المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

مذكرة في إطار الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية

قسم: الدراسات العسكرية و الاستراتيجية
تخصص: إدارة النزاعات الدولية

الموضوع:

موقع النيباد في السياسة الخارجية الجزائرية

إعداد الطالب /
أيت عباس خليفة

إشراف الأستاذة /
د. مسيح الدين تسعديت

أعضاء لجنة المناقشة:

أ / دلال أبو القاسم..... رئيسا.....أستاذ محاضر - أ- / م و ع ع س.

أ / مسيح الدين تسعديت.....مشرفا ومقررا.....أستاذة محاضرة - ب-/ م و ع ع س.

أ / ربيج علي.....عضوا مناقشا.....أستاذ مساعد - أ- / م و ع ع س.

أ /شابي عبير.....عضوا مناقشا..... أستاذة مساعدة - أ -/م و ع ع س.

السّنة الجامعية:2011- 2012.

كلمة شكر

أتوجه بكل عبارات الشكر و التقدير إلى:

الأستاذة مسيح الدين تسعديت لقبولها الإشراف على هذه المذكرة، على توجيهاتها و نصائحها القيمة.

الأستاذة دامية سكينة على توجيهاتها القيمة بمناسبة متابعتها المنهجية منذ بداية إعداد المذكرة إلى غاية اتمامها.

كما أتقدم بالشكر إلى كل من ساعدني بمجهوداته ونصائحه لإتمام هذا العمل المتواضع.

الاهداء:

الحمد لله على فضله أن وفقني لإتمام هذا العمل

و صلى الله على نبينا محمد رسول الهدى و قدوتنا

اهدي هذا العمل المتواضع إلى:

والداي الكريمين

و زوجتي قرة عيني.

وإلى كل من له فضل عليّ من العائلة ومن الأصدقاء

ملخص الدراسة:

باللغة العربية:

إن التنمية كانت ولا تزال من بين المواضيع التي تطرح دائما وعلى مر السنين في إفريقيا وتم التطرق لملف التنمية من خلال ما بات يسمى : **الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا** (النيباد)، الذي أصبح يطرح كبرنامج وإطار لغرض تحقيق التنمية في أفريقيا وينطوي على ثلاثة أبعاد هي: البعد القاري و البعد الوطني والبعد الدولي.

إن الجزائر تعتبر من بين الدول التي ساهمت في تأسيس هذه المبادرة وتعمل على إثرائه وتبدو متمسكة به بشكل يدفع إلى التساؤل عن السبب الذي دفعها إلى ذلك.
يتبين من خلال تتبع مسار السياسة الخارجية من خلال أدائها بشأن النيباد أنها تتعامل معه وفق معطيات داخلية متمثلة في البحث عن الاستقرار وخلق ظروف إقليمية للتنمية الداخلية، ووفق خيار إقليميي متمثل في الاندماج القاري، كما تستفيد من عضويتها في النيباد بما يسمح لها للمشاركة في قمم دولية مهمة.

رغم هذه الجهود المبذولة لمدة عشرة سنوات ، إلا انه كان ينبغي على الدولة الجزائرية أن تتعاطى مع قضايا التنمية بشكل يأخذ بعين الاعتبار داخليا بدور الفواعل الأخرى غير الدولاتية فيها و أن تحسم خياراتها بشكل أكثر واقعية وعقلانية على المستوى الإقليمي بتحديد الفضاءات الاندماجية ذات العلاقة المباشرة مع التنمية الوطنية ، وعلى المستوى الدولي بتحديد الشركاء الدوليين والمرور إلى العمل الميداني.

ملخص الدراسة :

باللغة الفرنسية

Résumé

Le développement constitue une préoccupation majeure de tout les Etats africains, en effet, le NEPAD **« the new partnership for africa's developement "** est conçu pour répondre à cet préoccupation , et considéré comme un cadre et un programme et une philosophie qui est pour l' ultime objectif d'assurer le développement dans le continent africain en tenant en compte trois dimensions : la dimension locale ou nationale, la dimension régionale ou continentale et la dimension internationale et mondiale.

Il est admis que l'Etat algérien est parmi les pays fondateurs de cette initiative et tient toujours à la mettre en ouvre et à lui porter le soutien qu'il faut, d'une manière qui pousse à se poser la question sur cet importance accordée par la politique étrangère de l'Algérie au sujet du NEPAD.

Suite à l'analyse faite dans ce mémoire, on arrive à comprendre que la politique étrangère algérienne agit dans le Nepad en faveur d'assoir des conditions favorables au développement national, **au niveau régional** par le choix de l'intégration continentale et au **niveau international** par profiter de l'opportunité que lui présente le Nepad comme un moyen de participer activement dans des sommets internationaux importants relatifs aux questions du développement.

Malgré les moyens et les efforts déployées par l'Algérie afin d'aboutir à une meilleure prise en charge des affaires de développement national et de l'Afrique, il est important de conclure que l'Etat algérien devrait impliquer les différents acteurs non-étatiques dans la stratégie de développement au niveau national, et l'utilité de délimiter les espaces d'intégration économique favorables à l'épanouissement de la nation et de l'Afrique , et simultanément, adapter une stratégie de partenariat international claire et rationnelle.

Le passage d'une politique étrangère basées sur les vertus de l'Etat-Nation à une autre basées sur les fondements d'un Etat moderne s'avère indispensable pour l'Algérie et tout les autres pays africains afin d'assurer un développement sûr et durable.

قائمة المحتويات:

مقدمة:

الفصل الأول: الجزائر ومحددات التنمية قبل اعتماد النيباد:

المبحث الأول: المحددات الدولية لموضوع التنمية:

المطلب الأول: "النظام الدولي الجديد" وتجلياته في النيباد:

المطلب الثاني: مضامين الأجندة الدولية الجديدة وتأثيرها في صياغة النيباد:

المبحث الثاني: المحددات الاقليمية والجهوية المؤثرة في السياسة الخارجية الجزائرية:

المطلب الأول: تأثيرالمحددات القارية للتنمية على السياسة الخارجية الجزائرية:

المطلب الثاني: انعكاسات الفضاءين المغاربي والمتوسطي على السياسة الخارجية الجزائرية:

المبحث الثالث: انعكاسات المحددات الوطنية للتنمية على أداء وتوجهات السياسة الخارجية:

المطلب الأول: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر:

المطلب الثاني :الأزمة السياسية وعملية التنمية:

الفصل الثاني: الأداء الجزائري ضمن النيباد:

المبحث الأول: النيباد وأولوية الاستقرار الداخلي للجزائر

المطلب الأول: علاقة خيار النيباد بالوضع الداخلي الجزائري.

المطلب الثاني: النيباد وانتعاش السياسة الخارجية الجزائرية:

المطلب الثالث: النيباد في السياسة الخارجية والمؤثرات الخارجية:

المبحث الثاني: البحث عن دور متميز في إطار النيباد:

المطلب الأول: دور النيباد في انبعاث السياسة الخارجية الجزائرية:

المطلب الثاني: مساهمة النيباد في استعادة نشاط السياسة الخارجية الجزائرية على المستوى الإقليمي:

المطلب الثالث: الجزائر-النيباد وشركاء التنمية في إفريقيا:

المبحث الثالث : عمل الجزائر على توطيد النيباد وإدماجه كآلية إفريقية:

المطلب الأول: وضع الساحة الوطنية وتأثيراته على الأداء الجزائري بشأن النيباد:

المطلب الثاني: مواقف وسلوك الجزائر من إدماج النيباد في هياكل الإتحاد الإفريقي وبداية تجسيد العمل الاندماجي الاقتصادي:

المطلب الثالث: النيباد آلية افريقية لـتأطير العمل مع الشركاء في تنمية إفريقيا:

الفصل الثالث:تفسير توجهات السياسة الخارجية الجزائرية من خلال النيباد:

قائمة المحتويات :

المبحث الأول: تفسير نظريات الاندماج لعلاقة السياسة الخارجية الجزائرية بالنيباد :

المطلب الأول: التكامل بين الإقليمية والعالمية:

المطلب الثاني: خيار السياسة الخارجية الجزائرية في طريقة تنظيم العمل الإفريقي المشترك:

المطلب الثالث : الجزائر وأولويات التكامل الإقليمي الإفريقي:

المطلب الرابع: الخيارات التكاملية للجزائر من خلال النيباد:

المطلب الخامس : نقد الإتجاه التكاملي في السياسة الخارجية الجزائرية:

المبحث الثاني: تقييم تفاعل السياسة الخارجية مع المستوى الدولي من خلال أدائها في النيباد:

المطلب الأول: مكامن التبعية في أداء السيسة الخارجية الجزائرية ضمن النيباد:

المطلب الثاني: السلوك الجزائري في النيباد و المنظور الليبرالي:

المبحث الثالث: المنظور الواقعي في أداء السياسة الخارجية الجزائرية من خلال النيباد:

المطلب الأول : مظاهر الدولاتية في السياسة الخارجية الجزائرية من خلال النيباد:

المطلب الثاني :تفسير الأداء الجزائري من منظور مبدأ البقاء:

المطلب الثالث : تفسير الأداء الجزائري من منظور العون الذاتي:

الخاتمة:

مقدمة

تعبّر السياسة الخارجية لكل دولة عن معالم خياراتها وأهدافها، وتبين كيفية التعامل مع المحيط الخارجي باعتبارها نتيجة لتراكمات تاريخية وخبرات متعددة أنتجتها الممارسة الميدانية والفعلية على الساحة الدولية، واستجابة للمستجدات والإشكاليات التي تطرحها البيئة الخارجية لتلك الدولة.

وبما أن كل دولة تسعى - بوصفها عقلانية- إلى تحصين أمنها، فهي تعمل على استقرار محيطها القريب مهتمة بما يحدث فيه. كما تسعى إلى تكييف هذا المحيط مع تصوراتها للوضع بما يضمن لها مكاسب تختلف باختلاف الدول وطموحاتها سواء أتعلق الأمر بالمكانة الريادية أو الاعتراف لها بالشراكة في تشكيل معالم هذا المحيط .

إن ما يميز الساحة السياسية الدولية لما بعد نهاية الحرب الباردة هي فوضى المفاهيم وتعقد العلاقات وتشابك المصالح وغياب رؤية واضحة المعالم إلى درجة صعوبة تحليل الأوضاع الدولية والفصل في خيارات السياسة الخارجية واستشراف المستقبل. وليست القارة الإفريقية أحسن حالا إذ نجدها تعاني من حالة اللاإستقرار على كافة المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، مما يجعلها ساحة لكل أنواع النزاعات والأزمات تساهم فيها أطراف داخلية وخارجية يسعى كل منها إلى تحقيق مصلحته أو الحفاظ على نفوذه في هذه القارة.

وبحكم أن الجزائر تنتمي طبيعيا إلى إفريقيا وعملت سياسيا على تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1963و من بعدها الاتحاد الإفريقي، فان ما يحدث فيها يعنيها وبصفة مباشرة لذا فهي تقوم وعن طريق سياستها الخارجية بجهود عدة لحماية مصالحها وترجمة رؤيتها حسب ما تمليه عليها خياراتها وتصوراتها ومركزها و تاريخها وممارساتها.

غير أن السياسة الخارجية الجزائرية عادة ما تصطدم بالمصالح المتعارضة والسياسات الخارجية للدول الأخرى، مما يستدعي التعامل معها بما تقتضيه المصلحة الوطنية. وبخصوص تعارض المصالح ، فان الدولة وسياستها الخارجية أصبحت تتعامل مع وضع جديد متغير في جوهره بما في ذلك ميزان القوى في القارة، والطبيعة التنافسية للاقتصاد العالمي والاستقطاب السياسي الدولي، ناهيك عن تحول أشكال العلاقات الدولية وفق منطق "الاعتماد المتبادل والعولمة" مما رجح الكفة لصالح النفوذ والهيمنة ومنطق البقاء للأقوى؛ إلى درجة صعوبة البقاء بعيدا عن المساومة أو التعدي على السيادة أو تجاوز خصوصية الدولة الوطنية.

وفي هذا السياق وجدت دول العالم الثالث ومنها الجزائر نفسها تواجه أزمات هيكلية عميقة على كل المستويات، وأضحت تعمل على تدارك الوضع للحفاظ على تماسكها ووجودها كدول، من خلال التعاطي والتكيف مع المتطلبات الجديدة والتركيز على الأدوار والوظائف الحيوية التي تكفل لها استقلاليتها وسيادتها.

والواقع أن التنمية كانت ولا تزال من بين المواضيع التي تطرح دائما وعلى مر سنين طويلة في إفريقيا، وأضحت الآن أكثر إلحاحا لسببين، يتمثل الأول في فشل السياسات والبرامج الوطنية والإقليمية للرفع من فرص تحقيق الرفاهية والتطلعات الاقتصادية الاجتماعية، أما السبب الثاني فهو تغير موضوع التنمية من حيث الأطراف والشكل والمضمون والأبعاد بحيث أصبح يطرح كقضية شاملة سياسية واقتصادية واجتماعية معولمة.

وهنا اتجهت الدول الإفريقية نحو إعادة النظر في كيفية تأطير العمل الإفريقي من خلال التحول من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الإتحاد الإفريقي، والتطرق لملف التنمية من خلال الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا (النيباد)، حيث تعتبر الجزائر من بين الدول التي ساهمت في إطلاق هذه المبادرة وتعمل على إثرائه .

إن النيباد أصبح يطرح كبرنامج وإطار لغرض تحقيق التنمية في إفريقيا بأبعادها الثلاثة القاري والوطني والدولي، إذ يتمثل البعد القاري في الاتجاه والتصور الجديد للعمل الإفريقي المشترك في مجال التنمية بمفهومها الشامل، وعمل الدول مشتركة من أجل إيجاد إطار سياسي واقتصادي واجتماعي يقوي فرص التعاون والاندماج داخل القارة بما يراعي خصوصيات إفريقيا.في حين يشمل البعد الوطني كافة الجهود الداخلية والذاتية التي يجب أن تبذلها الدول لإنجاح النيباد .ويتجسد البعد الدولي في السياق الذي أحاط بظهور النيباد وهو العولمة. فوثيقة النيباد اعتمدت دوليا من خلال التزام الدول الكبرى الغنية بالمساهمة في تحقيق أهدافها وإخراج إفريقيا من الفقر الذي يميزها داخليا وإدماجها في مسار العولمة .

وترتبط المشاركة الجزائرية في تأسيس النيباد وتدعيمه بخيارات السياسة الخارجية الجزائرية التي يفترض أنها تراعي الظروف الداخلية والخارجية لتبني هذا الخيار، وتعمل في الوقت نفسه على تحقيق المصلحة الوطنية من خلال توظيف المبادرة لإيجاد وضع دولي وإقليمي أفضل بما يتماشى والمتطلبات الداخلية المتعلقة بتحسين الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجموعة الوطنية.

وفي هذا السياق يطرح الإشكال بشأن الدوافع الحقيقية التي أدت إلى تبنيه - كخيار إرادي أم حتمية لابد منها- وبشأن فعالية هذا الخيار للتموقع إقليميا ودوليا من جهة والاستجابة لمتطلبات التنمية داخليا.

II-المشكلة البحثية:

1- التساؤل الرئيسي:

ما هي الدوافع والمحددات التي أدت بالجزائر إلى المشاركة في تأسيس النيباد؟ وإلى أي مدى ساهم النيباد في تحقيق المصلحة الوطنية للجزائر؟

2- الأسئلة الفرعية:

- ما هي الظروف التي ولدّت وأدت لإيجاد هذه الشراكة وعلاقتها بالجزائر كطرف فيها؟
- كيف ربط صانع القرار الجزائري بين ظروف التنمية الداخلية وظروف التنمية في إفريقيا؟
- كيف تفاعل صانع السياسة الخارجية الجزائرية مع هذه الظروف في إطار شراكة دولية؟ ما هي أهدافه؟ و ما هي خياراته؟
- بالمقارنة مع هذه الظروف والمحددات من جهة والأهداف و الخيارات من جهة أخرى ، كيف يمكن قراءة وتقييم الأداء الجزائري في النيباد ؟

III- فرضيات الدراسة:

1- جاءت مبادرة النيباد كمخرج من ضغوط أملتها المحددات والظروف الدولية أساسا.

2- إن خيارات السياسة الخارجية الجزائرية من خلال النيباد تبلورت وفق مراحل متتالية حسب مدى تحقيق الأهداف المنتظرة.

3- إن الأداء الجزائري في النيباد تم وفق مبادئ الدولة الوطنية عوض منطلقات الدولة الحديثة.

IV-الإطار النظري والمنهجي للدراسة:

لأجل الإلمام بالدراسة من كل جوانبها جاءت الاستعانة بإطار نظري ومنهجي يتلاءم وطبيعة المشكلة البحثية :

1-المقاربات النظرية:

باعتبار الدراسة استقرائية فإن اعتماد المقاربات والنظريات التفسيرية سيكون في المرحلة الأخيرة من البحث، والتي تهدف إلى إعطاء تأويلات ذات طابع علمي لمجموع الاستنتاجات.

إن تفسير توجهات السياسة الخارجية من خلال النيباد يستدعي الأخذ بعين الاعتبار مستويات التحليل الثلاثة المتمثلة في المستوى الإقليمي والمستوى الوطني ثم المستوى الدولي، مع العمل على إسقاط مفاهيم مرتبطة بمقاربات ونظريات قادرة على تفسير المواقف والسلوك والأداء الجزائري ، حيث سيتم تحليل ذلك من خلال:

- تفسير الأداء الجزائري عبر النيباد على المستوى القاري، من خلال مقاربات التكامل والاندماج.
- تفسير الأداء الجزائري من خلال النيباد على المستوى الدولي من خلال مقولات مقاربة التبعية والمذهب الليبرالي.

- تفسير الأداء الجزائري من خلال النيباد على المستوى الوطني فإنه تم اعتماد بعض مقولات النظرية الواقعية.

2-المقاربات المنهجية:

أ- اقتراب النظم:

للتمكن من تحليل الموضوع تم اللجوء إلى التحليل النسقي باعتبار أن السياسة الخارجية الجزائرية نظام تأتيه الطلبات من البيئة الداخلية والخارجية كمدخلات فتقوم الأجهزة الداخلية بمعالجتها ودراستها وتصفيتها ليتم تحويلها إلى مخرجات في شكل أجوبة تأخذ صفة القرارات والسياسات -أقوال وأفعال مختلفة- كما تنتج البيئة ردود أفعال تتخذ صفة الطلبات أو التأييد تعود إلى النظام عبر فتحة المدخلات .

ب- المقاربة المركبة:

يتم اعتماد تحليل مركب من خلال :

التحليل العمودي الذي يأخذ بعين الاعتبار مستويات التحليل المحلي والإقليمي والدولي

التحليل الأفقي الذي يعالج مواقف وسلوك السياسة الخارجية الجزائرية بشأن الجوانب التنظيمية والموضوعية المتعلقة بالنيباد.

ت- التحليل التاريخي:

من حيث التتبع الزمني للأحداث منذ نهاية الحرب الباردة إلى سنة 2001 ثم الدخول في تحليل مسار النيباد من 2002 إلى أوائل سنة 2011 عبر ثلاثة مراحل (تختلف فيه كل مرحلة عن أخرى من حيث الأهداف والخيارات وكذلك المطالب والتأييدات بتعبير منهجية تحليل النظم)، حتى تسمح نتمكن من تصنيف المعلومات والتعمق أكثر في فهم سلوك السياسة الخارجية الجزائرية، باعتماد تقسيم زمني يمتد على ثلاثة مراحل متميزة عن بعضها البعض، واستنتاج قراءات ذات دلالة تفسيرية لهذا السلوك ونتائج ستؤدي إلى التحليل والنقد العلمي للسياسة الخارجية الجزائرية في موضوع التنمية من خلال النيباد.

V -أهداف الدراسة:

1- الأهداف العلمية:

هي العمل على وضع ما تم دراسته و الإطلاع عليه طيلة المسار الدراسي من منهجية في التحليل ونظريات العلوم السياسية قيد التطبيق، بما يتناسب مع موضوع البحث.

إن الدراسة تجمع بين القضايا المنهجية المتعلقة بمعالجة الموضوع بداية من جمع المعطيات وطرح الإشكالية وتصنيف المادة العلمية واستخدامها في بناء تحليل علمي ، والقضايا المفاهيمية المتعلقة بالتنمية والسياسة الخارجية والاندماج والتكامل واستخدامها لمحاولة فهم سلوك السياسة الخارجية الجزائرية وأدائها من خلال النيباد دون أن يخلو من محاولة الباحث المساهمة في كشف النقائص و بناء نماذج بديلة للسلوك السياسي.

كما إن التطرق إلى هذا الموضوع يندرج في إطار اهتمام الباحث بالقضايا ذات العلاقة بالجزائر وإفريقيا ودول العالم الثالث بشكل عام.

ب- الأهداف العملية:

إن دراسة السياسة الخارجية الجزائرية من منظور تقييم دورها في دعم التنمية الوطنية لم يحظ باهتمام كبير على المستوى الأكاديمي ، وكل ما تم الإطلاع عليه يندرج في إطار الدراسات من منظور الدبلوماسية ولا يتجاوز الطابع الوصفي، وعليه فإن دراسة موقع النيباد في السياسة الخارجية الجزائرية هو محاولة التطرق وفهم ونقد السلوك الجزائري بطريقة تبحث عن الأسباب والنتائج بطريقة علمية، في ملف أعطيت له أهمية قصوى في الشؤون الخارجية الجزائرية لمدة عشر سنوات (من سنة 2001 إلى سنة 2011) .

VI- تحديد المفاهيم:

إن تحديد المفاهيم يسمح للمطلع على البحث أن يفهم مدلول الكلمات المفتاحية التي استعملها الباحث في هذه الدراسة،

مفهوم السياسة الخارجية:

هي كل السلوكيات السياسية الهادفة والناجمة عن عملية التفاعل المتعلقة بعملية صنع القرار الخارجي للوحدة الدولية، فالسلوك السياسي الخارجي لأية وحدة دولية هو عبارة عن حدث أو فعل ملموس تقوم به هذه الوحدة الدولية بصورة مقصودة وهادفة للتعبير عن توجهاتها في البيئة الخارجية.[1]

تتضمن السياسة الخارجية اختيارا لمجموعة من الهداف وتعبئة بعض الموارد المتاحة لتحقيق تلك الأهداف ، فالسياسة الخارجية ليست مجرد رد فعل إلى البيئة الخارجية ولكنها بالأساس عملية واعية تنطوي غلى محاولة التأثير على البيئة الخارجية، أو على الأقل التأقلم مع تلك البيئة، لتحقيق مجموعة من الأهداف .

[1]- زايد عبد الله مصباح، **الدبلوماسية** (لبنان، بيروت: دار الجيل بيروت. ط1 ، 1999) ص 31.

وعليه فإنه من العسير تصور وجود سياسة خارجية لا تتضمن مجموعة من الأهداف أو لا تضطلع بوظيفة محددة في إطار السياسة العامة للوحدة الدولية.[1]

" ففي بعض الحالات قد تتصرف الوحدة الدولية في البيئة الخارجية بطريقة رد الفعل للمؤثرات الخارجية، ومحاولة احتواء مواقف عدم اليقين والحد من آثارها. وفي حالات أخرى، تتحرك الوحدة الدولية بوعي لتحقيق مجموعة من الأهداف محددة سلفا".[2]

إن أهداف السياسة الخارجية قد تكون أهدافا معلنة أو أهدافا غير معلنة، وعليه فإن البحث عن ماهية هذه الأهداف وعن مدى تحققها يدفع إلى ضرورة البحث أولا عن الظروف المحيطة بالسياسة الخارجية من أجل استقصاء و فهم الدوافع الحقيقية (المعلنة والخفية) لتبني الجزائر للنيباد، بالإضافة إلى تكييف و تقييم الأداء بشأن هذه الأهداف.

و الحقيقة من الصعوبة تحقيق أهداف الدولة في السياسة الخارجية ،و تعود هذه الصعوبة إلى عاملين :

-إن الأهداف ليست واحدة بل متعددة مختلفة متنوعة ، واختلافها وتنوعها يرتبط بطبيعة الدولة نفسها وطبيعة المنطقة الكائنة فيها وطبيعة قوة الدولة.

-إن الأهداف بالنسبة للدولة ليست متساوية في أهميتها بل هي متدرجة من حيث الأهمية. إلا أننا نستطيع أن نحدد بشكل عام الأهداف الأساسية لكل دولة بـ :

1- المحافظة على استقلال الدولة و سيادتها و أمنها القومي.

2- زيادة قوة الدولة .

3- تطوير المستوى الاقتصادي للدولة

-2العمل على تدعيم أسس السلام الإقليمي و الدولي.

مفهوم الشراكة:

تعرف موسوعة Encarta 2009 الشراكة كما يلي:

"Accord ou système associant des personnes, des entreprises, des institutions ou des pays ayant des intérêts communs ou en vue d'une action commune".

"اتفاق إو نظام يجمع بين أشخاص أو شركات أو مؤسسات أو دول لها مصالح مشتركة أو من أجل اتخاذ تدبير مشترك".[3]

[1]- سيد سليم، تحليل السياسة الخارجية (مصر، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط.2، 1998)، ص. 34.

[2]- محمد السيد سليم مرجع سابق، ص. 35.

[3]- ترجمتنا.

إن تحديد مفهوم الشراكة في موضوع البحث هذا مرتبط بعدة اعتبارات هي:

النيباد بحد ذاته يحمل هذا المصطلح في عنوانه وهو ما يعطي دلالات عدة ، إذ أنه من جهة يحيل إلى:

- تحديد مجال الشراكة والمتمثل في التنمية في أفريقيا فهي بالقدر الذي تعني الدول فإنها تعني بصفة مباشرة تأثيرها على الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي داخل هذه الدول بما فيها الجزائر.
- تحديد أطراف هذه الشراكة والمتمثلة في الدول الإفريقية من جهة وشركاء التنمية في أفريقيا من جهة أخرى ، وهو ما يستدعي أخذ الرهانات التي يضعها كل طرف بالحسبان عند تحليل موقع الجزائر في هذه الشراكة
- تحديد وتتبع مواقف هذه الأطراف وموقع الجزائر منها ، باعتبار أن مصطلح الشراكة يحيل إلى أنها عملية ممتدة زمنيا والمواقف المرتبطة بها تخضع للتغير وفقا لمنطق التفاوض والمناورة الذي يطبع سلوك الأطراف.

فالشراكة ليست التزاما قانونيا يضمن حدا أدنى من تساوي الأطراف بقدر ما هي التزام سياسي بين أطراف متعددة للتفاهم و التوجه لإيجاد حلول توفيقية بشأن موضوع معين .

مفهوم التنمية بعلاقته مع صانع القرار في الدولة:

يقول نصر محمد عارف في تعريف التنمية :" وإمعان النظر في فكرة التنمية يبين أنها في جوهرها تعبر عن عملية عمدية لإحداث تغيير في المجتمع البشري بناءا على برنامج تتبناه النخبة الحاكمة وتوابعها الثقافية والأكاديمية والبيروقراطية، هذا التغير يحدث عادة من أعلى وتعكس كثير من حالاته منظومة فكرية معينة قد تصل القناعة فيها إلى حد تحويلها إلى إيديولوجية..التي تتأسس على افتراض أن التنمية التي تحدث عادة من خلال تغيير فوقي أي من قمة المجتمع أو نخبته، وتتم بناءا على منظومة فكرية معينة تكون ناجحة أو مرشحة للنجاح إذا ما كانت هذه المنظومة أو الإيديولوجية متطابقة مع ثقافة المجتمع ومفرداتها ومعطياتها وقادرة على مخاطبة الإنسان العادي بشفرة أو رموز ثقافية يفهمها، والعكس بالعكس، أي تؤول التجربة التنموية إلى الفشل إذا ما كانت هذه المنظومة أو الإيديولوجية الفكرية التي تتبناها النخبة متعارضة أو متعارضة وغير متطابقة مع ثقافة المجتمع."[1]

[1]- نصر محمد عارف، **التنمية من منظور متجدد: التحيز-العولمة-ما بعد الحداثة** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2007)، ص. 128.

الفصل الأول:

الجزائر ومحددات التنمية قبل اعتماد النيباد

إنه من الأهمية بمكان قبل تتبع وتحليل أداء السياسة الخارجية للجزائر من خلال النيباد التطرق إلى معظم الأحداث ذات العلاقة بالوضع الإفريقي والجزائري منذ نهاية الحرب الباردة، لأن هذه المحددات والظروف لها علاقة مباشرة بالخيارات التي تجسدت في وثيقة النيباد وما يعنيه ذلك بالنسبة للجزائر باعتبارها من الدول المؤسسة لهذه المبادرة.

المبحث الأول: المحددات الدولية لموضوع التنمية:

تعتمد النيباد من خلال نصها مبدأ الشراكة مع كل مكونات المنظومة الدولية من دول ومنظمات دولية حكومية وغير حكومية، وتكتلات اقتصادية عالمية وإقليمية[1]، وهي تسعى بذلك إلى مخاطبة كل الأطراف من أجل المساهمة في إعادة انبعاث إفريقيا وإلحاقها بركب العولمة.

سيتم التركيز في هذا المبحث على العوامل الكبرى الموجهة لتبني خيار النيباد بما في ذلك التحولات التي حدثت على مستوى الفواعل والعوامل (المبحث الأول)، وعلى مستوى المواضيع (المطلب الثاني).

المطلب الأول: "النظام الدولي الجديد" وتجلياته في النيباد:

كان لتغير الملامح الجيوبوليتيكية في العالم بعد نهاية الحرب الباردة تأثير واضح ومباشر على إفريقيا. ففي الوقت الذي تراجعت فيه القارة على كل المستويات، فإن العالم قد عرف تغيرات وتحولات نحو مزيد من الفوضى التي تجسدها ثلاثية الهيمنة والتبعية والتهميش ، حيث ازداد التدخل والمشروطية من الطرف المهيمن بعد أن اتخذت الشراكة الدولية أبعادا تراكمية من خلال الاستفادة من دروس الماضي وأبعادا جديدة مرتبطة بالمعطيات الجديدة.

سيتم التطرق إلى هذه القضايا من خلال تبيان التغير في المنظومة الدولية على مستوى الفواعل ثم إلى إبراز التحولات المرتبطة بموضوع الاقتصاد والتنمية على الساحة الدولية مع تبيان تأثير كل ذلك على إفريقيا.

1- البعد الجيوسياسي للتنمية في العالم وتجلياته في النيباد:

يمكن للمتأمل في واقع الخريطة الاقتصادية الدولية أن يدرك ببساطة أن تغيرات ضخمة قد جرت على النظام الدولي من الناحيتين الجيوسياسية والجيواقتصادية، بعد عواصف التغيير نتيجة

1- Christian Sermier, **Le NEPAD et l'Afrique : Analyse Critique du Nouveau Partenariat pour le Développement de l'Afrique**, Rapport de Stage, Université de Genève, Septembre 2004, pp. 10-19.

الضغوط المتبادلة بين الدول المشكلة لجيواقتصادية الدول[1]، وما صاحبها من أثار بالغة على الاقتصاد العالمي، لاسيما على الدول النامية المتأثرة بشكل أكبر.[2]

إن الحديث عما بعد الحرب الباردة يعني الحديث عن الانتقال من منطق القانون الدولي إلى منطق السياسة الدولية المتحررة [3]، والمتجلية في تقزيم دور هيئة الأمم المتحدة وإخضاعها للمبادئ الأمريكية الولسونية[4]، أي سيطرة الدول التي خرجت منتصرة من الحرب الباردة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.وتجلى ذلك في قول جورج بوش الأب: "أنا مقتنع أن نهاية الحرب الباردة تعطينا الفرصة الثمينة لننتقل من التقسيمات العالمية المصطنعة من عالم أول وعالم ثان وعالم ثالث إلى إيجاد منظومة متشكلة من دول حرة وذات سيادة، تقوم على حقوق الإنسان المستندة إلى ركيزتين هما الديمقراطية وحرية السوق".

كما شهدت العلاقات الدولية التحول من التعاون الدولي المستند على المساعدة إلى مفهوم الشراكة الدولية المستند على المنفعة المتبادلة وظاهرة الاعتماد المتبادل بكل مجالاته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المشكّلة للعلاقات بين الدول، بحيث أن هذه الأخيرة تعتمد على بعضها البعض وتؤثر في بعضها البعض[5] ، وهي ظاهرة تخلق مجالات للصراع وفرصا للتعاون في إطار التفاعلات بين الدول. ومن ثم فإن تأثيرها يختلف من مجال إلى آخر ومن حالة إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى كذلك. إلا أن الجانب الذي تشترك فيه دول العالم هو ضرورة أخذ الظاهرة بعين الاعتبار في إدارة شؤونها السياسية داخليا وخارجيا، لأن تجاهلها هذه قد يخلق ضغوطا خارجية ويؤدي إلى إيجاد مشكلات خطيرة كان يمكن تجنبها.[6]

فبعد إرساء فلسفة وقواعد النظام الدولي والذي جسدته هيئة الأمم المتحدة بمبادئها وميثاقها، اعتبرت هذه الهيئة بمثابة المنظمة التي من خلالها يتم التعاون الدولي وفي إطار الهيئات التابعة لها بما يحقق الأهداف المسطرة فيها. وقد حافظ على ذلك الواقع التنافس الحاد بين المعسكرين الشرقي والغربي، ووجود الدول المستقلة حديثا (دول العالم الثالث) التي شكلت قطبا مهما في العلاقات الدولية من خلال مجموعة 77

1- (_____), **Le Commerce Mondial au 21ème Siècle**, Institut Français des Relations Internationals, 2002 . www.ifri.org/files/Economie/ifrit.pdf

2- هند بن عمار، **المسؤولية الدولية عن تخلف التنمية الاقتصادية في الدول النامية** (الجزائر: جامعة الجزائر، كلية بن عكنون، رسالة دكتوراه دولة في القانون العام، 2004) ، ص ص. 03 ،04.

3- Henry Mova Sakanyi **, Comprendre la Fin de la Guerre Froide et la Mondialisation (Tome 2) :Le Système International de 1945 à 1990** (Paris : L'Harmattan, 2009), p42.

4- 4- Henry Mova Sakanyi , op. cit. , p20, 21.

5- محمد سعد أبو عامود، **العلاقات الدولية المعاصرة** (مصر، الإسكندرية: دائرة الفكر الجامعي، ط.1، 2007)، ص. 104.

6- المرجع نفسه، ص. 105.

وحركة عدم الانحياز، إلا أن سقوط المعسكر الشيوعي قد أبرز وضعا جديدا متميزا بالفوضى، حيث تناقص دور هيئة الأمم المتحدة لصالح الدول الكبرى، التي حولت السياسة الدولية من التعاون إلى الاعتماد المتبادل والشراكة.

فالنظام الدولي عجز عن تجاوز القوى التي تتصارع داخله [1] بعد هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية التي طرحت نفسها كبديل فكري وإيديولوجي واقتصادي. فالتحول من عالم ثنائي القطبية إلى عالم تحت سيطرة القوة العظمى أدى إلى نشر وتطبيق مناهج عالمية للتطوير الاقتصادي والثقافي على غرار إجماع واشنطن الذي يحمل في طياته مبدأين هما: السوق والديمقراطية الليبرالية، بما لا يدع مجالات للخصوصيات الثقافية والتاريخية لأي بلد أو نظام داخلي.[2]

وقد ظهرت على الساحة السياسية الدولية دول أخرى ذات قوة وقدرة على لعب دور في توجيه السياسة الدولية من خلال إيجاد فاعلين عبر وطنين يمتلكون قدرة كبيرة على التأثير في التفاعلات التي يشهدها العالم كالشركات المتعددة الجنسيات والتكتلات الاقتصادية الكبرى التي صارت تلعب دورا مؤثرا في سياق التفاعلات بين الدول وفي داخلها[3]. والملاحظ أن هذه التكتلات تتعزز وتتقوى أكثر في الدول الكبرى كالاتحاد الأوروبي والأسيان (ASEAN)و النافتا (NAFTA). بالإضافة إلى المنظمات الدولية التي أصبحت تسبح في فلك الدول الكبرى، وتراجع دور المنظمات التي كان للدول النامية دورا هاما في صنع القرار فيها.[4]

وكانت النتيجة ظهور مفهومين أكثر تجسيدا هما الهيمنة والتبعية أي هيمنة الدول القوية على صناعة القرار الدولي بصفة منفردة أو بصورة جماعية، وتبعية الدول الأقل قوة أو الضعيفة بما فيها الدول الإفريقية إذ تحول بذلك التنظيم الدولي من "قوة القانون إلى قانون القوة"، فالتجربة في العلاقات الدولية تبين عموما أن سلطة الأقوياء (جماعات أو فرادى) كانت قهرية وقمعية تجاه الدول الأقل قوة أو الضعيفة، وهو ما تكرسه اليوم أمريكا وبعض الدول الأوروبية الغربية بوضوح.[5] وحدث كل ذلك مقابل تراجع دور هيئة الأمم المتحدة كمنظمة ممثلة للنظام الدولي والتي أصبحت أداة للقوى التي تملك سلطة القرار فيها وخارجها.

---

[1]- محمد بوعشة، **التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة : دراسة المفاهيم والنظريات** (مصر، الجيزة : سما للنشر والتوزيع والطباعة ،ط.2، 2009)، ص. 189.

[2] - Makhtar Diouf, **l'Afrique dans la Mondialisation** (Paris : l'Harmattan , 2002), p. 12-14.

[3]- محمد سعد أبو عامود، **المرجع نفسه**، ص. 124.

[4]- محمد سعيد أبو عامود، **المرجع نفسه**، ص. 125.

[5]- محمد بوعشة ، **المرجع نفسه**، ص. 201.

إن هذه التحولات تظهر جليا في الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا، بحيث اعتمدت وعمدت إلى التعامل مع هذه القوى أكثر من اعتمادها على هيئة الأمم المتحدة التي أصبح دورها في هذه الشراكة ثانويا لا يتعدى النوايا والمُثل، إذ كانت وثيقة النيباد محل أخذ ورد بين الدول الإفريقية المؤسسة له ودول الثمانية (G8)[1] مع إدراج أهداف مشروع الأمم المتحدة للألفية في ثناياه.

بالنسبة للجزائر فقد كان خروجها من فترة الحرب الباردة من الباب الضيق حيث أن موقفها من الحرب على العراق سنة1991 - حتى وإن كان ممتثلا للشرعية الدولية فإنه لم يرُق للولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية بشكل عام- أدى إلى عزلها بطريقة منهجية تجلت في ممارسة ضغوط غير مسبوقة تزامنت والأزمة الداخلية، فغاب الدور الإقليمي للجزائر خاصة بعد تراجع عمل منظمات العالم الثالث على غرار مجموعة السبعة وسبعون وحركة عدم الانحياز كمنابر دولية للسياسة الخارجية الجزائرية.

2- آثار التغيرات الجيواقتصادية على إفريقيا والجزائر:

إن من بين ما يجسد العوامل الجيوسياسية في العالم، هي السعي وراء القوة والمصالح الاقتصادية التي تسعى إليها كل دولة على حدا أو على مستوى المجموعات والتكتلات خدمةً للمصلحة القومية. فبعد سقوط المعسكر الشيوعي ونهاية الكوميكون تعززت أرصدة النظام الرأسمالي مُخلفة تناقضا في أهمية إفريقيا على الصعيد الاقتصادي الدولي، مع تحول الاهتمام إلى منطقة أوروبا الشرقية كمنطقة حيوية بالنسبة للدول الكبرى.و هو ما حدث للعامل العسكري الذي تراجع لصالح العامل الاقتصادي مما أدى إلى تصاعد عدة اقتصاديات في آسيا وأمريكا اللاتينية. وهو ما أدت إلى تهميش إفريقيا بعد تراجع أهميتها الاقتصادية وغياب الرغبة في تحريك التنمية فيها.

إن ظهور القوى الكبرى والقوية اقتصاديا يكرس بقاء العملية الاقتصادية المحركة للتنمية عموما في يد الدول، ولم يعد البتة كما يروج له بأنه عامل مستقل عن الدول بل أصبح بعد الحرب الباردة عاملا يجسد الهيمنة وأشكال التدخل الجديد.[2] "فالمرحلة التي تلت مباشرة الحرب الباردة تجعلنا نقول أن العالم ما يزال أبعد من أن يكون كونيا" كما يصر بعض أنصار العولمة. فتدفقات التجارة والاستثمار والأموال تتركز بالأساس في ثلاثي أوربا واليابان وأمريكا الشمالية، وهي تمتلك القدرة على ممارسة ضغوط كبيرة على أسواق المال والمؤسسات الاقتصادية الأخرى على النطاق العالمي، من أجل التحكم

[1]- بشير عمارة، **الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا: واقع وآفاق** (الجزائر: جامعة الجزائر-3-، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2007).

[2] - Leo Panitch and Martijn Konings, **American Empire and the Political Economy of Global Finance (**Palgrave Macmillan, September 2009), P. WI **.**

الاقتصادي المرتبط بمصالح القوى العظمى[1] والمذاهب الاقتصادية السائدة وسط نخبها".[2] وهو ما يجعلها تتحكم في تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر وتوزيع الدخل في العالم عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات التابعة بشكل أو بآخر للدول، وإيجاد أشكال جديدة من الأسواق كالأسواق المالية والسيطرة على المؤسسات الدولية بغرض الهيمنة على النظام الرأسمالي القائم بلا منازع، خاصة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية بعد التسعينيات.[3]

إن توظيف الدول الكبرى التجمعات الاقتصادية لزيادة قوتها وتحقيق مصالحها [4] قد أدى إلى تهميش إفريقيا من حيث توجيه المساعدات الاقتصادية لصالح الفضاءات الاقتصادية الجديدة التي نشأت في محاور الدول الأكثر تصنيعا، وشكل ذلك عاملا مهما لازدهارها عن طريق المساعدات والتسهيلات الممنوحة والاستثمارات المباشرة، أو عن طريق الاندماج.[5] فالولايات المتحدة الأمريكية تابعت سياستها في تعدد التكتلات التي تكون طرفا فيها عبر العالم مع استئثارها بأمريكا اللاتينية. أما دول آسيا فقد استفادت من اليابان وكوريا الجنوبية والصين. كما عمل الإتحاد الأوروبي على توسيع نطاقه تدريجيا نحو شمال وشرق أوروبا المنفصلة عن الإتحاد السوفياتي .

فالتوجه الأوروبي نحو دول أوربا الشرقية بدأ يظهر من خلال تحول مؤتمر الأمن والتعاون في أوربا إلى منظمة الأمن والتعاون في أوربا بين 1990 و1998 ما يعكس [6] اهتمامها المتزايد بهذه الدول - التي كانت قبل نهاية الحرب الباردة قائمة تحت سيطرة الاتحاد السوفياتي وتحالف الكوميكون - كامتداد جغرافي واقتصادي هام ابتداء من مؤتمر هلنسكي 1976، فكان فمعظم تركيز السوق الأوروبية المشتركة آنذاك منصبا على التوسع نحو شرق أوربا.[7]، ولو باستعمال سلاح المشروطية نظرا لحيوية هذه المنطقة بالنسبة للسوق الأوروبية المشتركة والولايات المتحدة الأمريكية، وذلك لاعتبارات إستراتيجية ولعوامل الارتباط التاريخي والثقافي والحضاري. فتبعا للتحولات التي شهدها الاقتصاد

---

[1] - (_____), **Le Commerce Mondial au 21ème Siècle**, Institut Français des Relations Internationales, 2002 . www.ifri.org/files/Economie/ifrit.pdf

[2]- سمير عبد الرسول العبيدي، **"قراءة في كتاب : العولمة الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم"**، بحوث اقتصادية عربية، ع. 151، (صيف 2010)، ص. 151، 157.

[3] - Léo Panitch &co . Op. Cit. p 199.

[4] -Cloé Maurel, **Géopolitique des Impérialismes : Constat et Enjeux** (France, Levallois-Perret (Hauts-de-Seine) : Studyrama Perspectives ,2010), p.14.

[5] **-Ibid** ,p 14.

[6]- مارتن غريفيش و تيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، مادة (منظمة التعاون و الأمن في أوربا "OSCE") (الإمارات العربية المتحدة، دبي: ط. 1 ،ترجمه للعربية مركز الخليج للأبحاث، ، 2008).

[7] - Franck Petiteville, **"L'Union Européenne, Acteur International ? Un Agenda de Recherche**," Revue Internationale et Stratégique, N° 4, (2002/3). pp.171-187.

العالمي توجهت البلدان المتقدمة نحو إعادة هندسة الخريطة الاقتصادية والمجال الاقتصادي، الأمر الذي أحدث فضاءات اقتصادية قارية عملاقة وفضاءات اقتصادية تابعة مهمتها إحكام المركزية الاقتصادية لصالح الدول المتقدمة [1] كما يتجسد في هذه الفترة التوجه بالاستثمارات الأجنبية إلى الأسواق المستقرة والناشئة التي كانت تحوز قواعد وشروط قيام مستثمرات مغرية من حيث استقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات،وإيجاد أسواق استهلاكية.[2]

والنتيجة أن إفريقيا أصبحت بعد نهاية الحرب الباردة مهمشة على المستويين الجيوسياسي والجيواقتصادي في "النظام الدولي الجديد" الذي لم يعد يعتمد فقط على الدولة الوطنية وإنما على التكتلات بين الدول .وبذلك بقيت إفريقيا على الهامش في شتى معالم الحياة الدولية[3] وأصبحت عرضة للأحداث وليست صانعة لها- حتى في إطار دول العالم الثالث- التي تفتتت ولم تبق كواجهة واحدة في وجه الشمال.

وتظهر هذه المحددات في وثيقة النيباد من خلال تبني الأطراف المؤسسة لهذه المبادرة منطق الأمر الواقع وليس منطق ما يجب أن يكون، إذ تبنت مجموعة الثمانية ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)[4] ولاحقا هيئة الأمم المتحدة تلك الوثيقة ، وذلك بغرض العمل معا لأجل إخراج إفريقيا من التهميش الذي تعاني منه في إطار الدينامكية الجديدة للعلاقات الدولية[5].

فالشراكة مع إفريقيا، يفهم منها عموما أنها رقعة شطرنج جديدة للقوى في عصر تؤخذ الاعتبارات الاقتصادية في الحسبان ، إذ تحدد إستراتيجية ودبلوماسية الدول من خلال السياسة الدولية[6] الجديدة لإفريقيا الشريكة (l'Afrique Partenaire) التي تعتمد إدماج إفريقيا في الاقتصاد العالمي على ضوء تقسيم جديد للعمل الدولي. والشراكة ظاهرة جيوبوليتيكية بحتة تنظم إعادة توزيع المواقع غير المتساوية بين الفواعل من أجل الظفر بمكاسب معنوية ومادية مرتبطة بالشراكة.

---

[1]- هند بن عمار، **مرجع سابق**، ص. 07.

[2]- خالفي علي و روميدي عبد الوهاب ،**"رابطة دول جنوب أسيا (الاسيان) نموذج الدول النامية الإقليمية المنفتحة"**. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس ، (السداسي الأول 2009)، ص. 81.

[3] - Philippe Hugon, « **Nouveaux Défis Economiques et Financiers en Afrique Subsaharienne**, » Revue internationale et stratégique, N° 46 (2002/2, pp. 107-118).

[4] - Kenhago T. Olivier , « **Analyse Critique du Projet de Coopération entre l'OCDE et le NEPAD,** www.kau.edu.sa/Files/0053933/.../scan0004.pdf

[5] - Ravi Kanbur**, The New Partnership for Africa's Development (NEPAD): An Initial Commentary**,Working Paper January 2002,Cornell University, Ithaca, New York, 2002.

[6] - Chouala Yves Alexendre, « **L'Afrique dans le Nouveau Partenariat International : Enjeux de Civilisation et de Puissance** ,» Etudes Internationales, Vol. 34, N°. 02, 2003, pp. 53-78. http://:id.erudit.org/00693105.

أما قراءة واقع الجزائر في التسعينيات فيظهر جليا فشل مساعيها للدخول في أنساق جيوإقتصادية من خلال تعثر بناء تكامل مغاربي، واستحالة قيام تكامل إفريقي. إلى جانب تعثر الشراكة مع الإتحاد الأوربي.

المطلب الثاني: مضامين الأجندة الدولية الجديدة وتأثيرها في صياغة النيباد:

صاحب التحول على صعيد فواعل العلاقات الدولية وأنماط تسييرها تغيرا في المفاهيم بما فيها مفهوم التنمية. فلما كان النظام الرأسمالي هو الذي خرج منتصرا على النظام الاشتراكي، صار الاحتكام إلى قواعده في حقبة العولمة التي صاحبت نهاية الحرب الباردة، إلا أن ذلك لم يستقر على قواعد وأسس ثابتة، بل تعرض إلى نقد فكري وأزمات واقعية جعلت من مفهوم التنمية يتغير بتغير المعطيات والأحداث والمصالح.

إن التنمية أصبحت في خضم الأحداث العالمية والدولية المتسارعة تجمع في تعريفها العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وتربط بينها بما لا يدع مجالا للتفكيك وهو ما يظهر بجلاء في وثيقة النيباد.

1- العامل الاقتصادي في مفهوم التنمية وتجلياته في النيباد:

بعد الهزة التي ضربت اقتصاديات العالم في منتصف الثمانينيات إثر أزمة الديون، اتضح أن السيطرة على الاقتصاد العالمي من خلال هاتين المؤسستين الدوليتين لم تأت بثمارها، فكان لابد من دعم مباشر من قوة سياسية ذات نهج ليبرالي متشدد، وهو ما حدث سنة 1989 عندما اجتمع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والخزينة الأمريكية وأسس للوصايا العشر لتحقيق النمو الاقتصادي، وأخذ إثر ذلك تسمية "إجماع واشنطن"[1] Consensus de Wachington

ولم تكن هذه الوصفة التي قدمها المفكر الاقتصادي الأمريكي جون وليامسون John wiliamson لإصلاح الأوضاع، وإنما لتفسير فشل الإصلاحات الاقتصادية بسبب غياب الطابع الليبرالي في المؤسسات المهيكلة للاقتصاد وضعف الإجراءات الواقعية المتخذة. وعليه اعتبر أن الحل يكمن في مزيد من الليبرالية والحدّ من تدخل الدولة في الاقتصاد، كما أوصى بالانفتاح الكلي للاقتصاد وخلق منطق السوق وكسر الحماية.[2](2)وقد تجسدت هذه الفكرة بعد تعيين وليام كلوزن William Clozen. مديرا عاما للبنك العالمي.

[1]- اعتمدت هذه التسمية لأن مقار هذه الهيئات الثلاثة موجود بواشنطن.

[2] - Henri Mova Sakanyi, **Comprendre la Fin de la Guerre Froide et la Mondialisation, Tome 2 : le Système Internatiopnal de 1945 à 1990** , (Paris : l'Harmattan édition, 2009) , P.145.

كما سوّق لهذه الوصايا أنها الوصفة السحرية لتحقيق النمو الاقتصادي ولقيت قبولا على المستوى الدولي للأسباب التالية:

- تزامن هذا الإجماع مع سقوط النموذج الاشتراكي في الاقتصاد مما جعل الموالين لهذا النظام يبحثون من وصفة بديلة بما فيهم روسيا الاتحادية.
- تم التسويق لهذا الإجماع بصورة واسعة أكاديميا بأنه الحل الأمثل للعودة إلى الصحة الاقتصادية.
- يعتبر الإجماع وصفة مصدرها الولايات المتحدة الأمريكية كنموذج اقتصادي ناجع وكقوة مهيمنة على الاقتصاد والمؤسسات الدولية.

وفيما يخص تجسيد هذا الإجماع على الاقتصاديات الإفريقية فقد كان من خلال مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية (Coucil of Foreign Affaires) ، الذي كان يعقد ندوات حول الوضع في إفريقيا من خلال فرقة بحث ودراسة تحت اسم "التفكير على المستوى الإقليمي: إطار لسياسة أمريكية في إفريقيا" منذ سنة 1996.[1] غير أن فشل تلك الوصايا في إصلاح الأوضاع في أوربا الشرقية وروسيا جعل الاقتصاديات الإفريقية تتدهور بشكل كبير وخلفت مديونية أكبر[2] وهو ما ينسحب أيضا على الوضع الجزائري.

إن ما حدوث الأزمة الاقتصادية الأسيوية قد دعم الشك في قدرة إجماع واشنطن على حل الأزمات الاقتصادية *، والذي بمقتضاها استعاد الأداء الاقتصادي عافيته في آسيا بعد تخلي هذه الدول عن برامج الإصلاحات بزعامة المؤسسات الاقتصادية الدولية، وبالمقابل أعيد النظر في هذا الإجماع على أساس إمكانية مرافقة الدولة للإصلاحات الاقتصادية الكمية. وهو ما بات يعرف بالجيل الثاني من الإصلاحات[3]، التي تأخذ بعين الاعتبار الإصلاح السياسي والمؤسسي وتفكيك البنية التسلطية للدولة وإضفاء الطابع الديمقراطي وتدعيم مؤسسات وهيئات المشاركة والرقابة، والإصلاح القانوني وسيادة القانون.

فإشكالية الفساد وغياب الرشادة في الحكم لا يعتبر تحديا منفصلا يعالج على طريقة خاصة، بل هو جدول أعمال للإصلاحات الاقتصادية يكمل ويعزز جهود الجيل الأول المنصوص عليها في إجماع واشنطن،

---

[1] - Henri Mova Sakanyi, op.cit. p.145.

[2]- محسن الحسناوي، **"التنافس الدولي في إفريقيا: الأهداف و الوسائل"**، المجلة العربية للعلوم السياسية ، ع. 29، (شتاء 2011)، ص. 23.

[3]- حاكمي بوحفص، **"الإصلاحات و النمو الاقتصادي في شمال إفريقيا، دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب، تونس"** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، (السداسي الثاني 2009)، ص. 1-24.

*- مصحوبا بآراء الكثير من الشخصيات والفعاليات الفكرية المعادية للعولمة الاقتصادية وعلى رأسهم جوزيف ستيغليتز G.E.stiglitz.

فهو بذلك يشكل حماية لا غنى عنها لتفادي استمرار السياسات الرديئة، وهو تعديل تبناه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.[1]

بالإضافة إلى هذا نجد أن نشوء منظمة التجارة العالمية ألقت بعبء أخر على الاقتصاديات الإفريقية وعقّدت المزايا التجارية المرتبطة بالمواد الأولية والزراعة، وهو ما أفقدها صفة المفاوض استنادا لميزة الأفضلية الممنوحة للمنتجات المحلية في بعض الأسواق كأوربا [2]. فالسياق الاقتصادي الدولي بهذا الشكل قد زاد الوضع الاقتصادي الإفريقي سوءا من خلال زيادة الفجوة بينه وبين النمو وفقدانه للتنافسية أو حتى لمؤشرات النهوض به وهو ما يفاقم الوضع ويجعل تداعياته تنعكس على الوضع الأمني المتأزم.

ويعتبر مجيء النيباد تكريسا للقبول بهذه الحلول الليبرالية المفروضة والتي تبدو أنها لا تمُتّ بصلة إلى الوضع الإفريقي، فالدول الإفريقية من خلال مبادرة النيباد سارعت لاغتنام فرصة "عودة الدولة"، ودورها في توجيه السياسة الاقتصادية نظرا لغياب فواعل اقتصادية افريقية تتفاعل مع هذه الأحداث المميزة للاقتصاد العالمي، وهو ما يفسر استئثار الدولة كفاعل سياسي اقتصادي بالحيز الأكبر في وثيقة النيباد.

2- العولمة السياسية والاجتماعية والثقافية وتجلياتها في النيباد:

إذا كان العامل الاقتصادي محرك التنمية وعصب حركية المجتمع من خلال تحقيق النمو الاقتصادي، فإن العولمة السياسية والاجتماعية والثقافية قد كانت مصاحبة له، مشكلة بذلك الخلفيات الثقافية للتنمية والشروط السياسية لها ويتجلى ذلك من خلال الجيل الثاني من الإصلاحات.

وتتجلى العولمة السياسية في سقوط الشمولية والتسلطية والنزوع إلى الديمقراطية والتعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان[3]، والتي هي نتاج طبيعي للتطورات الدولية والعالمية التي حدثت، حيث أن المشروطية السياسية صاحبت دائما الفعل الاقتصادي الموجه إلى الدول النامية، كشكل جديد لاحتواء حكومات هذه الدول ومحاولة إضعاف سلطتها السياسية وقدراتها الاقتصادية.

ويأتي هذا في الوقت الذي نجحت فيه عدة دول نامية وصارت تقطف ثمار العولمة من خلال البلدان المصنعة حديثا (Pays Nouvellement Industrialisés) ، حيث نجحت هذه الاقتصاديات بفضل

---

[1]- إبراهيم العيسوي، **التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية و مؤشراته** (مصر: دار الشروق، ط.1، 2001)، ص.87.

[2] - Philippe Hugon, « **Nouveaux Défis Economiques et Financiers en Afrique Subsaharienne** » ,Revue internationale et stratégique, N° 46, (2002/2) , Pp. 107-118.

[3]- نور الدين زمام، **القوى السياسية و التنمية –دراسة في علم الإجتماع السياسي** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008)، ص ص.158-182.

الدور الفعال للدول منفردة ومجتمعة، وكذلك تقدمها التكنولوجي الذي أبهر حتى الغرب وأصبح يشكل تهديدا لنفوذ العالم الغربي الرأسمالي في نطاق العالم الثالث[1].

إن العولمة السياسية والاجتماعية والمفاهيم المرتبطة بها أتت تحت اسم الديمقراطية وحقوق الإنسان، حيث يعتبر الإنسان محور كل العمليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فهذا النموذج نابع من صلب الثقافة الغربية وفلسفتها، ولا يمكن الفصل بين معتقداتها الثقافية والسياسية والتراكمات التاريخية التي تُعبّر عن سيطرة النموذج الغربي الحضاري، وعلى أساس ذلك فإن نمط التفاعلات المجتمعية والفواعل التي تشارك في العملية التنموية داخل النسق الحضاري الغربي تبقى راسخة وموجودة في الإيديولوجية السياسية والموجهة إلى الأنساق الحضارية الأخرى.[(2)]

إن ظهور مكانة المجتمع المدني في التنمية من خلال المنظمات المدنية الوطنية والدولية وغير الحكومية هو في الحقيقة مفهوم فلسفي[3]رافق تطور النظام الرأسمالي، وكان فكرة تتجدد وتتطور حسب ضرورات ومتطلبات الظروف، والتي تم التسويق لها من خلال هيئة الأمم المتحدة حيث أصبحت بمثابة أجندة جديدة لها بداية من مؤتمر البيئة والتنمية بريوديجانيرو سنة 1992 إلى مؤتمر السكان والتنمية (القاهرة 1994) ومؤتمر التنمية الاجتماعية بكوبنهاجن ،1995 والمؤتمر الرابع للنساء ببكين 1995 ومؤتمر الإعمار البشري بإسطنبول 1996، وصولا إلى قمة التنمية المستدامة بجوهانسبورغ 2002.[4]

ولقي هذا التسويق ترحيبا في الوسط الدولي وأصبحت التنمية ترمي إلى:

- التأكيد على أن تنمية الإنسان كإنسان أصبح شرطا مسبقا لكل مساعدة دولية وهو ما يتجلى في أهداف الألفية للتنمية (OMD)[5] (Objectifs du Millénaire pour le Developpement)

---

[1]- عبد القادر دندان ، **الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا بين الإستمرار والتغير 1991 -2006** (الجزائر: جامعة الحاج لخضر-باتنة مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، 2008)، ص ص. 148-128.

[2] -Olayiwola Abegunrin, **Africa in Global Politics in the Twenty first Century : A Pan-African Perspective** (USA : Palgrave Macmillan, 1st ed. 2009), p 180.

[3] - Joachim Karl Rennstich, **The Complexity of History: Systems that Make a World**, Department of Political Science, Fordham University , March 26, 2008,

http ://www.rennstich.com

[4]- محمد سعد أبو عامود، مرجع سابق ذكره ، ص. 121

[5]-Isabel Ortiz, **Strategies de Developpement Nationales**: Notes D'orientation Politique Sociale, Nations Unies, Department Des Affaires Economiques et sociales (DAES/ UNDESA).2007. esa.un.org/techcoop/documents/SocialPolicy_French.pdf

- التأكيد على تجاوز مفهوم الدولة القطرية من أجل حماية حقوق الإنسان، فإما أن تحتكم هذه الدول إلى قواعد جديدة في الحكم وإما أن تبقى معزولة عن هذا العالم.

يتبين من خلال نص النيباد أن الحكم الراشد كان من أهم شروط نجاح مبادرة النيباد والذي وإن صيغ بشكل يوحي أنه يتم من خلال رقابة ذاتية وبين الدول الإفريقية نفسها، إلا أن روح هذا الالتزام مستمد من فكرة أن المساعدة في إطار الشراكة مع الدول الكبرى أو دول التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE مرتبط بمدى التقدم الذي تحرزه هذه الدول في مجال الحكم الراشد بمعايير الديمقراطية الغربية[1].وهو نفس ما يمكن أن يقال عن أهداف الألفية للتنمية التي اعتُمد عليها لصياغة مبادرة النيباد.

وخلاصة القول أنه بعدما كان النموذج الاشتراكي يفتح آفاقا رحبة لاختيارات بديلة لمسارات التنمية في العالم الثالث، ضاقت الإمكانات في وجه الدول النامية وخاصة مع تنامي دعاوي الليبرالية الاقتصادية، وتحول الأمر من إتباع منهج للتنمية إلى تعديل للنظام الاقتصادي وأسلوب إدارته وفق الأصول الرأسمالية، وما يستتبعه ذلك من تضييق حرية الدولة في تحديد الدور الذي تؤديه في التنمية وظهور الحكم الرشيد بمواصفات ليبرالية.(2)

3- المظاهر الجديدة لحقبة ما بعد الحرب الباردة وتجلياتها في النيباد:

إضافة إلى التراكمات التي أدت إلى نتائج حاسمة بعد الحرب الباردة فإنه استجدت عدة ظواهر صنفت كمظاهر عالمية كوسموبوليتانية بالإضافة إلى ظهور الاستخدام الموسع للتكنولوجيا، حيث أثرت هذه العوامل المستجدة على العوامل التراكمية. إن ظهور التكنولوجيا الرقمية وتوسع استعمالها، شكل عاملا مهما في تقارب الزمان والمكان عبر العالم حتى أصبح يدعى بالقرية الصغيرة، حيث ساهم في إعادة رسم معالم المجال السياسي والاجتماعي للدول وتخطى الحدود فيما يسمى بالظواهر العبر قومية التي ساعدت على ظهور تطور الاتصالات السلكية واللاسلكية والمجال السمعي البصري.

وساهمت شبكة المعلومات في تسريع وتيرة الاقتصاد التقليدي من خلال التكنولوجيا الفائقة السرعة، وكذلك ظهور أشكال أخرى للاقتصاد في الأسواق المالية واقتصاد المعرفة، وكذا تغيير أنماط الإنتاج كما ونوعا وهو ما أثر على آليات الرقابة والضبط وتجاوز الإطار القانوني والاتفاق الدولي.

---

[1] - امحند برقوق، **"مقاربة الحسبة الديموقراطية"**، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد الأول ،(جانفي 2009) ،ص ص. 2،3.

[2]- أحمد محمود الإمام، أحمد محمود الإمام، **"أهم التطورات العالمية والإقليمية والقطرية خلال العقود الثلاثة الماضية"**، المجلة العربية للعلوم السياسية ، (_____)،(_____)، ص ص. 161-182.

المبحث الثاني: المحددات الاقليمية والجهوية المؤثرة في السياسة الخارجية الجزائرية:

بالإضافة إلى التراكمات الدولية والعالمية ،فإن هناك تراكمات ومحددات إقليمية ميزت الوضع الإفريقي وألقت بتداعياتها على النيباد وعلى توجهات السياسة الخارجية الجزائرية على حد سواء.

المطلب الأول: تأثيرالمحددات القارية للتنمية على السياسة الخارجية الجزائرية:

إن مبادرة النيباد التي تعبر على توافق بين عدد من الدول الإفريقية جاءت في ظرف شهد فيه العمل الإفريقي المشترك إعادة نظر[1] تماشيا مع طبيعة التغيرات الدولية والعالمية، السياسية منها والاقتصادية. والجزائر ليست مستثناة من هذا التحول نظرا لعراقة السياسة الخارجية الجزائرية في تعاطيها مع الفضاء الإفريقي، سياسيا من خلال دعم حركات التحرر وتكريس مبدأ السيادة الوطنية ومحاربة التميز العنصري، وأمنيا من خلال عملها من أجل فض النزاعات الإفريقية، واقتصاديا من خلال النضال من أجل إرساء نظام اقتصادي دولي جديد في إطار حركة عدم الانحياز ومجموعة 77 [2]. كما تجدد الاهتمام بهذا القضاء بعد جمود نسبي امتد لعدة سنوات من تسعينيات القرن الماضي.

1- إصلاح منظمة الوحدة الإفريقية وتحولها إلى الاتحاد الإفريقي:

إن عملية إصلاح الوحدة الإفريقية لا يمكن فصلها من الخلفية الفلسفية المتمثلة في الافريقانية (Panafricanisme)، فتشكيل منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1963 كان بمثابة المرحلة الأولى من أجل توحيد إفريقيا على المدى البعيد[3].

وقد أوجدت منظمة الوحدة الإفريقية في سياق تاريخي حرج يتمثل في مرحلة الخروج من الاستعمار استدعى العمل على بناء الدول الوطنية في وضع دولي تزامن مع مرحلة الحرب الباردة . فكان العمل الإفريقي المشترك من خلال منظمة الوحدة الأفريقية منصبا على إيجاد قواعد للتفاهم حول إرث الاستعمار المتمثل في نزاعات الحدود، وتحديد ماهية الدولة المناسبة للوضع الإفريقي، في ظل جدال

[1] - Kapet De Bana, **de l'O.U.A à l'U.A: du Plan de Lagos – 1988 au Nepad 2002**, Conseil Mondial de la Diaspora Panafricaine . http://africa.smol.org .

[2] - B. Iratni, « **La Nouvelle Problematique de la Politique Etrangere de L'Algerie** », Idara, Revue De L'ENA , Vol 4, N 2, 1994.

[3] - بشير عمارة، **مرجع سابق**، ص. ص. 36-38.

فكري[1] وصراعات اجتماعية بين النخب والطبقات والعرقيات وكذا النزاعات الداخلية والدولية، لم تقدر منظمة الوحدة الإفريقية على إيجاد حلول دائمة لها وعادة ما يعزى هذا الفشل إلى:

- الاختلاف حول طبيعة الدولة الإفريقية وعلاقتها بالمجتمع.
- انكفاء معظم النخب الحاكمة حول العمل القطري نظرا لخطورة الوضع والذي يرتبط بإشكالية الشرعية والمشروعية، وكذلك تورطها دوليا مع تجاذبات الحرب الباردة وأطماع القوى الاستعمارية القديمة.
- الاختلاف حول طبيعة العمل الإفريقي المشترك والدور الذي تلعبه منظمة الوحدة الإفريقية كمركز للتنسيق أو لاتخاذ القرار.
- الاختلاف حول مفهوم إفريقيا تاريخيا، فهناك من يرجعها إلى إفريقيا السوداء أو إفريقيا جنوب الصحراء التي تستثني شمال إفريقيا (الدول العربية) وهناك من يدعو إلى تجاوز العرق واللون واللغة إلى النشاط المشترك[2].

كما لا يخفى الدور الذي تلعبه القوى الاستعمارية القديمة في إذكاء هذه الخلافات من خلال استقطاب النخب الحاكمة سياسيا واقتصاديا، وفي نفس الوقت دور قُطبَيْ الحرب الباردة - الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي - في إذكاء الصراعات[3]. ويضاف إليه التنافس على مصادر الطاقة والموارد بعد الحرب الباردة خاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، وبريطانيا والقوى الاقتصادية الأسيوية الصاعدة كالصين واليابان والهند.

وعليه فالتحول من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي يعتبر بمثابة مرحلة جديدة، حيث يقول سعيد جنيت الأمين العام المساعد لمنظمة الوحدة الإفريقية أن " إيجاد الاتحاد الإفريقي كان نتيجة مفاوضات مركبة، فبعض القادة الأفارقة أرادوا الإبقاء على وضع منظمة الوحدة الإفريقية، بينما أراد الآخرون الذهاب بسرعة إلى مسار الولايات المتحدة الإفريقية. إن إعلان سيرت 1999 كان بمثابة توافق بين من يريد هيئة فوق وطنية مركزية وقوية، وبين من يستمرون في تدعيم فكرة المبادئ الأساسية للسيادة الوطنية"[4]. ويضيف بهذا الشأن اديبايو او ليكوشي ADEBAYO OLIKOCHI المدير

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص ص. 44،45.

[2]- بشير عمارة، **مرجع سابق**، ص. 56.

[3] -Gareth Austin, « **Original African Economic Development and Colonial Legacies** », Traduction de Emmanuel Chevet, Revue Internationale de la Politique de Developpement , Graduate Institute of Geneva, 2010, Pp. 11-36.

[4] -(_____) (_____), **« Le rêve de l'Union Africaine Est en Cours de Réalisation mais se Heurte à un Certain Scepticisme » ,**
http://www.un.org/french/ecosocdev/geninfo/afrec/vol16no1/161unfr.htm

العام لمجلس التنمية والبحوث الاجتماعية في إفريقيا أن الإرادة السياسية في الاتجاه نحو المزيد من الديمقراطية في إفريقيا وتناقص عدد النزاعات في سنة 2000 أعطى دفعا للذهاب بالاتحاد الإفريقي إلى مجالات أوسع بإمكانها آن تقضي على النزاعات بمقاربة وقائية متجاوزا الطابع البَعدي لمهام منظمة الوحدة الإفريقية بهذا الشأن قائلا: "سيكون برنامج الاتحاد الإفريقي مخالفا لبرنامج الوحدة الإفريقية ، فالاتحاد الإفريقي لن يقوم على العمل على تصفية الاستعمار أو الدفاع عن مبدأ السيادة الوطنية، لكن سيكون عمله موجها نحو إيجاد فضاء سياسي واقتصادي ذا بعد اندماجي".[1]/ [2]

إن الاتحاد الإفريقي جاء بمقاربة شاملة لحل الأزمات والمشاكل التي تعانيها إفريقيا من خلال:

- اعتماد إعلان الجزائر 1999 المتعلق بعدم الاعتراف بأية سلطة تقوم بالانقلاب على الشرعية داخل الدول الإفريقية .
- اعتماد هيكلة جديدة بما يتلاءم والمتطلبات الجديدة خاصة ما يتعلق بشق السلم والأمن.
- العمل على الخروج بمبادرة موحدة بشأن التنمية ومحاربة الفقر والأمراض في إفريقيا [3]، فالنيباد كمبادرة تعود أصولها إلى عدة أوراق واقتراحات تعكس من جانب الاختلاف الذي يبقى موجودا حول العمل الإفريقي المشترك من خلال أقطاب داخل منظمة الوحدة الإفريقية[4]،ومن جانب آخر التحول الايجابي من خلال الإرادة السياسية وزيادة الاهتمام المشترك بقضايا التنمية والتي تتضح من خلال:[5]

- مبادرة تابو مبيكي (رئيس دولة إفريقيا) والتي ساهم في إعدادها كل من الرئيس عبد العزيز بوتفليقة (دولة الجزائر) أوباسانجو (نيجيريا) وحسني مبارك (مصر) والمسماة NIA (المبادرة الجديدة لإفريقيا)(new initiative for Africa) وترتكز في فلسفتها على ضرورة الاهتمام بأعلى مستويات التنمية في إفريقيا وتفادي تجربة الحلول التقنية - الاقتصادية البحتة وعلى ضرورة التوجه نحو الشركاء الخارجيين بصفة موحدة[6].
- مبادرة الرئيس عبد الله واد Abdullay wade (السنغال) والمتمثلة في خطة اوميغا (OMEGA) وهي ذات طابع اقتصادي تقني وسيتم التطرق إليها لاحقا.

---

[1] - Sommet de l'UA, « **Déclaration Relative à la Mise en Oeuvre du Nouveau Partenariat pour le Développement de l'Afrique (NEPAD)** », Maputo, 10-12 juillet 2003.

[2] -K. y. Amoako, **Transforming Africa : An Agenda for Action**, Economic Commission for Africa , Sept 2005, pp.103-108, www.uneca.org/publications/...**africa**.../part5.pdf

[3]- Sommet de l'UA, « **Déclaration Relative à la Mise en Oeuvre du Nouveau partenariat pour le Développement de l'Afrique (NEPAD)** », Maputo, 10-12 juillet 2003.

[4] - Véron Jean-Bernard , « **L'Afrique du Sud et le Nigeria : Du Maintien de la Paix à la Recherche d'un Positionnement Stratégique sur le Continent Africain** » ,Afrique contemporaine, (2006/3) N° 219, Pp. 163-172.

[5] - بشير عمارة، **مرجع سابق** ، ص. ص. 100- 115.

[6] - (_____) (_____), **Sommet pour un autre monde, synthèse des débats**, 2 juin 2003, www.g8-autremonde.org.

فالنيباد يعكس المبادرة الأولى أو الشق السياسي والأمني من خلال:[1]

- التأكيد على أن المبادرة جاءت في إطار الاتحاد الإفريقي ومن قبل القادة الأفارقة في إطار تصور شامل للتنمية في إفريقيا، وتأكيد العمل على إدماجها في هياكل ومؤسسات الاتحاد الإفريقي.
- احتواء النيباد على الشروط الضرورية للتنمية من خلال ضرورة تحقيق الأمن والسلم والحوكمة الرشيدة(La Bonne Gouvernence) ، دون أن تنفصل عن هذه الأسس المثبتة في إطار الاتحاد الإفريقي.[2]
- تحقيق الرشادة الاقتصادية من خلال العمل على توحيد وتطوير الأطر القانونية والمؤسسات والرقابة الإفريقية.

2- وضع التنمية في أفريقيا:

تتميز التنمية في إفريقيا بتأثرها العميق بشروط المؤسسات المالية الدولية، وتقهقر العمل الإفريقي ومخططات الاندماج الاقتصادي كخطة لاغوس 1981 أو اتفاقية أبوجا 1991[3] بسبب بطء النمو الاقتصادي، فالثروات التي تزخر بها إفريقيا لم تؤد إلى وجود قطاعات اقتصادية منتجة، إذ ما يميز دول القارة هو إنتاج بدائي مرتكز على الصناعات الاستخراجية، وتصدير المواد الأولية الخام، إضافة إلى ارتباط الصناعة الإفريقية بالتمويل الخارجي والمساعدات الدولية التي راحت هدرا بعد الأزمات الاقتصادية الإفريقية المتعلقة بإعادة الهيكلة وإعادة جدولة الديون، الشيء الذي أدى إلى التخلي عن هذه السياسات قسرا أو طوعا.

والواقع أن التكامل في إفريقيا محدود لا تتوفر فيه ميزة التوافق في السياسات العامة الداخلية للدول كاختلاف الأنظمة المالية والتوجهات القطاعية غير المنسجمة، وتشابه الإنتاج الموجه للتصدير، وغياب التنسيق في الجانب الاجتماعي كتوحيد سياسات العمل والنقابات وتنقل العمالة. ناهيك عن انعدام رؤية موحدة او متقاربة بخصوص مفهوم الاندماج الاقتصادي الذي يقتضي إيجاد صيغ توافقية موحدة، أو متقاربة كالتفاهم حول فضاء التبادل الحر، والاتحاد الجمركي، ومفهوم المجموعة الاقتصادية وغياب

---

[1] - (_____)(_____), **le Plan Strategique de la Commission de l'Union Africaine - Volume 1 : Vision d'Avenir et Missions de l'Union Africaine**, Commission de l'Union Africane , Mai 2004.

[2] - **Memorandum d'Entente Relatif au Mecanisme Africain d'Evaluation par les Pairs,** 6eme Sommet du Comite des Chefs d'Etat et de Gouvernement Charge de la Mise en Oeuvre du Nepad, Abuja, Nigeria, 9 Mars 2003.

[3] -(_____)(_____), **Le Développement Economique en Afrique : Renforcer l'Intégration Economique Régionale pour le Développement de l'Afrique**, Rapport 2009. www.unctad.org/fr/docs/aldcafrica**2009**_fr.pdf

أجندة دقيقة محددة زمانا ومكانا. فمن بين53 دولة افريقية نجد 27 دولة تنتمي إلى تجمعين اقتصاديين و18 دولة تنتمي إلى ثلاث تجمعات، ودولة واحدة تنتمي إلى 4 تجمعات و7 دول فقط تنتمي إلى تجمع واحد.[1]وفي هذا السياق الذي يعبر عن التشتت في العمل الإفريقي جاءت النيباد في شقها الاقتصادي التكاملي ليُعبّر عن إرادة في تحقيق أهداف اتفاقية أبوجا 1991 من خلال[2]:

- العمل على مستوى التجمعات الاقتصادية الفرعية (Commissions Economiques Régionales (CER التابعة للمجموعة الاقتصادية لإفريقيا (Commission Economique Africaine (CEA التي أنشئت في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لهيئة الأمم المتحدة.

- ضرورة تحديد الأولويات القطاعية والاستثمارات المكثفة والكبرى.

- تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة والقطاع الخاص بشكل عام مع الالتزام بتوفير المناخ لذلك.

وتجدر الإشارة إلى أن وثيقة النيباد تؤكد على أن التكامل لا بد أن يتم على مستوى التجمعات الفرعية وليس على مستوى الدول، لأنها تعتبر حلقة من أجل الاندماج الاقتصادي.[3]وهنا ينبغي أن يكون تقسيم القارة إلى تجمعات فرعية موزعة على خمسة مناطق[4] تعمل كل دولة من الدول المؤسسة بمبادرة النيباد بتنسيق العمل فيها وهي : شمال إفريقيا ،غرب إفريقيا،وسط إفريقيا، أفريقيا الجنوبية وشرق إفريقيا وتضم العضوية في مرحلة أولى 4 بلدان أخرى في كل منطقة.

ومن خلال ما تم ذكره فإن الاهتمام الجزائري بالقارة الإفريقية نابع من الروابط التاريخية، وعملها على مستوى الهيئات القارية، وتجدَّد بفعل التوجه من جديد نحو العمل على المستوى القاري وهو ما تم تفعيله بالأخص من خلال مشاركة الجزائر منذ البداية في تأسيس النيباد[5] ،فهي :

- طرف مؤسس لمبادرة النيباد
- عضو في هيئة رؤساء دول والحكومات المنفذة للنيباد،
- تنتمي إلى التجمع الاقتصادي الفرعي الخاص بشمال افريقيا المتمثل في اتحاد المغرب العربي

---

[1]- انظر الملحق رقم 1.

[2] Septime Martin, **Les Communautés Economiques Régionales au Sein du Nepad: Quelles Perspectives pour un Développement Economique et Social Durable en Afrique**, www.afdb.org/fileadmin/.../Conference_2007_19-part-IV-3.pdf.

[3] - Diouf Abdou , « **Afrique : L'Intégration Régionale Face à la Mondialisation** » , Politique étrangère, 2006/4 Hiver, p. 785-797.

[4]- عبد المطلب عبد الحميد، **السوق الإفريقية المشتركة والإتحاد الإفريقي** (مصر :مجموعة النيل العربية، ط1، 2004)، ص127،288

[5]- سليم العايب ، **الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي** (باتنة، جامعة الحاج لحضر: مذكرة ماجستير العلوم السياسية ، 2011)

المطلب الثاني: انعكاسات الفضاءين المغاربي والمتوسطي على السياسة الخارجية الجزائرية:

يعتبر المغرب العربي والفضاء المتوسطي أقرب الفضاءات التي تنتمي إليها الجزائر وتتفاعل مع ما يحدث فيها بصفة مباشرة، باعتبار الموقع الجغرافي والأهمية الإستراتيجية والانتماء الحضاري والثقافي والتاريخي.

وستنصب الدراسة على تبيان المحددات التي تأتي من هذين الفضائيين بالنسبة للجزائر كنقطة التقاء في سياستها الخارجية، والإحاطة بالعوامل التي تدفع الجزائر للتحرك على مستوى هذه الفضاءات بالعلاقة مع انتمائها إلى إفريقيا.

الواقع أن اهتمام السياسية الخارجية الجزائرية قبل نهاية الحرب الباردة قد انصب على القضايا الإيديولوجية المرتبطة بالعالم الثالث وتصفية الاستعمار ومحاربة الامبريالية، أي بقضايا موضوعاتية تتجاوز الاهتمام بالفضاءات الجغرافية التي تنتمي إليها. وكان نصيب هذه الفضاءات لا يتعدى علاقات الجوار وتسوية الاختلافات بشكل قطاعي (علاقات سياسية – علاقات اقتصادية وتجارية) وفي إطار ثنائي وليس جماعي.

ان اقتصار العلاقة مع السوق الأوروبية المشتركة على الجوار والعلاقات التجارية البحتة والتململ الملحوظ في العمل المغاربي، جعل الجزائر تدفع ثمن هذه المفارقة في تسعينيات القرن الماضي بعد تغير الأوضاع الدولية والتحول إلى الاهتمامات والتكتلات الإقليمية السياسية والاقتصادية في العالم، وما صاحب ذلك من تصاعد قوة السوق الأوروبية المشتركة التي تحولت إلى اتحاد أوروبي، وبقاء المغرب العربي في إطار الاتفاقية دون نتائج ملموسة.

1- الفضاء المغاربي:

إن أهمية القضاء المغاربي تظهر على أربعة مستويات تبين أسباب تبني الجزائر لخيار النيباد من حيث:

- إمكانية بناء تكامل جهوي قوي يستثمر في الإمكانيات والقدرات الذاتية المتوفرة.
- المكانة الريادية التي سيكتسبها هذا الفضاء على المستوى الإفريقي في إطار التجمعات الجهوية الفرعية.
- القدرة التفاوضية التي سيكتسبها في حالة الاتحاد تجاه الضفة الشمالية للمتوسط.
- جاذبية الفضاء المتوسطي اقتصاديا على المستوى العالمي.

إن عودة الاهتمام بالتكامل المغاربي بالنسبة للجزائر هو حتمية يفرضها النيباد، إذ تعتبر هذه المنطقة من إفريقيا ومن منظور اتفاقية أبوجا 1991 المتعلقة بالتكامل الاقتصادي الإفريقي[1] مجموعة اقتصادية فرعية من بين المجموعات الخمس المقررة والمذكورة أعلاه، وهو يطرح تحديات تتمثل في مدى قدرة الجزائر على تنسيق الجهود على هذا المستوى وبالتالي حل القضايا الشائكة[2] التي تميز العلاقات المغاربية كجمود العمل المغاربي المشترك والخلافات الموجودة بين الدول المغاربية. فرغم وجود آليات التشاور المغاربية قانونيا إلا أن البلدان المغاربية تفتقد إلى هياكل اتحادية حقيقية. كما أن الاتحاد المغاربي المؤسس سنة 1989 بمقتضى معاهدة مراكش والمتكون من خمس دول ما زال هشا وغير منسجم وغير قابل للعيش طالما انه لم يطبق في الواقع لتكتشف النقائص وتصحح. وعليه فان التحرك على مستوى هذا الفضاء يقتضى ضرورة تحديد الأولويات من خلال البت في شكل التكامل وأبعاده ومراحله، مع مراعاة ما يتضمنه النيباد من خلال العمل لإقامة منطقة تبادل حر، واتحاد جمركي وسوق مشتركة ثم مجموعة اقتصادية.

فالأولوية تكمن في فض المشاكل السياسية بما فيها قضية الصحراء الغربية، ثم تحقيق التقارب في التوجهات الإستراتيجية للدول من أجل العمل ككتلة. وهنا يمكن ذكر محور المغرب – ليبيا اللذان عملا مرتين على نسف هذه الجهود التكاملية ولو بطريقة غير مباشرة من خلال عقدهما لاتفاق (اتفاق وجدة سنة 1983) القاضي بإنشاء الاتحاد العربي الإفريقي والذي ألغي بعد سنتين، ثم السعي الليبي لإنشاء تجمع دول الساحل والصحراء سنة 1998 و الذي يضم 22 دولة افريقية بما فيها الدول المغاربية ما عدا الجزائر وهو ما سرع فشله[3]، إضافة إلى أن موريتانيا غير متضمنة في اتفاقيات الشراكة الاورو متوسطية وتربطها علاقة بأوروبا من خلال اتفاقية لومي[4].

وهكذا لابد من اقتناع الدول المغاربية بجدوى النيباد وشموليته كرؤية جادة للتنمية والعمل على تدارك الاستقطاب الذي تتعرض له أو تدخل فيه الدول المغاربية خاصة تجاه دول الضفة الشمالية بما فيها الاتحاد الأوروبي والدول الأوروبية منفردة والولايات المتحدة الأمريكية. وهذا ما يدفع للحديث عن الفضاء الأورو متوسطي كامتداد لحركة الجزائر على المستوى المغاربي.

---

[1]- أحمد محيو، **"اتحاد المغرب العربي: دول تبحث عن التعاون"**، ترجمة صبيحة بخوش، إدارة – مجلة المدرسة الوطنية للإدارة، المجلد 9،العدد 1 ،1999، ص.ص. 07-36.

[2]- Nadia Kerraz, Du Rêve de l'UMA à l'Urgence d'une Union, *www.elmoudjahid.com/fr/editorial/506 - Algérie*

[3]- عادل مساوي و عبد العلي حامي الدين، **المغرب العربي: التفاعلات المحلية والإقليمية والإسلامية.** albayan.co.uk/Files/articleimages/takrir/4-3-8.pdf

[4] - Aomar Baghzouz, **La Compétition Transatlantique Face à l'Enjeu Maghrébin**.

http://anneemaghreb.revues.org/signaler171

2- الفضاء المتوسطي

كانت الجزائر دائما مهتمة بقضايا العالم الثالث في حين كانت تقيم علاقات تجارية مع الدول الأوروبية دون علاقات سياسية جيدة إذ عرقلتها تراكمات التاريخ الاستعماري والغموض الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي خلفته فرنسا وراءها في الجزائر. غير أنه في بداية التسعينيات لاسيما منذ مسار برشلونة 1995 بدأ تكريس الحوار والاهتمام بالقضايا المتوسطية المشتركة التي أسفرت على مباحثات ثم عقد اتفاق الشراكة سنة 2001[1]، وهو ما جعل الجزائر مرتبطة بالفضاء المتوسطي على عدة مستويات:

- مستوى الجوار بين الجزائر كدولة وأوربا ،
- المستوى الأورومتوسطي: الجزائر في الإطار المغاربي مقابل الاتحاد الأوروبي ،
- علاقات شمال – جنوب : الجزائر في إفريقيا – الدول الأوروبية مجتمعة أومتفرقة.

والواقع أن النيباد تطرح بالنسبة للجزائر عدة تحديات باعتبار أن شركاء التنمية في هذه المبادرة هم دول أوربية إن كان ذلك في إطار مجموعة الثمانية أو منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)، أو في إطار الاتحاد الأوروبي دون إغفال ارتباطها كدولة بالدول الأوروبية من خلال علاقات تجارية وتبادلية ذات طابع اقتصادي لا يمكن تجاوزها بسهولة خاصة مع فرنسا وإيطاليا وإسبانيا[2].

كخلاصة يمكن القول بأن النيباد يطرح للجزائر بديلا ممكنا لتصور السياسة الخارجية الجزائرية في مجال التنمية ويعيد طرح التوجهات الجزائرية على المستوى الإفريقي من خلال العمل الإفريقي المشترك داخل الاتحاد الإفريقي،.والمغاربي من خلال اعتبار شمال إفريقيا منطقة اقتصادية جهوية، وعلى مستوى المتوسطي من خلال اعتبار الجزائر حلقة وصل مهمة بين الشمال والجنوب.

المبحث الثالث: انعكاسات المحددات الوطنية للتنمية على أداء وتوجهات السياسة الخارجية:

إن تناول محددات السياسة الخارجية لدولة ما يستدعي بالإضافة إلى حصر المتغيرات والمحددات الدولية والإقليمية والجهوية، التطرق إلى الواقع الذي تعيشه الدولة والإمكانيات الذاتية لديها، لما لها من تأثير على قرارات وتوجهات السياسة الخارجية.

---

[1] - Kheladi Mokhtar, **L'Accord d'Association Algérie-UE : Un Bilan-Critique**, www.gate.cnrs.fr/uneca07/.../Kheladi-Rabat-07.pdf

[2] - زايري بلقاسم، **"السياسات المرافقة انجاح منطقة التبادل الحر ما بين الإتحاد الأوروبي والجزائر"**، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، ع. 3، ص ص. 45-80.

المطلب الأول: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر:

تجدر الإشارة إلى أن التجربة الجزائرية في المجال الاقتصادي بعد 1989 ميزتها قطيعة كاملة مع المذهب الاقتصادي المعتمد منذ الاستقلال، لكن نتائج تلك السياسات ورواسبها أثرت بشكل بالغ على قدرات وإمكانيات الاقتصاد الجزائري المادية منها والمعنوية.

والواقع أن الاقتصاد الجزائري قبل 1989 اعتمد كلية على الدولة كمحتكر وحيد للقطاع الاقتصادي من حيث إدارته وتمويله، كما اتخذ من الصناعات المصنعة خيارا استراتيجيا. وقد اعتمد في تمويله على عائدات النفط والقروض الدولية طويلة المدى، ومع تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية ظهرت في الأفق المديونية الجزائرية متزامنة مع برامج الإصلاحات الترقيعية في الثمانينيات[1] المفروضة من قبل المؤسسات المالية الدولية، متضمنة شرط تراجع الدولة في الاقتصاد وضرورة تحريره.

لقد سارت الجزائر في هذا الاتجاه المرسوم عبر تحرير التجارة الخارجية، ودعم المبادرة الخاصة والتي أدت سنة 1995 إلى قانون الخوصصة وما استتبعه من تفكيك للقطاع العام، وإعادة النظر في قانون الاستثمار سنة 1998، وتفكيك القيود المتعلقة بالنشاط الاقتصادي الخاص أو بالملكية وتحويل رؤوس الأموال ومراجعة السياسة الاجتماعية كالتشغيل والمعونات وتوزيع الدخل.، واعتماد سياسة اجتماعية تقشفية لم يعهدها المواطن الجزائري أفرزت ظاهرة البطالة من خلال صرف العمال والدخول في حالة غليان أفرزت أحداث أكتوبر المأساوية.

"إن المشروع الاقتصادي الجزائري تراجع وعانى من تراجع عائدات المحروقات والتكاليف البشرية والمادية التي قلصت بصفة دراماتيكية أوعية إعادة الإنتاج بالنسبة للاقتصاد والمجتمع دون نسيان التحولات النسقية المتعلقة بالعولمة مخلفا أزمة متعددة الأبعاد".[2]

وقد كانت النتيجة تراجع غير مسبوق في المجال الاجتماعي، حيث تراجع معدل الدخل الفردي من 2800 دولار أمريكي في نهاية سنوات 1970 إلى 1500 دولار أمريكي مع بداية التسعينيات، وهو ما جعل الفقر يمس بصفة تدريجية شرائح أوسع من المجتمع الجزائري بسبب إعادة النظر في توزيع الدخل الذي فرضه الانفتاح الاقتصادي المنقوص الذي لم يعط فرصة لبدائل كفيلة بتحقيق النمو.[3]

---

[1] -Lahouari Addi, **Néo-patrimonialisme et Economie en Algérie**, In M. Camau, Changements politiques au Maghreb, éd. CNRS, 1991 .

2- Chenntouf Tayeb, **Les Etats Face à la Mondialisation :Le Cas de l'Algérie**, www.codesria.org/IMG/pdf/chenntouf.pdf

3- Chenntouf Tayeb, **Les Etats Face à la Mondialisation :Le Cas de l'Algérie**, www.codesria.org/IMG/pdf/chenntouf.pdf

ورغم أن السياسات الاقتصادية قد لقيت نقدا ومعارضة كبيرين إلا أن ذلك لم يمنع من مواصلة نهج الإصلاحات ودفعها إلى الأمام بسبب الضغوط الخارجية. وقد استمرت بعض النخب الحاكمة الراهنة في مرافقة البرنامج السياسي الجديد الذي جاء به رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة من أجل دعم مصالحها وقوتها والتأثير على المسار السياسي الكلي من خلال المشاركة في صناعة القرار.

المطلب الثاني :الأزمة السياسية وعملية التنمية:

بالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية والاجتماعية نذكر إفلاس الدولة سياسيا بانهيار نموذج الدولة الوطنية - الذي سوق له طيلة عقود- بمجرد تناقص الموارد المالية وفشل النهج الاقتصادي الاشتراكي من خلال تعديل الوثيقة الأولى في الدولة "الدستور" والذي يقضي في مجمله بـالتحول إلى التعددية السياسية.،وإطلاق الحريات، والتخلي عن الاشتراكية كخيار اقتصادي نحو اقتصاد سوق منفتح.

هذه القطيعة المباشرة والحادة مع السياسات السابقة التي لم ترافق بتغيير في الذهنيات والنخب الحاكمة وهو ما أدخل الجزائر – خاصة بعد وقف المسار الانتخابي سنة 1991 –في دوامة أزمة عميقة على كل المستويات متخذة عدة أبعاد فهي أزمة سياسية – أمنية أضعفت كيان الدولة ، وأزمة اقتصادية واجتماعية باهظة التكلفة متمثلة في استنزاف الإمكانيات، ناهيك عن الخلاف الشديد في توجهات الخروج من الأزمة.

فالأزمة السياسية شغلت السلطة الحاكمة والطبقة السياسية طيلة التسعينيات من أجل العودة إلى الشرعية الدستورية أمّا الأزمة الأمنية والتي تجد جذورها في الأسباب السياسية فشغلت كل الطاقات الوطنية وكلفت خسائر باهظة اقتصاديا وبشريا.آما الأزمة الاقتصادية والاجتماعية فواجهها دخول الجزائر في برنامج التعديل الهيكلي الذي قضى على النسيج الاجتماعي والاقتصادي للدولة وعرضها إلى تبعية تامة للخارج، بالإضافة الى انهيار العامل النفسي وتأثيره على النسيج الاجتماعي وسلم القيم الوطنية.

إن تفاقم وتعقد هذا الوضع صاحبه عزلة دولية رهيبة، حيث انكفاء السلطة الجزائرية على ذاتها ورفضها الرسمي والقطعي بالتدخل في شؤونها الداخلية، والمواقف الدولية من "الإسلاموية" في الجزائر استهداف الجزائر من اجل تأديبها على مواقفها الدولية خاصة بعد موقفها من حرب الخليج الثانية. وبذلك عاشت الجزائر أوضاعا صعبة بل تراجيدية خلال عشرية من الزمن تصاعدت فيها العمليات الإرهابية، والجروح العميقة التي تسبب فيها التكييف الهيكلي.[1]

[1] - Djoudi Bouras, **Les Contraintes d'Intégration de L'Economie Algérienne à la Mondialisation,** www.**codesria**.org/IMG/**pdf**/chap1-**bouras**.**pdf.**

إن الأزمة السياسية ذات البعد الأمني قد كرست الحكم العسكري فمؤسسات الفترة الانتقالية التي كانت غير دستورية أتاحت الفرصة للجيش لكي يتدخل هذه المرة علنا في إدارة الشؤون العامة، وأحالت تسيير الاقتصاد إلى أيدي جماعات منظمة خارجة عن منطق الإدارة العامة ومؤسسات الدولة، استولت على التجارة والريع. فسرقة الأموال العامة وتشكيل بارونات الاستيراد والتجارة الموازية وارتباط الإدارة والصفقات العمومية بالرشاوى كرس حالة انهيار قيم المجتمع وغياب القانون لصالح الفوضى والانتهازية.[1] كما استغلت جماعات المصالح المرتبطة بالنخبة الحاكمة هي الأخرى حالة النزاع للسرقة والنهب.

وكان لأزمة الاندماج الوطني و الانقسام الشديد الحاصل في الدولة والمجتمع حيث سيطرت قوى تتغذى من العلاقات الجهوية والعشائرية والعروشية، وظهور ما يسميه الدكتور ناصر جابي بـ "القطاعية" التي تميز الدولة والنظام السياسي متمثلة في الانقسام الثقافي والقيمي واللغوي بين مختلف النخب المسيطرة على مؤسسات وهياكل الدولة الإستراتيجية[2]. فصار المجتمع يعاني اختلالا حادا في نظامه الاجتماعي وعلى مستوى سلم القيم، يضاف إلى ذلك تزايد مظاهر عدم التكامل القطري أي استمرار فقدان الإجماع حول المصلحة الوطنية العامة، وهو ما يدع المجال مفتوحا لتداعي الممارسات الفاسدة.

فالوضع الداخلي صار محل انتقاد واسع وتخوف متزايد من عدم استقرار الأوضاع فيها وعليه أصبحت أولوية الأمن مطلبا داخليا وخارجيا، مما اضطر القيادة الجديدة بعد الانتخابات الرئاسية 1999 إلى إيجاد منفذ سياسي يراعي هذا الظرف. وعليه جاءت سياسة الوئام المدني بمثابة الخيار السياسي لحل الازمة الجزائرية الأمنية والسياسية. وكان نجاح الإستفتاء الخاص باعتماد مشروع المصالحة الوطنية شرطا رئيسيا من أجل بداية التفكير في الوضع الاقتصادي المتردي ومعالجة تداعياته الاجتماعية.

مما سبق يتضح أن الوضع الداخلي للجزائر لا يختلف عن الوضع الذي تعيشه معظم الدول الإفريقية، إذ تميز بغياب الاستقرار وانعدام التنمية والضغوط الخارجية، وتأتي المساهمة الجزائرية في النيباد والتأسيس له كترجمة لهذا الوضع وفق تصور الحلول بالنسبة لموضوع التنمية من خلال أولوية الأمن والاستقرار من أجل تحقيق التنمية.

---

[1]- محمد حليم ليمام، **"ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر:الأسباب الأثار والإصلاح"**، المستقبل العربي ، العدد 391، سبتمبر 2011، ص ص.49-63.

[2]- **المرجع نفسه**.

خلاصة الفصل الأول:

يتضح مما سبق أن المحددات الدولية كانت الأولى في التأثير على التنمية في الدول الإفريقية بطريقة سلبية ، و ما الوعي الإفريقي بهذه الوقائع و العمل بالإسراع في إيجاد مخرج من حالة التدهور باقتراحات مختلفة تم جمعها في وثيقة النيباد إلا كرد فعل على هذه الضغوط النسقية .

ثم إن دخول الجزائر كطرف مؤسس لهذه المبادرة لم يكن من مركز قوة، حيث أن الوضع الداخلي لم يكن عاملا مساعداً بقدر ما كان عاملا ضاغطا يجعل النيباد بالنسبة للسياسة الخارجية أداة أو وسيلة من بين الوسائل الأخرى المستعملة من أجل العودة إلى الساحة الدولية و القارية و الإقليمية بأخف الأضرار، و هذا ما سيظهر أكثر في الفصل الثاني عند تتبع أداء السياسية الخارجية الجزائرية في النيباد.

الفصل الثانـي:

الأداء الجزائري ضمن النيباد

بقي النشاط الجزائري منذ تأسيس النيباد مكثفا على كل المستويات الإقليمية والدولية بما في ذلك المستوى الوطني، وما يمكن ملاحظته أن النظام السياسي الجزائري تعامل تجاه الخارج من خلال النيباد على مراحل مختلفة بحيث شملت كل مرحلة على مدخلات ومطالب هي في الغالب مخرجات للمرحلة التي سبقتها، مدعمة إياه بخيارات وقرارات ونظرة ذاتية حول قضايا قيّمتها أنها ذات أهمية وأولوية.

وعليه فقد تم تقسيم هذا الأداء إلى ثلاثة مراحل، حيث تمتد الأولى من سنة 2001 إلى النصف الأول من سنة 2005. وتستمر الثانية من النصف الثاني من سنة 2005 إلى أواخر سنة 2007.أما الثالثة فهي تمتد من سنة 2008 إلى سنة 2011.

المبحث الأول: النيباد وأولوية الاستقرار الداخلي للجزائر.

إن ما يميز المرحلة الأولى هو أن الجزائر سعت من خلال النيباد لإيجاد الاستقرار على كل المستويات بسبب الظروف الداخلية الصعبة التي كانت تعيشها.

المطلب الأول: علاقة خيار النيباد بالوضع الداخلي الجزائري.

إن التوجه الجزائري نحو إفريقيا عموما ونحو الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا يمكن اعتباره محاولة لفك العزلة أو الحصار المطلق الذي عاشته الجزائر، وذلك من خلال اعتبار السياسة الخارجية عاملا مؤثرا في سيرورة السياسة الداخلية ،و اعتبار الأخيرة عاملا موجها لخيارات السياسة الخارجية بشكل عام.

وازداد التركيز على دور النيباد بفضل البرنامج العام الذي تبناه رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة والمتمثل في الأمن والاستقرار والتنمية كرؤية شاملة لحل الأزمة الجزائرية. فالنيباد كانت مبادرة من رؤساء خمس دول منها الجزائر. وبما أن متابعة وتنفيذ هذا المشروع كان تحت إشرافهم وسلطتهم من خلال هيئة رؤساء دول وحكومات النيباد، فإن هذا الوضع يمكن اعتباره خطوة من بين الخطوات الأخرى التي سعت فيها مؤسسة رئاسة الجمهورية إلى استعادة نشاط السياسة الخارجية .

لقد اقتصرت السياسة الخارجية الجزائرية قبل سنة 1999 على أهداف ظرفية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالوضع الداخلي المتأزم الذي عاشته الجزائر منذ سنوات، بسبب " تفرقع السياسة الخارجية وتفككها من حيث الفواعل، بين سياسة خارجية رسمية وأخرى موازية تمارسها شخصيات وأحزاب ووسائل إعلام

جزائرية، مما يبرهن على ضعف أركان الدولة ونقص الإجماع على شرعية تمثيلها للمواقف الوطنية والداخلية في الخارج. كما نصت عليه الدساتير المتتالية" [1]

ومن ثم فالدخول في التزام دولي كالنيباد يبرهن على محاولة فرض منطق احتكار الدولة وداخلها الرئاسة لصناعة القرار الخارجي .كما أن التوجه مجددا إلى إفريقيا بعد احتدام الصراع الداخلي حول الولاء لأوروبا أو الولايات المتحدة الأمريكية -الأطراف الدولية المهتمة بالوضع الداخلي الجزائري- قد يكون رغبة من رئيس الجمهورية في التوجه نحو منطقة لم تنل طيلة فترة التسعينيات اهتماما كبيرا من قبل القوى الداخلية المتنافسة.

إن اعتماد النيباد كخيار جزائري في الإطار الإفريقي يخرج أيضا الجزائر من النظرة الأمنية البحتة إلى مجال التنمية في بعدها الشامل، مما يستدعي تجاوز المنطق الاقتصادي والعسكري إلى المنطق الدبلوماسي والسياسي، حيث يستلزم عملا مركزيا على مستوى الدولة يعتبر في آن واحد هدفا للسلطة الجديدة وشرطا في وثيقة النيباد بحد ذاتها.

كما أن وثيقة النيباد جاءت لتربط بين الأمن والاستقرار كشروط مبدئية لتحقيق التنمية في إفريقيا، وهو نفس تصور الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة للحل الداخلي الذي يدعو إلى إعادة النظر في حل الأزمة الجزائرية من خلال مشروع الوئام المدني والمصالحة الوطنية ، من أجل وقف إراقة الدماء والاستقرار من خلال استرجاع الدولة ومؤسساتها وهياكلها لدورها في تسيير الشؤون العامة، وما تستوجبه التنمية من استثمارات عمومية وخاصة كبيرة، وجهدا سياسيا على كل الجبهات الداخلية والإقليمية والدولية[2]. وهكذا منح قبول الشركاء الدوليين لهذه المبادرة هامشا لحركة السلطة الحاكمة في الجزائر، بعيدا عن التأثيرات الدولية في كيفية معالجة الإرهاب، في ظل تمسك الجزائر بالحل الداخلي للأزمة الأمنية من خلال نظرة أمنية شاملة وفي إطار زمني يتيح القضاء على مسببات الأزمة في أبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية، ثم إصلاح مؤسسات الدولة لإعطاء دفع للعملية الاقتصادية من خلال تحسين المنظومة القانونية وتعديلها بما يخدم الخيارات الجديدة المتمثلة التحرير التدريجي للاقتصاد من الدولة.

فالضغوط الدولية وكما سبق ذكره في الفصل الأول هي نفسها على الجزائر والدول الإفريقية؛ سواء تعلق الأمر بالديون، أو بالمشروطية السياسية أي تبني الخيار الليبرالي المفروض من المؤسسات الدولية، أو الاهتمام بحقوق الإنسان.

---

[1]- محمد بوعشة، **السياسة الخارجية الجزائرية من الرواج إلى التفكك**، في سليمان الرياشي وآخرون، **الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**،(مركز دراسات الوحدة العربية، ط.2، أوت 1999). ص.153.

[2] - **Toast du Président BOUTEFLIKA à l'occasion du Dîner offert en son honneur par le Président SAMPAIO,** 30 mai 2005. http://www.mae.dz/ma_fr/stories.php?topic=03/05/15/2188080

وعليه فإن الجزائر أضحت تدافع عن سيادتها وخياراتها الوطنية من خلال النيباد في وجه الشركاء الأجنبيين. كما أتاحت بلورة الخيارات الوطنية في ظل غياب إجماع وطني حولها، فالالتزامات الدولية تمثل عاملا مؤيدا للسلطة الجديدة لفرض تصورها بشأن السياسة الاقتصادية، إذ تم الشروع في إيجاد قوانين تسمح بتطهير القطاع العام بشكل موسع وإعداد قانون استثمار منفتح على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقانون جديد للنقد والقرض وهي نفس الخيارات المدرجة في النيباد .

تجدر الإشارة إلى أن سيادة القرار الوطني ومركزية الدولة في تولي الشؤون الداخلية هي مركز اهتمام الطرف الإفريقي في النيباد، وتدافع الجزائر عن هذا الموقف من خلال تبني الخيار الذي تراه ملائما لسيادتها الداخلية في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وذلك ما يبرر إدراج أهداف الألفية للأمم المتحدة في هذا البرنامج حيث سارعت الجزائر بدورها إلى تنفـــيذه، وعليه يظهر النيباد في هذه الفترة عاملا مدعما لتثبيت شرعية السلطة وطابعها الاجتماعي الداخلي، والتزاما دوليا للجزائر يدعم ويقر بدور الدولة الأساسي والمركزي في التنمية.

كما فرضت النيباد كالتزام دولي ترتيبات جديدة على صناعة القرار الداخلي من خلال الخيارات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية[1]، وتجدر الإشارة هنا إلى أن نجاح الوئام المدني والمصالحة الوطنية في استقرار الوضع الأمني الداخلي، وارتفاع أسعار البترول ومخزون العملة الصعبة للجزائر سمح بالعمل[2] على إطلاق برامج تنموية ذات طابع اجتماعي تتمثل في استثمارات عمومية في القطاع الفلاحي والبنى التحتية الأمر الذي لم يكن ممكنا في التسعينيات، وهو ما جعل تنفيذ بنود وقواعد النيباد على المستوى الوطني متاحا ومتقدما بالمقارنة مع الدول الإفريقية الأخرى .

المطلب الثاني: النيباد وانتعاش السياسة الخارجية الجزائرية:

تعتبر القارة الإفريقية - كما تمت الإشارة إليه في الفصل الأول- فضاءا حيويا وامتدادا طبيعيا للجزائر، فهي بقدر ما تمثل وسطا يحظى باهتمام السياسة الخارجية الجزائرية لاعتبارات تاريخية كجزء من هوية الجزائر، بقدر ما تعتبر فضاءا تتأثر فيه المصالح الإستراتيجية الجزائرية بسبب النزاعات والهجرات غير المشروعة والإرهاب والجريمة المنظمة التي تنشأ في إفريقيا. إذن فالعمل على الصعيد الإفريقي له ما يبرره على المستوى الإستراتيجي.

إن انكفاء السياسة الخارجية الجزائرية في فترة التسعينيات على المستوى الإفريقي كان لسببين يكمن الأول في الوضع الداخلي المتأزم الذي جعل السياسة الخارجية الجزائرية في موقع المدافع عن

---

[1] - **Allocution du Président BOUTEFLIKA devant les ambassadeurs arabes et africains accrédités au Portugal,** 31 mai 2005, http://www.mae.dz/ma_fr/stories.php?topic=03/05/15/2188080

[2]- محمد بوعشة،" **السياسة الخارجية الجزائرية من الرواج إلى التفكك"، مرجع سابق.**

النفس، بدل المبادرة التي عرفت بها منذ الاستقلال وحتى قبلها. أما الثاني فيكمن في تراجع العمل الإفريقي المشترك الذي يعاني هو أيضا من الانحسار بعد التغير الجيوسياسي لما بعد نهاية الحرب الباردة.

كما ينم انبعاث السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا عن خيار عقلاني يهدف في الأساس إلى كسر الحاجز النفسي المتعلق بالعزلة، حيث وبعد عدة محاولات للجزائر لاستضافة مؤتمر منظمة الوحدة الإفريقية نجحت في ذلك سنة 1999، حيث احتضنت القمة الخامسة والثلاثين لهذه المنظمة، وتولت ملف الوساطة في النزاع الإريتري-الإثيوبي حتى وإن اعتبر مجازفة إلا أن نجاحها أذن بعودة الجزائر وبقوة إلى المحافل الدولية .

والواقع أنه مقابل الحذر واللامبالاة الأمريكية بالوضع الجزائري من جهة[1]، وتعثر "الشراكة العادلة" " الأورومتوسطية [2]، تبلورت فكرة النيباد في إطار إصلاح الإتحاد الإفريقي كفرصة اغتنمتها الجزائر لتكون طرفا مؤسسا فيها – مع ما للطرف المؤسس في أي اتفاقية أو مبادرة من دور في توجيه وإثراء موضوع الاتفاق. وهنا رافعت الجزائر لغرض مأسسة القضايا الإفريقية في إطار الإتحاد الإفريقي واجتماعات النيباد لما في ذلك من منافع اختزال الجهود، ولما يمثله العمل الجماعي من قوة في سبيل التكامل والاندماج، وكفرصة لإعطاء الإتحاد الإفريقي دورا وظيفيا جديدا بالإضافة إلى موضوع الأمن والسلم.

وتجدر الإشارة إلى أن الموقف الجزائري المرتبط بالأمن في القارة، أخذ بعدا شموليا باعتبار أن تحقيق التنمية لا يتأتى من دون المرور بمعالجة القضايا الأمنية وإيجاد الآليات الكفيلة بذلك، ثم المرور إلى مرحلة ما بعد النزاعات والمتمثلة في بناء الدولة وبناء المؤسسات الجماعية في إطار الإتحاد الإفريقي ا وغيرها من آليات العمل الإفريقي المشترك. وبالتالي شكلت النيباد فرصة للجزائر لتعميق العمل الإفريقي المشترك وتوسيعه وترسيمه في إطار الإتحاد الإفريقي،[3] كما أن الجزائر أعطت الأولوية في هذه الفترة لإيجاد الشروط السياسية العامة تماشيا وما يحدث في الداخل إذ أعطت أهمية أكبر لتحقيق أهداف الألفية عبر آلية إفريقية لتقييم الأداء السياسي والديمقراطي للجزائر في إطار ما يسمى بالآلية الإفريقية للتقييم من طرف النظراء والتي كانت من أول المصادقين عليها، وهذا ما يكرس رغبة جزائرية في البروز على الساحة الإفريقية كدولة رائدة يمكن الاحتذاء بها إفريقيا.

---

[1] - Yahia H. Zoubir, "**The Dialectics of Algeria's Foreign Relations, 1992 to the Present",** in **Algeria in Transition Reforms and Development Prospects**, Edited by Ahmed Aghrout with Redha M.Bougherira, (London : RoutledgeCurzon, First published 2004), pp. 154-184.

[2] - Cherif Begga and Kamel Abid, "**The Euro-Algerian Relationship: A Review of its Development, in Algeria in Transition Reforms and Development Prospects**, Edited by Ahmed Aghrout with Redha M.Bougherira (london : RoutledgeCurzon, First published 2004), 77-90

[3]**-Conference de Presse du President de la Republique Abdelaziz BOUTEFLIKA (16 Juillet 2002)** , http://www.mae.dz/ma_fr/stories.php?topic=03/05/15/3010365

أما في الشق الاقتصادي فإن السياسة الخارجية الجزائرية قد تصرفت من خلال معطيات متعلقة بالفضاء الجيوسياسي الإقليمي. فكان تبنّي الجزائر للنيباد والبرامج المتعلقة بها تبريرا متعلقا بفرض معطيات جديدة تتيح تقوية القدرة التفاوضية الجزائرية بالنسبة للفضاءين المتوسطي و المغاربي. فهي مرتبطة باتفاقية الشراكة الأوروالمتوسطية التي سبق وأن أمضت عليها بالأحرف الأولى في جويلية 2001، والتي تترجم التمسك بالحيز المتوسطي كفضاء مميز للتعاون بفعل حجم المبادلات التجارية والاقتصادية مع دول الإتحاد الأوروبي[1]. وبالتالي دعم دخولها في إطار النيباد مدخلا آخر للمفاوضات الجزائرية-الأوروبية من خلال تكتل جزائري-إفريقي يتيح الحضور و"الضغط"[2].

أما بالنسبة للفضاء المغاربي فإن تنسيق الأعمال والبرامج المتعلقة بالاندماج الإقتصادي الفرعي الذي يعتبر ركيزة أساسية في النيباد قد أسند للجزائر لتبذل جهودها لتحقيق التكامل المغاربي وتجسيد مجموعة اقتصادية فرعية مغاربية (شمال إفريقيا). وهذا ما يجعلها تقوي موقفها إفريقيا ودوليا كدولة لا يمكن تجاوزها عند التطرق إلى شمال إفريقيا.[3]

ويخدم الفضاء المغاربي الدور الجزائري في الفضاء المتوسطي، حيث أن الجزائر ورغم إمضائها على اتفاق الشراكة المتوسطية فإنها بقيت تعتد بميزتها وخصوصيتها الإستراتيجية وتتفاوض مع الإتحاد الأوروبي بهذا المنطق. وبصفتها دولة محورية في الفضاء المغاربي، ودولة مؤسسة للنيباد، سيفرض على الشركاء الآخرين التفاوض معها كدولة إفريقية بل كبوابة لإفريقيا.

وينبغي التذكير أن أهم تجسيد لهذه الورقة التفاوضية كان إصرار الجزائر على حقها في تقرير ما تراه مناسبا في سياستها الداخلية عكس ما تراه سياسة الجوار الأوروبية التي تشترط تحسين الظروف السياسية، وتجسيد الحقوق المدنية بمعايير أوروبية من أجل المرور إلى الحديث عن شراكة اقتصادية وما تحمله من استثمارات أجنبية، وتلقي المساعدات، ونقل التكنولوجيا. واعتمدت الجزائر على الآلية الإفريقية للتقييم من طرف النظراء التي تتميز بمرونة كبيرة وجدول زمني أطول، بعدما تم تنصيب أول لجنة للتقييم

---

[1] - **Allocution du Président BOUTEFLIKA Devant les Ambassadeurs Arabes et Africains Accrédités au Portugal**, 31 mai 2005.

[2] - **Texte Intégral du Discours du Président BOUTEFLIKA à l'ouverture du Sommet d'Alger de la 17ème Session de la Conférence au Sommet des Souverains et Chefs d'Etat de la Ligue des Etats Arabes**, 22 mars 2005. http://www.mae.dz/ma_fr/stories.php?topic=05/03/18/1791694

[3]- **La Commission pour l'Afrique , Réunion Régionale d'Afrique du Nord, Le Président BOUTEFLIKA Reçoit M. Michel CAMDESSUS ,** Alger, 28 et 29 mai 2005, http://www.mae.dz/ma_fr/stories.php?topic=05/02/07/7942921

الذاتي تابعة لهذه الآلية سنة 2005 وهي السنة ذاتها التي دخل فيها إتفاق الشراكة الأورومتوسطية حيز التنفيذ.[1]

وكانت الجزائر في هذه الفترة متحمسة لفكرة إيجاد بنى تحتية بينية تربط الدول الإفريقية فيما بينها في انتظار بلورة المشاورات والإتفاقيات القانونية التي ستؤطر الأولويات القطاعية في إفريقيا المتعلقة بعدة قضايا ذات البعد التعاوني الاقتصادي. وهو ما يتلاءم كذلك مع السياسة الاقتصادية الداخلية من خلال بعث برنامج تنموي ضخم يهتم أساسا بالبنى التحتية اللازمة للاقتصاد الوطني. والحديث عن إمكانية تحقيق بنى تحتية بينية تربط الجزائر بدول جنوب الصحراء.[2]

المطلب الثالث: النيباد في السياسة الخارجية والمؤثرات الخارجية:

سبق في الفصل الأول وأن تم التوضيح كيف أن الجزائر خاصة وإفريقيا بشكل عام كانتا عرضة للتهميش والإقصاء في العلاقات الدولية في شقيها السياسي والاقتصادي. وما يهمنا هنا هو توضيح كيف كانت النيباد أداة للخروج من هذا التهميش بالنسبة للجزائر.

تجدر الإشارة إلى أنه مهما كان من دور للقادة الأفارقة في إقرار برنامج النيباد، إلا أن الأخير كان محل مشاورات على المستوى الدولي، فجاء تكريسا لتبعية الواقع والمصير الإفريقي لصانعي القرار الدوليين والمتمثلين عادة في الدول الكبرى على غرار الولايات المتحدة الأمريكية والصين والقوى التقليدية المؤثرة في إفريقيا ،لاسيما بريطانيا وفرنسا. دون إهمال التكتلات والمؤتمرات الدولية ومجموعة الثمانية ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) والإتحاد الأوروبي، ودور المؤسسات المالية الدولية كالبنك العالمي، وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية وبرنامج الألفية للتنمية.

ولهذا كانت الجهود الجزائرية في مجال البحث عن شركاء أجنبيين يلتزمون بالاستثمار في الجزائر ذات نتائج باهتة رغم التنازلات و التحفيزات التي تمت على المستوى الوطني من خلال قانون الاستثمار، و ورشات الإصلاحات في المجال الاقتصادي والمالي والسياسي التي شرع فيها منذ سنة 1999. ويعود ذلك لعدم تنافسية الاقتصاد الوطني سواء من حيث انغلاقه وعدم امتداده الإقليمي، أو من تخوف المستثمرين من عدم استقرار البيئة السياسية ومشكل الأمن.

---

[1] -**Interventions de SEM LE Président de la République lors de la 13ème Session du Comité des Chefs d'Etat et de Gouvernement pour la Mise en Œuvre du NEPAD** à CHARM EL-CHEIKH (Egypte), **ALGERIE - NEPAD**
, mercredi 20 avril 2005. http://www.mae.dz/ma_fr/stories.php?topic=05/02/07/7942921

[2] -**Allocution du Président de la République, Abdelaziz BOUTEFLIKA**, jeudi 24 avril 2003, http://www.mae.dz/ma_fr/stories.php?topic=03/05/15/2188080

2- **ALGERIE - NIGERIA (TOAST),** vendredi 08 octobre 2004, http://www.mae.dz/ma_fr/stories.php?topic=03/05/15/2188080

فعلى سبيل المثال كانت دعوة رجال الأعمال والشركات لا تتم مباشرة لكن تمر من خلال العلاقات السياسية بين الدولة الجزائرية والدول الأخرى، وهو ما صعب ضمان الفعالية خاصة بسبب التحفظ على الوضع الجزائري كما يستغرق التوصل إلى علاقات اقتصادية فعالة وقتا طويلا، مع عدم ضمان النتائج نظرا لاستقلالية الشركات الكبرى عن المؤسسات الرسمية للدول.فالنيباد مثّل بالنسبة للجزائر فرصة للحضور في القمم والمؤتمرات المتعلقة بالتنمية الدولية ، وهو ما أسهم في إعادة تسويق صورة الجزائر من منظور التنمية وليس من منظور الأمن فقط.

فباعتبار الجزائر دولة مؤسسة لهذه المبادرة كانت تستدعى للمشاركة في قمم مجموعة الثمانية، وهو منبر للإدلاء بالمواقف الجزائرية حول التنمية والقضايا المتعلقة بها، وهامش حركة للجزائر من خلال الاجتماعات الثنائية برؤساء الدول الكبرى، وهو ما ساهم في إعطاء دفع لفك العزلة وحشد الدعم من أجل إنجاح النيباد.

والملاحظ أن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عمل على إبداء الاهتمام بالمنظمة الدولية للفرنكوفونية[1] والتي تعتبر قطبا وتجمعا استراتيجيا لبلورة قضايا التنمية بعد التحول الذي شهدته سنة 1998، بغرض استمالة دول كبرى كفرنسا وكندا لصالحها بحكم امتداد هذه المنظمة في إفريقيا (خاصة غرب إفريقيا) ودورها غير المباشر في النيباد من خلال دولة السنغال ومجموع الدول الفرنكوفونية الأخرى.

أما على مستوى العلاقات الثنائية فإن التقارب الجزائري-الأمريكي لم يكن من أجل التنمية في إفريقيا وذلك نظرا لتشعب العلاقات الاقتصادية الأمريكية الإفريقية، وارتباط مصالحها بالأمن القومي وبنزعة السيطرة على مصادر الطاقة والمواد الأولية؛ وإنما شهد تقاربا في مجال مساندة الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب الذي دعمته الجزائر منذ أول وهلة[2] وسعت إلى تأمين مصالحها في هذا المجال من خلال مواقفها من الظاهرة، وتمييزها عن المقاومة واستعدادها لبذل جهود على المستوى الإقليمي (العربي والقاري) مقابل المساعدة التي يمكن تقديمها من طرف الولايات المتحدة الأمريكية من خلال دعم شرعية السلطة في الجزائر، وهو ما يشبه السعي للحصول على تأشيرة لقبول الجزائر في المحافل الدولية والمضي في تأمين مكانة الولايات الأمريكية في سوق النفط الجزائري والذهاب حتى إلى تعديل قانون المحروقات بما يخدم هذا التوجه.

أما علاقة النيباد بالمؤسسات المالية الدولية فإن هذه الفترة تميزت بتبلور مواقف إفريقية موحدة في قضية مسح الديون وبرامج التكييف الهيكلي بما يتلاءم ومبادرة النيباد من خلال المطالبة بمسح الديون

[1] - **Texte Intégral du Toast du Président de la République Abdelaziz BOUTEFLIKA Prononcé l'Honneur du Président Français, Jacques CHIRAC**, lundi 03 mars 2003. http://www.mae.dz/ma_fr/stories.php?topic=03/05/15/2188080

[2] - **Prévention de Lutte Contre le Terrorisme, Réunion Intergouvernementale de Haut Niveau des Etats Membres de l'U.A** (du 11 au 14 Septembre 2002), Alger, mercredi 11 septembre 2002, http://www.mae.dz/ma_fr/stories.php?topic=03/05/15/3210151

وخدمات الديون، وتصاعد الحديث عن شكل خاص لمسح الديون مقابل مزايا استثمار للدول الدائنة أخذ شكل مساعدات عمومية للتنمية (Aides Publiques au Developpement (APD. لكـــن هذه العلاقة انتهت عموما سنة 2004 من خلال دفع الجزائر المسبق لديونها، وبذلك وصلت العلاقة إلى شبه تطليق للمشروطية والرقابة المباشرة.

وبصفة عامة فإن ما يميز الخطاب والأداء الجزائري في إطار النيباد هو التسليم بوضع التبعية المالية والتكنولوجية والتقنية، وبالوضع الهامشي لإفريقيا في سياق العولمة وتفاقم حدة الفقر، مما يستوجب شراكة تراعي وضعها بل تكثيف جهود التعاون الدولي لصالحها[1] . فكانت الدعوة الجزائرية للدول التي تبنت النيباد إلى ضرورة تسريع العمل المشترك وإيجاد آليات ومؤسسات لتدعيمها وتمويلها ذاتيا، والعمل على كسب تأييد دول غير عضوة وإقناعها بجدوى العمل الجماعي في إطار النيباد في الدفاع عن قضايا التنمية الإفريقية على المستوى الدولي .

المبحث الثاني: البحث عن دور متميز في إطار النيباد:

من خلال استقصاء نشاطات الدبلوماسية الجزائرية خلال الفترة 2005-2008، تتضح معالم جديدة في سلوك السياسة الخارجية الجزائرية تجاه موضوع التنمية والنيباد بصفة خاصة، وتظهر الأخيرة كخيار إستراتيجي رئيسي تتعامل الجزائر من خلاله مع الأطراف الأخرى في العالم، وتتمسك به إفريقيًا كمشروع سياسي أكثر منه إقتصادي. كما يتبين كذلك أن الجزائر عادت في السياق الدولي إلى علاقات شمال-جنوب من خلال العمل على إعطاء النيباد بعدا إيديولوجيا في زمن العولمة.

المطلب الأول: دور النيباد في انبعاث السياسة الخارجية الجزائرية:

إن النجاح الذي لاقاه الاستفتاء حول المصالحة الوطنية في الجزائر، والتخلص من عبء الديون جعل الدولة تنطلق في برامج تنموية ضخمة كمشاريع البنى التحتية واستعادة الطابع الاجتماعي للدولة من خلال توزيع الدخل والاهتمام بالمنشآت العامة.

ونظرا لكون هذا النهج التنموي مرتكز على الاستثمارات وإصلاح الدولة ، فإن الجزائر ظلت تبحث طوال هذه الفترة عن نموذج يتلاءم مع الوضع الداخلي ويراعي الخصوصية الوطنية، حتى تم إدماجه ضمن خيار النيباد.

[1] **-Conference de Presse du Président de la République SEM Abdelaziz BOUTEFLIKA** (PARIS 26 Juillet 2002), vendredi 26 juillet 2002, http://www.mae.dz/ma_fr/stories.php?topic=03/05/15/3010365

1- الربط بين الأمن والتنمية على المستوى الوطني والإفريقي:

ربطت الجزائر في عديد المحافل الدولية موضوع الأمن بموضوع التنمية، إذ يقول بهذا الشأن سفير الجزائر بالولايات المتحدة السيد أمين خربي أنه "ليس بالإمكان اليوم الفصل بين تحدي الأمن والتنمية"[1].

والواقع أن مفهوم الجزائر للأمن ارتبط أولا بضرورة تحقيق المصالحة الوطنية كحل داخلي للأزمة الأمنية، من أجل الذهاب إلى تحقيق الاستقرار السياسي الكفيل ببناء دولة قادرة على الانطلاق في التنمية. وقد دافعت الجزائر عن هذا الخيار دوليا وربطته بمبادئ الحكم الراشد في إطار النيباد من خلال القول أن "هذا الإصلاح يشكل المبدأ المرجعي لمسعى يرمي إلى تزويد الجزائر بقاعدة إدارية ثابتة وفعالة لمواجهة تحديات بعث مسار التنمية"[2] كما أكد وزير الخارجية السيد محمد بجاوي على " التزام الجزائر بالحكم الراشد والديمقراطية" حسب ما تقتضيه الآلية الإفريقية للتقييم من طرف النظراء (MAEP) [3] وبالتالي فقد تم ربط التطور الإقتصادي بالاستقرار السياسي كتحدي ينبغي على الدول الإفريقية رفعه، وهو ما عبّر عنه الرئيس الجزائري بمناسبة انعقاد دورة البرلمانات الإفريقية قائلا: " إن إرساء الاستقرار السياسي من جديد وإيجاد الإطار المواتي للنشاط الاقتصادي .. هي التحديات التي ينبغي علينا رفعها فرديا أو جماعيا."[4]

ثم انتقلت الجزائر إلى الهجرة غير الشرعية والعنف والإجرام وضرورة مكافحتها وطنيا وإقليميا ودوليا من أجل توفير بيئة أحسن لانطلاق التنمية فيما أسمته بالمقتضيات المستجدة.[5]باعتبار أن مظاهر ما بعد الإرهاب بدأت تتصاعد داخليا وفي النطاق الإقليمي للجزائر مما دفعها إلى تدعيم رؤيتها للأمن بالمنظور الموسع وربطه بالنيباد من خلال أمُنية الرئيس الجزائري في" ... أن تعمل الدول الإفريقية على وضع إستراتيجية تنموية تأخذ بعين الاعتبار ضرورة الحد من العنف والإجرام المنظم والهجرة غيرالشرعية،وتهديد الأمن والإستقرار فيها ، فتفاقم الهجرة غير الشرعية في الآونة الأخيرة وما تحمله من مأساة إنسانية قد جعلت بلداننا وجهة رئيسية، تكبدت من جرائها أضرارا بليغة"[6]

---

[1]- **الجزائر تجدد التأكيد على أهمية مكافحة الإرهاب على الصعيد العالمي الجزائر - الولايات المتحدة**، الاثنين 21 نوفمبر 2005، http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/3100747

[2]- **السيد بجاوي يصرح أن المصالحة الوطنية في الجزائر ترتكز على مبادئ** الحكم الراشد ، جزائر - مجموعة هلسنكي ، السبت 10 سبتمبر 2005. http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2363255

[3]- **الدورة ال 48 للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الإفريقي ،الرئيس بوتفليقة يدعو إلى مضاعفة الإسهام في إستراتيجية التقويم وطنيا ودوليا وإقليميا**، السبت 27 ماي 2006، http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2263125

[4]-**المرجع نفسه.**

[5]- **المرجع نفسه.**

[6]-**كلمة الرئيس بوتفليقة بمناسبة مأدبة غداء على شرف رئيس المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية الموريتاني** ، الاثنين 08 ماي 2006 .http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/1977270

2- الخيارات الإقتصادية الوطنية في إطار النيباد:

اعتمدت الجزائر نهجا مركزيا يعطي للدولة أو للمؤسسات الرسمية الدور الأكبر في التنمية والإصلاحات وهو ما تدافع عنه كمبدأ[1]، ثم إن هناك اتجاه لدى صانعي القرار نحو البحث على نموذج تنموي يصلح للوضع الجزائري وهو ما يظهر بصورة أكثر وضوحا من خلال نشاط الدبلوماسية الجزائرية. حيث كان المسؤولون الجزائريون يركزون دائما في خطاباتهم على الدور المحوري للدولة عند الحديث عن الاستثمارات العمومية والبرنامج الخماسي والأهداف المتوخاة من ذلك.

فعلى سبيل المثال أبدى رئيس الجمهورية في خطابه بمناسبة زيارة رسمية لرئيس كوريا الجنوبية إعجابه بنموذج كوريا الجنوبية حيث صرح قائلا: "أصبح بلدكم في مدة زمنية قصيرة قصرا لافتا للقوة الاقتصادية الحادية عشر في العالم وهو ما يشكل أسوة حسنة"[2] ثم تابع القول:"إننا لنولي عظيم الاهتمام بتجربتكم...ونسعى كذلك إلى بناء اقتصاد لا يخلو من العدالة الاجتماعية"[3] حيث تعمل الجزائر على تبيان تحقيقها لأهداف التنمية والسير في سبيل القضاء على الفقر من خلال دعم المشاريع ذات الطابع الاجتماعي على مستوى مكافحة الفقر.

كما يعد الاعتماد على الذات في رصد الإمكانيات لصالح سياسة اقتصادية من مطالب الجزائر، ويقول السيد عبد القادر مساهل الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية بهذا الصدد:"إن مبادرة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا التي اعتمدت في سنة 2001 جاءت لتقويم وضعية التبعية من خلال تنظيم مسار التنمية على أسس جديدة تقضي بتكفل الأفارقة أنفسهم باستراتيجيات الإصلاح والتنمية والمتابعة والتقليل من الاعتماد على المساعدات الأجنبية"[4]

أما فيما يتعلق بدور المؤسسات الأخرى في النيباد فإن الجزائر طالبت بدعم هذه المؤسسات لرؤية الدولة من خلال إعطاء صفة هيئة رسمية للبرلمان، موكل لها سن القوانين وليس الرقابة ودعوة البرلمانيين الأفارقة إلى مضاعفة الجهود للإسهام في إستراتيجية التقويم وطنيا ودوليا وجهويا وترقية مصالح إفريقيا

---

[1]-انظر مثلا رسالة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة إلى الدورة **ال 48 للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الإفريقي** ، السبت 27 ماي 2006، http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2263125

[2]- **كلمة الرئيس بوتفليقة في مأدبة الغداء التي أقامها على شرف الرئيس الكوري، الجزائر - كوريا** الأحد 12 مارس 2006، http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/1977270

[3]- المرجع نفسه.

[4]- **السيد مساهل يقدم مداخلة بموسكو حول مبادرة (النيباد) ودورها في تنمية الجانب البشري بإفريقيا الجزائر -روسيا،** الثلاثاء 18 أفريل 2006. http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2363255

على الساحة الدولية"[1] وأن" إنشاء البرلمان الإفريقي جاء تدعيما للصرح المؤسساتي الإفريقي المشترك"[2]

وهو الأمر نفسه بالنسبة لموضوع الشبيبة إذ يذكر تقرير إخباري لوزارة الشؤون الخارجية الجزائرية هذا التوجه بالقول:"وأشار[3] وزير الخارجية السيد محمد بجاوي إلى ضرورة تأطير السلطات العمومية للشبيبة الإفريقية وتوجيهها" هذه الشبيبة التي" لا تفكر إلا في الهجرة إلى أوروبا وأمريكا" . وأشار الوزير في هذا السياق إلى أن الشباب الإفريقي حدد بكل وضوح انشغالاته وتطلعاته والمشاكل التي"ينبغي علينا أن نولي لها اهتمامنا"، و دعا السيد محمد بجاوي المشاركين في الاجتماع الوزاري إلى "التفكير سويا في أفضل الحلول التي تنتظرها الشبيبة الإفريقية" مبرزا في الأخير ضرورة دعم الجهود التي تبذلها إفريقيا في إطار النيباد.

ويعبر الخطاب عن مركزية التفكير وإيجاد الحلول على المستوى الرسمي للدولة. إذ لا يخرج الخطاب الجزائري عموما عن التأكيد على مركزية الدولة وضرورة إيجاد الحلول في كنفها، بما يوحي بأن كل الفواعل الأخرى يجب أن تنضوي في هذا المسار . ولعل ما يلخص هذا التوجه هو رسالة رئيس الجمهورية إلى البرلمانيين الأفارقة التي جاء فيها "إن الجزائر تؤمن بقيم إفريقيا ومستقبلها وبما انتهجته من إستراتيجية للتقويم الوطني وإصلاحات اقتصادية وسياسية ومصالحة وطنية"[4] مبرزا أن ذلك يندرج ضمن"منظور مشترك لبناء فضاء إفريقي يعمه السلم والاستقرار الإجتماعي" . كما دعا إلى البرهنة على ثبات "التزاماتنا كأفارقة ومواصلة الجهود المنسقة للدفع قدما بإستراتجيتها لإنهاض إفريقيا ولاستجماع شروط التنمية المستدامة".

3- النظرة الجزائرية إلى الإصلاح التنموي في إفريقيا:

وتتمثل الرؤية الجزائرية للإصلاح في مجموعة من الشروط المبدئية لضمان انطلاقة "تنموية حقيقية". ففي رسالة للرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة[5] فإنه يضع تنفيذ آلية الحكم الراشد الإفريقية في سياق زمني يراعي التدرج من "فترة ما بعد النزاع" ثم "إيجاد المؤسسات وتعزيز دولة القانون "وتتضمن المرحلة الثانية "الإصلاحات السياسية والمؤسساتية من خلال:

---

[1]- **الرئيس بوتفليقة يدعو إلى مضاعفة الاسهام في استراتيجية التقويم وطنيا ودوليا وإقليميا، الدورة ال 48 للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الإفريقي** ، السبت 27 ماي 2006، http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2263125

[2]- **المرجع نفسه.**

[3]- **السيد بجاوي يبرز أهمية موضوع القمة الفرنسية الإفريقية ال23، - القمة الفرنسية الإفريقية ال23** ،السبت 03 ديسمبر 2005. http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2263125

[4]- **الرئيس بوتفليقة يدعو إلى مضاعفة الاسهام في استراتيجية التقويم وطنيا ودوليا واقليميا**، مرجع سابق ذكره.

[5]- **رسالة الرئيس بوتفليقة للمنتدى السابع حول الحكم في إفريقيا، لرؤساء الدول و الحكومات حول الحكم في إفريقيا الذي جرت أشغاله بالعاصمة البوركينابية واغادوغو** من 24 الى 26 أكتوبر الجاري.
http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2263125

- إيجاد بيئة سياسية ومؤسساتية قادرة على تعبئة وتوجيه الموارد.
- تعزيز دولة القانون التي "تركز جهودها حول الممارسة الحقيقية لصلاحيتها في مجال التحكيم والضبط مع انسحابها التدريجي من فضاءات الإنتاج.
- تنظيم الخدمات العمومية وترشيد تسييرها وتعزيز سلطات مراقبة الإدارة وتوجيه وتأطير السياسة التنموية.

ويندرج كل هذا فيما أسماه الرئيس بـ"تعزيز الديمقراطية الفتية"، بحيث لا يوجد نموذجا موحدا للحكم الراشد فهناك "عدة مسارات لإعادة البناء" و"عدة مسارات لإعادة التأسيس الخاصة بالشركاء الإجتماعيين"[1] مع إشارته إلى رفض كافة النماذج المستوردة.

واتضح أنه منذ 2006 والجزائر تبحث عن نموذج تنموي تقتدي به وذلك ما ظهر من خلال الزيارات الرسمية لرؤساء دول كالبرازيل، والبرتغال، وكوريا الجنوبية وإسبانيا، فكافة الخطابات المتعلقة بهذه الزيارات تعبر عن دعوة الجزائر رؤساء هذه الدول إلى التعاون والإفادة في هذا المجال[2]

نستنتج مما سبق أن الجزائر وضعت نفسها على سكة البناء على المستوى الداخلي وتعبر عن تمسكها بخيار النيباد، فتكاد لا تخلو الخطابات الرسمية الجزائرية طوال هذه الفترة - 2005-2007 والموجهة نحو مختلف الدول والهيئات الدولية- من الإشارة إليه. لكن ماذا عن التحرك الجزائري في إطارها الإقليمي خلال هذه الفترة بالنسبة لموضوع التنمية في إفريقيا؟

المطلب الثاني: مساهمة النيباد في استعادة نشاط السياسة الخارجية الجزائرية على المستوى الإقليمي:

إن إعادة انتخاب رئيس الجمهورية للمرة الثانية سنة 2004، كان دافعا للتركيز أكثر فأكثر على النشاطات الخارجية وهي ما صارت تتم إما بحضوره الشخصي أو بإيفاد ممثل عنه. ويظهر النشاط الجزائري الخارجي من خلال النيباد في هذه الفترة توجها جزائريا نحو دولة ريادية في إفريقيا من خلال ما تنجزه على الصعيد الوطني بناءا على فلسفة النيباد، كما أنها اهتمت في هذه الفترة بالحفاظ على التوجه السياسي للنيباد وإثرائه من حيث المواضيع المطروحة، مع الإشارة إلى دعمها لآلية التقييم من طرف النظراء، مع أنها لم تول لعمليات الإندماج الإقليمي أهمية كبرى. إذ أصبحت الجزائر تتفادى الحديث طوال هذه المرحلة عن الاندماج الفرعي الاقتصادي رغم أهميته في النيباد، وذلك نظرا للتعثر المستمر لمسار التكامل المغاربي. وفي المقابل فإنها تمسكت بالشراكة العربية-الإفريقية كبعدين

[1]- **رسالة الرئيس بوتفليقة للمنتدى السابع حول الحكم في إفريقيا، لرؤساء الدول و الحكومات حول الحكم في إفريقيا الذي جرت أشغاله بالعاصمة البوركينابية واغادوغو** من 24 الى 26 أكتوبر الجاري.
http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2263125

[2]- **السيد بجاوي يخص وكالة الأنباء الجزائرية (وأج) باستجواب، الجزائر -دبلوماسية** ، الإثنين 20 مارس 2006.
http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2086789

إستراتيجيين في ظل غياب إطار سياسي مغاربي.، كما لم تُعِر الجزائر اهتماما كبيرا بالفضاء المتوسطي، وتعرف نفسها سياسيا من خلال الانتماء إلى إفريقيا، وتطالب بمراعاة ظروفها وخصوصيتها من أجل شراكة عادلة في هذه المنطقة.

1- **تأكيد مكانة الجزائر في النيباد و إفريقيا:**

نظر صانع القرار في السياسة الخارجية في هذه المرحلة إلى ضرورة إعطاء دفع للعمل الإفريقي المشترك وضرورة ريادة الجزائر في هذا المجال. ويظهر ذلك من خلال التذكير بأن الجزائر كانت سباقة إلى الالتزام بآلية التقييم من طرف النظراء، و تعبيرها على تأهبها للعب دور إقليمي قاري من أجل إنجاح مبادرة النيباد و الترويج لها"كخطة عمل إفريقية" في كل المناسبات . وذلك ما اتضح في رسائل رئيس الجمهورية إلى المهرجان العالمي للشباب في دورته 16 بكاراكاس في فنزويلا بالقول: "إن إفريقيا شرعت بالفعل في تصور وضع الآليات الضرورية والمناسِبة لتحقيق اندماج اقتصادي جهوي يسمح بنهضة اقتصادية شاملة"[1].

وتعمل الجزائر إفريقيًا على التطرق إلى النيباد حتى في العلاقات الثنائية للبلدان الإفريقية، وقد جاء في إحدى الرسائل:" أرجو أن تتوطد أواصر الصداقة والتعاون القائمة بين بلدينا وفق روح الأهداف التي سطرناها في إطار الإتحاد الإفريقي والشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا"[2]. كما يجدر الذكر أن الجزائر أصبحت ترى نفسها أهلا لهذا الدور منذ سنة 2006 ويقول وزير الخارجية السابق السيد محمد بجاوي واصفا هذه الرغبة أن الجزائر "استعادت كامل مكانتها في المحافل الدولية [و تعبر] على تمام قدرتها على الصعيدين الداخلي والخارجي... وعليها أن تكون كذلك لتكون أهلا لتنفيذ السياسة الطموحة والرصينة لرئيس الجمهورية"[3]. و تفسر تعدد الزيارات في إطار العلاقات الثنائية مع عديد البلدان ذات الوزن الاقتصادي والسياسي على أنه مؤشر لاستعادة الجزائر مكانتها.

2- **الموقف الجزائري بشأن مأسسة النيباد**:

بشأن النيباد بصفة خاصة فإنه في سنة 2006 عبرت الجزائر في سياقات متعددة على "بداية عمل مخطط التنمية بإفريقيا (النيباد) "[4] وأعطت له تعريفات تستند إلى الرؤية الجزائرية لمختلف القضايا المتعلقة بالتنمية في إفريقيا حيث سنوردها من خلال ترتيبها الزمني.

---

[1]- **الرئيس بوتفليقة يدعو شباب العالم للتشبع بقيم التضامن والسلم والمصالحة الوطنية، المهرجان العالمي للشباب** ، الأحد 14 أوت 2005. http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2122598

[2]- **الرئيس بوتفليقة يأمل في ان** تتوطد اواصر الصداقة والتعاون القائمة بين الجزائر وكوت ديفوار لفائدة الشعبين **الجزائر -كوت ديفوار** ، الأحد 07 أوت 2005. http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2122598

[3]- **السيد بجاوي يخص وكالة الأنباء الجزائرية (وأج) باستجواب**، مرجع سابق ذكره.

[4]- **تدخل رئيس الحكومة السيد أحمد أويحيى يوم الأحد 06/01/22 أمام الدورة ال14 للجنة رؤساء الدول و الحكومات لتنفيذ مبادرة النيباد المنعقدة بالخرطوم ، الجزائر -نيباد** ، الإثنين 23 جانفي 2006. http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2588414

فبمناسبة انعقاد لقاء المجالس الوطنية الاقتصادية والاجتماعية الإفريقية، دافعت الجزائر عن النيباد كآلية إفريقية موحدة وانتقدت البيروقراطية وتعدد مصبات المساعدات الدولية بالقول أن"هناك مستويات سلطوية متعددة تحول دون مرونة مسارات توصيل المساعدات ومسارات التكفل الحق بالحاجيات، والنيباد أريدَ له أن يكون عرضا منفتحا وشاملا يتجاوز الأطر التقليدية للمساعدة الدولية في شكلها الحالي"[1] ،و هنا نشير إلى أن مطلب توحيد المؤسسات الإفريقية يُحسب في خانة مطلب الجزائر القاضي بجعل النيباد آلية في إطار الإتحاد الإفريقي كممثل وحيد لإفريقيا في شؤون التنمية مع الشركاء الدوليين. ففي سنة 2006 طالبت الجزائر بجعل النيباد آلية مستقلة من خلال دعوة[2] رئيس الحكومة الجزائري السيد أحمد أويحي إلى"العمل على ترقية هذا الدعم الخارجي مع الحرص على أن لا تستغل نقائصها اللوجستية أو المالية كمنفذ للحد مرة أخرى من استقلالية الأفارقة في التحرك وأخذ القرار في إفريقيا" . ويضيف "وقد شرعنا في ترسيخ استقلالية القرار" من خلال "إقناع الشركاء بالمساعدة وليس التدخل". وهذا ما ينبغي أن يؤدي إلى الدمج في إطار بناء الإتحاد الإفريقي من خلال التوفيق بين الوثيقة التأسيسية للنيباد والمعاهدة التأسيسية للمجموعة الاقتصادية الإفريقية. كما أضاف أنه ينبغي الإدراك "بأن النيباد ليس ولن يكون وصفة سحرية للتسوية الفورية لكل مشاكلنا" فالنيباد هو "تصور إفريقي للاندماج وإطار جماعي لتحقيق أهداف التنمية" مع ما يضمنه ذلك من قوة تفاوضية "للدفاع عن القارة الإفريقية جماعيا"والدعوة إلى ضرورة شرح النيباد لدى الرأي العام الإفريقي.

وعليه أضحى إدماج النيباد في هياكل الإتحاد الإفريقي مطلبا أساسيا بالنسبة للجزائر من خلال القول على لسان رئيس الحكومة السابق عبد العزيز بلخادم على أنه "برنامج تابع للإتحاد الإفريقي"[3] وأن "بلداننا تريد إفراغه من هذا المسعى"[4] ، كما عبرت عن "التأخر المسجل في إدماج النيباد ضمن مسارات الإتحاد الإفريقي" وهو "ما يضر بعملنا المشترك" .

ويبدو أن هذا المطلب لقي قبولا وتوافقا إفريقيا إذ أنه في قمة الجزائر سنة 2007 أضحى هذا الأمر من أولويات الاجتماع، بل أصبح المطلب الجزائري مرتبطا باعتبارات عدة أفصح عنها الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية السيد عبد القادر مساهل ، والتي تتمثل في أن العمل على انفصال

---

[1]- **الرئيس بوتفليقة يدعو إلى تحديد أسباب التأخر في تطبيق مبادئ إعلان الألفية، الجزائر - إفريقيا** ، الأحد 27 نوفمبر 2005. http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2263125

[2]- **تدخل رئيس الحكومة السيد أحمد أويحيى يوم الأحد 06/01/22 أمام الدورة ال14 للجنة رؤساء الدول و الحكومات لتنفيذ مبادرة النيباد المنعقدة بالخرطوم** ، مرجع سابق ذكره.

[3]- **المجلس التنفيذي للاتحاد الإفريقي: إجماع حول إستراتيجية إفريقية خاصة بالهجرة، الجزائر - الاتحاد إفريقي،** السبت 01 جويلية 2006. http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2588414

[4]- **المجلس التنفيذي للاتحاد الإفريقي: إجماع حول إستراتيجية إفريقية خاصة بالهجرة، الجزائر - الاتحاد إفريقي،** السبت 01 جويلية 2006. http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2588414

في إطار النيباد أدى إلى التداخل مع هياكل الإتحاد الإفريقي وأدى بدوره إلى ازدواجية في العمل."كما انه من الضروري ان تتضح كل الأمور أمام شركاء إفريقيا في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية".[1]

وشدد الوزير المنتدب السالف ذكره على توضيح التصور الجزائري بشأن بقاء أمانة النيباد –بقاء القيادة السياسية للنيباد- حتى بعد الإدماج. وفي هذا السياق تم اقتراح مشروع و"كالة تنمية مكلفة بالنيباد" [2] كما أكد خطاب لرئيس الجمهورية [3] عبد العزيز بوتفليقة على أن النيباد هو برنامج الإتحاد الإفريقي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية"وهي" تصور جديد لمسؤوليات القادة الأفارقة يعتمد قرارهم والحفاظ على زمام المبادرة والتحكم فيما يتم اختياره من سبل لتنمية بلدانهم" ويضيف أنه "لا بد من الإبقاء على المسار(الإدماج) في مأمن من أي استعمال أو تلاعب مذمومين يراد بهما الردع والضغط. "

وما فتئت الجزائر تعبر عن "قصور التنسيق" بشأن العمل على إدماج النيباد في إطار مؤسسات الإتحاد الإفريقي، والذي يراد منه على المدى الطويل خلق "قاعدة عمل حقيقية في مجال التنمية الاقتصادية والإجتماعية .. من شأنها تنسيق البحث عن الحلول مع مراعاة المستجدات، وتوفير إطار لتطوير قدرات التدخل المؤسساتية على المستويات الوطنية والجهوية والدولية".

3- موقف الجزائر من الإندماج الإقتصادي الإفريقي في إطار النيباد:

تجدر الإشارة إلى انعدام حديث الجزائر عن الاندماج الإقتصادي الفرعي في إطار الإتحاد المغاربي، إلا فيما تعلق بتمسك الجزائر برؤيتها للتكامل المغاربي والتذكير بأن "الجزائر متمسكة دائما بالبناء المغاربي وبأنها أكثر الدول المغاربية تصديقا على الاتفاقيات التي تأتي في سياق الإتحاد المغاربي بمقدار 29 اتفاقية من بين 39 مبرمجة"[4] .وفي خلال ذلك يبدو وأنها متمسكة دائما بالبنى التحتية الثلاثة الجاري إعدادها والمتمثلة في خط أنبوب الغاز(Negal) الممتد عبر نيجيريا-الجزائر-أوروبا والربط بالألياف البصرية والطريق العابر للصحراء- والذي تعمل عليه مع دول المعبر[5]، أما ما عدا ذلك فإن كل تقارير وزارة الخارجية في هذه المرحلة تفيد بعدم تطرق الجزائر لموضوع المجموعات الاقتصادية الإقليمية.

والواقع أن الجزائر كانت متحمسة لطرح القضايا التنموية في إفريقيا بعلاقتها مع شتى المواضيع والتشديد على ضرورة إيجاد إتفاقيات وأطر تنظم وتنسق المواقف الإفريقية بهذا الشأن، بما يخدم ظهور

---

[1]- إدماج أمانة النيباد ضمن مفوضية الاتحاد الإفريقي محور اجتماع القمة الاستثنائية، **قمة** النيبـاد ، الأحد 18 مارس 2007. http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2967558

[2]- إقتراح مشروع إنشاء وكالة تنمية مكلفة بالنيباد، **الجزائر - إفريقيا** ، الأربعاء 21 مارس 2007. http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2967558

[3]- **كلمة الرئيس بوتفليقة في افتتاح القمة المخصصة للتفكير حول الشراكة الجديدة من أجل تنمية افريقيا، الجزائر - إفريقيا ،** السبت 24 مارس 2007. http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2967558

[4]- **السيد بجاوي يخص وكالة الأنباء الجزائرية (وأج) باستجواب، الجزائر -دبلوماسية** ، الإثنين 20 مارس 2006. http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2086789

[5] - **كلمة الرئيس بوتفليقة في إفتتاح الندوة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الجزائر - الأمم المتحدة** ، الأحد 02 أفريل 2006. http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2543270

الخصوصية الإفريقية وشد اهتمام الشركاء الدوليين للتنمية في إفريقيا. فبالإضافة إلى المطالبة بإيجاد آلية تمويل خاصة بالنيباد تجمع بين الادخار الوطني والتمويل الإفريقي والمساعدات الدولية، فإن الجزائر عملت على طرح موضوع الهجرة وربطه بالتنمية وهو ما بدأ يظهر منذ سنة 2005 حيث دعت الجزائر إلى توطين التنمية، ثم تلاه اقتراح جزائري بعقد اجتماع حول الهجرة تحت عنوان (ظاهرة الهجرة في بعدها الإفريقي وامتدادها في أوروبا) مع ربطها بالتنمية في إفريقيا [1]، ثم الوصول إلى تحقيق إجماع حول استراتيجية إفريقية خاصة بالهجرة في 01 جويلية 2006[2] من خلال تنظيمها في إطار إفريقي وربطها باتفاقيات ثنائية وجهويّة[3]

كما تم العمل حول موضوع البيئة من خلال احتضان تظاهرة الصحراء والتصحر، حيث ربطتها الجزائر بالنيباد من خلال دعم التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. وتم إيجاد آليات قانونية وطنية وقارية لمكافحة التصحر في إطار النيباد[4] . ويتبين أن كلا الموضوعين يندرجان في إطار تكفل الجزائر بالتنسيق في ملف التنمية البشرية حيث تربـط بين الإنسان ونتائج تدهور البيئة والهجرة، وكذلك بتوفير الاتصالات والمواصلات فيرمي بذلك إلى "تصور إطار أعمق للتنمية البشرية من خلال [5]:

- الدفع بعمليات تنفيذ أهداف الألفية للتنمية،
- توسيع الإستفادة من تكنولوجيا الإعلام والإتصال،
- التحسيس بالمعضلات التي تعاني منها إفريقيا.

وفي ذات المرحلة أيضا عملت الجزائر على إيجاد السبل الكفيلة بتطوير التكنولوجيا في إفريقيا من خلال احتضانها للمؤتمر الإفريقي الإقليمي الرفيع المستوى حول الطاقة النووية في 2007/01/15 وإيجاد ما يسمى ب (AFRA). اتفاق التعاون الإقليمي في إفريقيا حول البحث والتنمية والتكوين في مجال العلوم التكنولوجية، والذي دعا في بيانه الختامي إلى إقامة الشراكات الإستراتيجية [6] وكذلك احتضان الجزائر للجنة الإفريقية للطاقة African Energy Commission 2007[7] (AFREC)وهدفت الجزائر من

---

[1]- **السيد مساهل يبرز ضرورة "إيجاد نظرة مشتركة في إطار شراكة فعلية"، الجزائر - حوار 5+5** ، الخميس 10 نوفمبر 2005. http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/3128815

[2]- **المجلس التنفيذي للاتحاد الإفريقي: إجماع حول إستراتيجية إفريقية خاصة بالهجرة، الجزائر - الاتحاد إفريقي** ، السبت 01 جويلية 2006. http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2588414

[3]-المرجع نفسه.

[4]- **خطاب رئيس الجمهورية أمام الندوة العالمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بمناسبة اليوم العالمي للبيئة، اليوم العالمي للبيئة** ، الثلاثاء 06 جوان 2006. http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/1977270

[5]- **السيد مساهل يقدم مداخلة بموسكو حول مبادرة (النيباد) ودورها في تنمية الجانب البشري بافريقيا، الجزائر -روسيا** ، الثلاثاء 18 أفريل 2006. http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2363255

[6]- **البيان الختامي المؤتمر الإفريقي الإقليمي رفيع المستوى حول مساهمة الطاقة النووية في السلم والتنمية المستدامة**، بتاريخ 9 و10 يناير 2007، الجزائر العاصمة، **البيان الختامي** ، الإثنين 15 جانفي 2007 . http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=07/01/15/5242817

[7]-المرجع نفسه.

خلال كل هذا التنظيم والتأطير إلى توجيه هذه القضايا المتمثلة في الاستعمال السلمي للطاقة النووية في إفريقيا لغرض عرضها على القمة العادية الثامنة للإتحاد الإفريقي المنعقدة بتاريخ 28 جانفي 2007 [1].

4- مركزية النيباد في علاقة الجزائر بالفضاءات الأخرى:

يظهر من خلال هذه الفترة 2005-2007 أن الجزائر قرأت أن الوضع الداخلي المريح يسمح لها بأداء خارجي على عدة مستويات مع استعمالها للنيباد والتمسك بها كخيار و تتضمن هذه المستويات:

- الفضاء المتوسطي والفضاء العربي.
- دول الشمال والتكتلات التابعة له.
- دول الجنوب "الدول الصاعدة" وحركة عدم الانحياز.
- هيئة الأمم المتحدة فيما يخص التنمية المستدامة.

فإن كان الفضاء المغاربي غائبا في الخطاب الجزائري المتعلق بالنيباد، فإن الجزائر أكدت في عديد من المناسبات أن النيباد وآلية التقييم من طرف النظراء هي الأطر المؤسساتية التي تعمل فيهما الجزائر فيما يتعلق بالتنمية السياسية والحكم الراشد ورفضها الشكل الحالي للشراكة الأورومتوسطية وآلية الجوار الأوروبية.

بالإضافة إلى دخول اللجنة الوطنية حول الحكم الرشيد حيز التنفيذ في سنة 2005 واستمرارها إلى غاية 2007 ثم آلية التقييم من طرف النظراء الخاصة بالجزائر، والذي يعبّر عن تأكيد الجزائر لهذا الخيار بعيدا عن سياسة الجوار الأوروبية، وهذا ما نلاحظه من خلال مناسبات اللقاءات الجزائرية مع مسؤولي دول كل من إيطاليا وإسبانيا وفرنسا. ففي خطاب بوتفليقة لدى زيارة رئيس الوزراء الإيطالي بدت الجزائر متمسكة بالنيباد ومستقبل العلاقات السياسية المتوسطية مرهون بمسار برشلونة من خلال دعم شراكة فعلية وإيجابية .

أما في لقاء بالوفد الإسباني فإن الجزائر عرفت النيباد على أنها "برنامجا إصلاحيا يقوم بعد تمكين إفريقيا من التكفل بنفسها مع تشجيع تعاون ومنفعة مشتركة بينها وبين الدول المتطورة التي تقبل بدعم مجهودها في سبيل إصلاحها" [2] ."فالنيباد يتوقف تطبيقها جزئيا على ما يمكن لإفريقيا أن تتلقاه من دعم ومساندة من قبل الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية" [3].

وفي هذا السياق دعا وزير الشؤون الخارجية السابق محمد بجاوي إلى المطالبة بالتعاون الفعال في إطار مسار برشلونة ويشيد ببداياته من خلال معاهدة الصداقة التي تمت مع فرنسا ،ثم أنه وفي قمة فرنسا-

---

[1]- **افتتاح اشغال المنتدى السادس للالية الافريقية للتقييم من قبل النظراء باديس ابابا، افريقيا - قمة** ، الأحد 28 جانفي 2007. http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2263125

[2]- **النص الكامل لكلمة الرئيس بوتفليقة خلال مأدبة غذاء أقامها على شرف رئيس الحكومة الاسبانية، الجزائر - اسبانيا** ،لأربعاء 13 ديسمبر 2006. http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/1977270

[3]-المرجع نفسه.

إفريقيا التي جرت بتاريخ 2007/02/17 ركز الموقف الجزائري على أن النيباد هي " الآلية الوحيدة التي بإمكانها أن تقيم الحكم الراشد في إفريقيا"[1]. فهذا التمسك بالنيباد ربما يفسر رفض الجزائر مرة أخرى المضي في فكرة الإتحاد من أجل المتوسط التي أطلقها الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي.

كما أن الموقف الجزائري[2] لا يخرج عن المطالبة بدعم الجهود الإفريقية من حيث أن النيباد "برنامج إفريقي محض يقوم على الاعتماد على الذات والمطالبة بتقديم دعم معين، والدعوة إلى نظرة مشتركة بين ضفتي المتوسط بإيجاد حلول عادلة في مصلحة الجميع وفي إطار شراكة فعلية .

المطلب الثالث: الجزائر-النيباد وشركاء التنمية في إفريقيا:

إن ما يمكن ملاحظته في هذه المرحلة 2005-2007 هو تقلص الحماس الجزائري بشأن ما يمكن أن تقدمه الدول الصناعية الكبرى (G8) في إطار النيباد، بل وأبعد من ذلك عبرت الجزائر عن عدم رضاها على الطريقة التي يتم من خلالها منح المساعدات وعلى مقدارها وعلى شكل الدعم المقدم للدول الإفريقية.

1- موقف الجزائر من التمويل الدولي للتنمية في أفريقيا:

في الدورة الخامسة للمنتدى من أجل الشراكة مع إفريقيا المقامة سنة 2005 تحضيرا لقمة مجموعة الثمانية لإفريقيا في غلين إيغلز Gleen Eagles ببريطانيا، طالبت الجزائر باعتماد صيغة تمويل موحدة لإفريقيا في إطار النيباد من خلال: "الدفاع عن الاستعمال العقلاني للمساعدة العمومية للتنمية، بحيث تذهب هذه المساعدة فعلا لتمويل المشاريع المستهدفة، وبالتالي تفادي هدرها في أغراض بيروقراطية كما هو الحال في معظم الأوقات"[3] ، وأكدت على ضرورة أن تكون المساعدة الدولية في أغلبها ذات طابع تقني تدعم مساعي النيباد من أجل إصلاح المؤسسات الحكومية والاقتصادية من خلال المساعدة "لتحديث وعصرنة نظمها البنكية وتطوير أسواق المال"[4]، دون أن ينفي ذلك الخصوصية الإفريقية ومراعاة ظروفها وفق اتفاق "الشراكة الإستراتيجية" مع مختلف الهيئات التي تضم هذه الدول سواء الإتحاد الأوروبي أو منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية أو مجموعة الثمانية.[5]

وبهذا الشأن كذلك فإن الجزائر تربط هذا التعاون التقني والفني من منظور شامل يأخذ بعين الاعتبار تحقيق الأمن القاري من خلال دعم "مكافحة الإرهاب والتهديدات العابرة للدول" ومرورا بتمويل التنمية

---

[1]- **كلمة الرئيس بوتفليقة خلال النقاش العام حول "إفريقيا والمواد الأولية"، قمة فرنسا - إفريقيا** ، السبت 17 فيفري 2007. http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/1977270

[2]-المرجع نفسه.

[3]- **السيد مساهل يرأس الوفد الجزائري في الدورة الخامسة للمنتدى من أجل الشراكة مع إفريقيا، المنتدى من أجل الشراكة مع إفريقيا** ، الأربعاء 05 أكتوبر 2005. http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2967558

[4]- **السيد مساهل يرأس الوفد الجزائري في الدورة الخامسة للمنتدى من أجل الشراكة مع إفريقيا، المنتدى من أجل الشراكة مع إفريقيا** ،الأربعاء 05 أكتوبر2005 . http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2967558

[5]-المرجع نفسه.

في إفريقيا وفقا لنتائج قمة مونتيريMONTERRY 2002 المتعلقة بتمويل التنمية وصيغ تخفيف المديونية [1]

2- خلفيات وبداية التوجه الفعلي للجزائر نحو دول الجنوب:

بعد غياب الجزائر عن قمة مجموعة الثمانية المقامة بروسيا الفدرالية سنة 2006، حيث يعزى ذلك إلى إشكالية حقوق الإنسان في الجزائر في علاقتها بميثاق المصالحة الوطنية، إذ كانت الدول الكبرى تنادي بتقدمية أكثر في حقوق الإنسان في الجزائر، وهو موقف تعرضت إليه الجزائر بمناسبة انعقاد أشغال مجموعة هلسنكي حول مسائل العولمة في 2005/09/08 ، إذ كان موقفها "أنها على قناعة بأنه من المستحسن دراسة المسائل الحساسة لترقية حقوق الإنسان في إطار تعزيز الحوار الصادق بعيدا عن كل مقاربة انتقائية"[2]. وهو ما أثار حفيظة الولايات المتحدة الأمريكية المعنية بـ"المقاربة الإنتقائية"، بالإضافة إلى تدهور العلاقة بمناسبة تعديل قانون المحروقات الجزائري 2005 الذي كان يخدم بدرجة أكبر المصالح والشركات الأمريكية في الجزائر. فعدم دعوة الجزائر للحضور كما كان معهودا يعود إلى أسباب متعلقة بخيارات سياسية للجزائر، و هو ما أدى بالأخيرة إلى التقليل من التعويل على دول الضفة الشمالية التي أرجعها السيد مساهل إلى الاختلاف في مقاربة التنمية[3] بخصوص النيباد والتوجه منذ سنة 2006 نحو دول الجنوب بغية تحقيق ثلاثة أهداف هي:

- البحث عن نموذج تنموي يحتذى به وطنيا وشركاء جدد للتنمية الداخلية.
- إقامة علاقات أوسع مع هذه الدول في إطار شراكات مع إفريقيا .
- إعادة بعث العمل جنوب-جنوب.

و هو ما يمكن استخلاصه من خلال النشاط والخطاب الجزائري، حيث عبرت الجزائر عن التوجه نحو دول الجنوب من خلال إعطاء دفع للعلاقات الجزائرية البرازيلية والتعاون الثنائي الذي بدأ منذ سنة 2000 ليتدعم بالعمل الرسمي نحو التعاون في المجال الفلاحي سنة 2006، وكذلك من خلال العلاقات العربية البرازيلية في إطار التعاون جنوب-جنوب[4] .

و في غضون شهر بعد الزيارة الرسمية البرازيلية استقبلت الجزائر رئيس كوريا الجنوبية السيد رو مو هيون وعبرت الجزائر أثناء ذلك على رغبتها في لعب دور في القارة الإفريقية : "استنادا إلى معطيات

---

[1]- **السيد مساهل يرأس الوفد الجزائري في الدورة الخامسة للمنتدى من أجل الشراكة مع إفريقيا، المنتدى من أجل الشراكة مع إفريقيا** ،الأربعاء 05 أكتوبر2005 . http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2967558

[2]- **السيد بجاوي يصرح ان المصالحة الوطنية في الجزائر ترتكز على مبادئ الحكم الراشد، جزائر - مجموعة هلسنكي ،** السبت 10 سبتمبر 2005. http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2363255

[3]- **السيد مساهل يبرز ضرورة "إيجاد نظرة مشتركة في إطار شراكة فعلية"، الجزائر - حوار 5+5 ،** الخميس 10 نوفمبر 2005 . http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/3128815

[4]- **الجزائر -ملف حول زيارة الرئيس البرازيلي للجزائر** السبت 11 فيفري 2006. http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2391039

تشكل بعضا من المؤشرات الدالة على الدور الذي تضطلع به بلادنا ضمن سياق العولمة الراهن"[1]. وذلك من خلال العمل وفق "شراكات ثلاثية"كما يلي: الجزائر-الدول الصاعدة-إفريقيا، مع إبدائها الاهتمام بنموذج التنمية الوطني في كوريا الجنوبية الذي يجمع بين اقتصاد السوق والعدالة الاجتماعية[2]

كما يبرز هذا التوجه من خلال حديثين هامين أولهما اللقاء الصحفي لوكالة الأنباء الجزائرية مع الرئيس الجزائري بمناسبة انعقاد منتدى التعاون الصيني-الإفريقي الأول حيث شرح فيه الرئيس الجزائري دوافع التوجه نحو الجنوب وبخاصة القوى الصاعدة فيه على غرار الصين[3]، "التي مضت من أجل إقامة شراكة فعلية من إعلان بكين (برامج التنمية للتعاون حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية) سنتي 2000 و 2003 والذي توج بإلغاء 1.27 مليار دولار من الديون عن 32 دولة إفريقية، وإنشاء صندوق لترقية الموارد البشرية خاص بإفريقيا، وعقد 245 اتفاقا حول المساعدة الاقتصادية لإفريقيا التي تمثل 44% من المساعدة الصينية" .وقارن الرئيس الجزائري هذا المجهود مع دول الشمال إذ يقول:"و في هذا السياق أكدت أول قمة للتعاون الصيني الإفريقي أهلية الشراكة بين الصين وإفريقيا، وتوجت بخطة عمل لتمكين القارة الإفريقية من تسوية بعض المشاكل التي لم يتسن لها حلها مع شركائها التقليديين من دول الشمال" كما رأى أنه"من المهم أن تكلل هذه التجربة بنجاح حتى نبرهن بأن هذا النوع من الشراكة بين إفريقيا والصين مُجدي وأكثر نفعا من ذلك الذي يتم مع الشركاء التقليديين... إن الصين تؤكد أنها ليست بصدد البحث عن مصالح ضيقة وأنها متمسكة بمبادئ المساواة والمصالح المشتركة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لإفريقيا، وغياب أي شروط مسبقة لتدعيم المساعدات الاقتصادية بما يتطابق تماما مع تطلعات وآمال الدول الإفريقية"[4].

و يستمر الرئيس في الدفع بحجج تمسكه بالنموذج الصيني في الشراكة من خلال القول أن الإستثمارات الصينية "تتم عن طريق شركات تابعة للدولة والتي بإمكانها العمل على المدى الطويل، كما أن الصين تعمل بنجاح إستراتيجية الأخذ والعطاء بالمقابل"[5]، وهو ما يدعم القول بأن الجزائر تفضل العمل مع الدول من خلال مجالس الأعمال واللجان المشتركة دون العمل مع الشركات والمنظمات الخاصة بشكل مباشر.

---

[1]- **كلمة الرئيس بوتفليقة في مأدبة الغداء التي أقامها على شرف الرئيس الكوري، الجزائر - كوريا** ،الأحد 12 مارس 2006 . http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/1977270

[2]-المرجع نفسه.

[3]- **الرئيس بوتفليقة : منتدى التعاون الصيني الإفريقي فضاء لقاء صيني إفريقي لم يسبق له مثيل، الصين - إفريقيا - قمة**، الأحد 05 نوفمبر 2006 . http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2415778

[4]- **الرئيس بوتفليقة : منتدى التعاون الصيني الإفريقي فضاء لقاء صيني إفريقي لم يسبق له مثيل، الصين - إفريقيا - قمة**، الأحد 05 نوفمبر 2006 . http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2415778

[5]- المرجع نفسه.

ولعل ما يؤكد هذا التوجه أنه في نفس السنة تم تنظيم القمة الإفريقية الأمريكية، وكان الحضور الجزائري ممثلا من خلال الوزير المنتدب للشؤون المغاربية والإفريقية، و لم يتعد التقرير[1] بشأن هذا الحدث صفحة واحدة بيّنت مشاركة الجزائر في هذه القمة من خلال عرض متعلق بتجنيد الموارد البشرية والتكنولوجيا في إطار النيباد، وآخر متعلق بالتمويل والاستثمار في القطاع الخاص الإفريقي، وهو ما يمكن أن يبرز حالة الفتور في العلاقات الجزائرية-الأمريكية سنة 2006.

كما تجدر الإشارة إلى عودة الجزائر إلى المحافل الدولية التقليدية والمتمثلة في حركة عدم الانحياز، ففي خطاب للرئيس الجزائري بمناسبة انعقاد قمة **هافانا ال14** لهذه الحركة[2]، استنكار عدم رجوع الولايات المتحدة إلى المؤسسات الدولية كإطار لحل القضايا الدولية وانتقدتها بالقول أنها :"تحولات هيكلية مترتبة عن الموجة الأحادية الطرف التي غزت العالم منذ أحداث 11 سبتمبر 2001... التي ترفض الحوار والتفاوض كوسيلة لتسوية القضايا الدولية من خلال الإرادة في تهميش الأمم المتحدة."[3]

و في هذا السياق طالبت الجزائر بعودة حركة عدم الانحياز بثوب جديد يتلاءم مع المستجدات من خلال:تحسين أطرها وأطروحاتها، و توسيع اهتماماتها إلى القضايا الاقتصادية. ، ودعم الجهود الإفريقية للتنمية الذاتية أي ضرورة دعم هذه الحركة للنيباد كآلية إفريقية.

كما يظهر هذا التحمس الجزائري إلى التعاون جنوب-جنوب في سنة 2007 بمناسبة انعقاد قمة فرنسا-إفريقيا بتاريخ 17 فيفري 2007 حيث عمدت الجزائر ومن خلال رئيسها إلى شرح هذا التوجه بالقول "من جهة أخرى، يتيح بروز أقطاب للتنمية في آسيا وأمريكا اللاتينية لإفريقيا تنويع شركائها والاندماج اندماجا أفضل في الاقتصاد العالمي ..الأمل في بروز تعاون جنوب-جنوب مثمر وقوي"[4]

3- المطالب الجزائرية من شركاء التنمية في إفريقيا:

على العموم فإن الجزائر تتوجه إلى الشركاء الدوليين مع طلب مراعاة الخصوصية الإفريقية من خلال النيباد كإطار للتعامل مع الوضع الإفريقي، ثم الالتزام بتقديم ما تحتاجه إفريقيا من دعم تقني وفني في كافة المجالات. وبهذا الشأن فإن تعريف الجزائر للنيباد على مستوى اجتماعاتها واللقاءات المنظمة مع شركاء التنمية هو كما يلي: "برنامج استراتيجي متعدد القطاعات للاتحاد الإفريقي، ويحتاج إلى كل الدعم الذي لم

---

[1]- **السيد مساهل في ابوجا لتمثيل الرئيس بوتفليقة في أشغال قمة ليون ح. سوليفان، الجزائر - إفريقيا - الولايات المتحدة** ،الثلاثاء 18 جويلية 2006. http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2263125

[2]- **الرئيس بوتفليقة : "يتحتم" على بلدان عدم الانحياز تعزيز التعاون فيما بينها، قمة حركة عدم الانحياز** ،الأحد 17 سبتمبر 2006 . http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=06/09/16/3573241

[3]- **الرئيس بوتفليقة : "يتحتم" على بلدان عدم الانحياز تعزيز التعاون فيما بينها، قمة حركة عدم الانحياز** ، مرجع سابق ذكره.

[4]- **كلمة الرئيس بوتفليقة خلال النقاش العام حول "إفريقيا والمواد الأولية"، قمة فرنسا - إفريقيا**، السبت 17 فيفري 2007، http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/1977270

يرق بعد إلى كل المرغوب". وتتمثل المطالب الجزائرية في دعم علمي وتقني و تحويل للتكنولوجيا ومعارف البلدان المتقدمة".[1]

إن الجزائر عند مخاطبتها لهؤلاء الشركاء تذكر دائما بالجهود التي تبذلها وطنيا وقاريا من خلال تفعيل وترسيخ برنامج التنمية من منظور النيباد، بشكل يوحي أنها فعلا تبحث عن دور فعال لها وتطالب باسم "الشراكة" على وفاء هذه الدول بالتزاماتها تجاه القارة الإفريقية.

وما يجدر التذكير به في هذا المقام أن الجزائر لا تتعامل مع الدول الصناعية الكبرى ككتلة بل تتعامل معها كل دولة على حدا وتشيد بالاستجابة التي تبديها بعض الدول على المستوى الثنائي، إذ نلاحظ مثلا أنها تشيد بالدور الكندي والإيطالي في دعم برامج النيباد.

وأخيرا يمكن القول أن الجزائر في هذه المرحلة انطلقت في المشاركة في تفعيل النيباد من خلال طرح الشروط الأساسية لتحقيق التنمية في إفريقيا بما يراعي القضايا التي تعالجها على المستوى الوطني وبنفس المقاربة تقريبا. وذلك ما يتضح من خلال إيجاد علاقة بين مكافحة الإرهاب والتنمية، وربط الهجرة والتصحر والطاقة والتكنولوجيا كشروط ضرورية للتنمية يجب تقنينها وتأطيرها في جهد مركز. كما يظهر أن الجزائر تستمر في تجاهل موضوع الاندماج الفرعي رغم أنه من الأهمية بمكان توحيد وتنسيق الجهود بشأنه.

وفيما يتعلق بالمستوى القاري، فالملاحظ في هذه المرحلة الثانية أن الجزائر جعلت من إفريقيا نسقا تعمل فيه وتؤكد على هذا الخيار من خلال المضي في الخضوع لآلية التقييم الإفريقية، وتنظيم المؤتمرات المتعلقة بالقضايا التي تهم إفريقيا وتساهم في ذلك من خلال الطرح الفكري وتكثيف الجهود من أجل إدماج النيباد في الإتحاد الإفريقي، والتي توجت بنتائج قمة الجزائر 2007 كأرضية و رزنامة زمنية لإدماج النيباد نهائيا في الإتحاد الإفريقي، مع ما يعنيه ذلك من قدرتها على حشد الدعم الإفريقي لصالح هذا القرار.

أما على المستوى الدولي، فإن الجزائر وخاصة بعد سنة 2006 أعادت التوجه نحو الشراكة مع الجنوب لاعتبارات تتعلق إما بفشل مساعيها للحصول على دور محوري في مجال التنمية من خلال مساندة الدول الغربية لها وعلى رأسها فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية التي اتضح أنها لا تتوافق مع الجزائر على مقاربة موحدة للتنمية، ومن جهة أخرى تعبّر الجزائرعلى "فعالية" الشراكة مع الدول الصاعدة التي لا تعتمد على المشروطية وتحترم الخصوصية وتقبل بالتعامل من خلال الهيئات الرسمية وليس مباشرة من خلال المنظمات غير الحكومية والشركات المتعددة الجنسية.

---

[1]- **كلمة الرئيس بوتفليقة في افتتاح القمة المخصصة للتفكير حول الشراكة الجديدة من أجل تنمية افريقيا، الجزائر – إفريقيا،** السبت 24 مارس 2007 . http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2967558

المبحث الثالث : عمل الجزائر على توطيد النيباد وإدماجه كآلية إفريقية:

تمتد هذه المرحلة من سنة 2008 إلى سنة 2011 حيث عرفت دخول مطالب جديدة على كل المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، منها ما كان من تراكمات المرحلة التي سبقتها 2005-2007، ومنها ما استجد وساهم كفرص إيجابية نحو مزيد من تعميق النظرة الجزائرية للنيباد، أو كمخاطر وسلبيات أثرت على الأداء الجزائري بشأن النيباد ذاته.

المطلب الأول: وضع الساحة الوطنية وتأثيراته على الأداء الجزائري بشأن النيباد:

عرفت الساحة الوطنية في هذه المرحلة بأحداث مميزة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا سلبية وإيجابية، أثرت كعوامل ومتطلبات تنموية داخلية في المسار الجزائري بشأن النيباد .

1- ترسيخ الخيار الأفريقي وطنيا:

إن أول ما ينبغي الحديث عنه هو ترسيخ الخيار الإفريقي، حيث أن الاتجاه نحو تعديل الدستور بشأن فتح العهدات الرئاسية وتمريره من خلال البرلمان ونجاح الرئيس في المرور إلى عهدة ثالثة يبين رغبة السلطة الحاكمة في الاستمرارية وتعميق الإصلاحات (برنامج الرئيس) ، وتجذير الخيارات الإستراتيجية المعتمدة في المرحلة السابقة خلال عهدته الثانية ، بما في ذلك خيارات السياسة الخارجية والتوجه الأفريقاني ، طبقا للجهود المبذولة في هذا السياق منذ سنة 1999.

وبهذا الشأن بدا أن القبول بآلية التقييم من طرف النظراء والمطالبة بتعميق آلياتها كآلية سياسية يشكل مؤشرا على تعريف الجزائر لنفسها بأنها دولة إفريقية أكثر من أي فضاء آخر يمكن أن يجسد الانتماء الجزائري في نسق إقليمي. فنظرة الجزائر إلى آلية التقييم من طرف النظراء على أنها"مخططا مؤسساتيا جديدا للحكم وإدارة الشؤون الإفريقية ...من شأنه تخلص من التبعية في نماذج الحكم الراشد"[1]، وأنها "سمحت للبلدان التي انضمت إلى هذا المسار الخاص بالتقييم الذاتي بالتعرف على واقعها وإدراك مكامن قوتها والإحاطة بالتحديات الواجب رفعها عن قرب وتحديد البرامج الواجب تنفيذها"[2]. ويذهب الرئيس الجزائري إلى حد المطالبة "بتحيين وتيرة وإدارة مسارات التقييم وضرورة استغلال التقارير الوطنية "[3]

---

[1]- **رسالة الرئيس بوتفليقة للمنتدى السابع حول الحكم في إفريقيا،** السبت 27 أكتوبر 2007. http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2263125

[2]- **كلمة الرئيس بوتفليقة أمام المنتدى الثامن للآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، افريقيا -الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء –منتدى،** السبت 02 فيفري 2008، http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2263125

[3]- المرجع نفسه.

كما يتبين هذا التوجه من خلال ترشح وانتخاب الجزائر كنائب رئيس الدورة 12 لندوة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية كممثل لبلدان شمال أفريقيا[1]، مما يؤشر على رسوخ النيباد في السياسة الخارجية كخيار وتأهب الجزائر لتحمل مسؤوليات التمثيل الخارجي في إطار إفريقي.

2- التطرق إلى اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد الأفريقي:

لقد أعطت الجزائر لإفريقيا بعدا أعمق في سياستها الخارجية من خلال الحديث عن الاندماج في إطار النيباد والإتحاد الإفريقي، إذ قام وزير الخارجية الجزائري بمناسبة الاحتفال بعيد الاستقلال والشباب بالتصريح" إن إدماج النيباد في الإتحاد الإفريقي سيسمح بتحسين التنسيق بين البلدان الأعضاء في كل الجوانب السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، وفي البيئة تماشيا مع روح العقد التأسيسي لإنشاء الإتحاد الأفريقي بما يساهم في إعادة عوامل التضامن بين البلدان الإفريقية إلى الواجهة فيما يتعلق بكفاحها من أجل الإستقلال "[2]، وما يظهر هذا التمسك أكثر هو استقبال الجزائر لفعاليات المهرجان الإفريقي الثقافي في 5 إلى 20 جويلية 2009 تحت شعار "من الصمود إلى النهضة".[3]

أما على مستوى المشاركة في العمل الإفريقي، فإن الجزائر كانت مهتمة في الفترة الثانية بالجوانب الموضوعاتية من أجل إعطاء التنمية أبعادا شتى من خلال التطرق إلى الصناعة والفلاحة والتكنولوجيا والاتصال والمواصلات ، بالإضافة إلى توسيع تمثيل الجزائر من مجرد المسؤولين المباشرين في السياسة الخارجية إلى التوسع نحو مسؤولي قطاعات أخرى كوزير التجارة [4] ووزير المالية [5] والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ووزير الاتصال ووزير الأشغال العمومية، وهو ما يعبر من جهة أخرى على بداية عودة النشاط الدبلوماسي الجزائري إلى التعددية بعد التركيز الشديد.

إن الدولة الجزائرية استمرت في عدم إثارة علاقة الاقتصاد الوطني بالوضع الاقتصادي والاجتماعي الإفريقي حتى سنة 2009 لما بدأت في الحديث عن توجه اندماجي اقتصادي إفريقي يأخذ في الحسبان المتغيرات الجهوية ودون الإقليمية. فكان البرنامج الخماسي 2005-2009 ذا طابع وطني محض يهتم بتحقيق التوازنات الاقتصادية الكبرى، والعمل على إيجاد بيئة للتنمية من خلال الاستثمارات العمومية. وكان النيباد هنا عاملا مساعدا من أجل خلق ظروف دولية مساعدة للظروف الوطنية على المستوى

---

[1]- **انتخاب الجزائر نائب رئيس الدورة ال12 لندوة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية**، الجزائر -ندوة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية- دورة ، الثلاثاء22 أفريل 2008. http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2543270

[2]- **مدلسي: تحويل مفوضية الاتحاد الافريقي الى سلطة في ظل احترام سيادة كل بلد**، الإثنين 06 جويلية 2009. http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2588414

[3]- **مساهل: قمة ال8 : البلدان الإفريقية تدعو ألى احترام التزامات بلدان الشمال**، الثلاثاء 07 جويلية 2009. http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2263125

[4]- **جعبوب: مؤتمر القاهرة فرصة للاعتراض الصارم على النزعة الداعية لمراجعة بنود اتفاقية الدوحة**، الثلاثاء 03 نوفمبر 2009. http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=06/04/15/9934934

[5]- **السيد كريم جودي يدعو ببروكسل إلى تعاون بين الإتحاد الأوروبي وإفريقيا في إطار النيباد**، الأحد 11 أفريل 2010. http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=06/04/15/9934934

السياسي أو الاقتصادي، ومن أجل موازنة واختيار الشركاء من الدول المهتمة بالإستثمار في إفريقيا. وبهذا الشأن نلاحظ أن الجزائر بعد انعقاد منتدى الصين-إفريقيا الأول سنة 2006 وتدعيم فرص تواجد كوريا الجنوبية من خلال الزيارة الرسمية لرئيس هذه الدولة سنة 2006 فإنها مضت في نفس التوجه وهذه المرة بتركيز أكثر على جذب هؤلاء الشركاء الآسيويين خدمة للسوق الوطنية وهو ما يتضح من خلال المواقف التالية:

1- الموقف الجزائري بمناسبة المنتدى الصيني الإفريقي بشرم الشيخ-مصر في نوفمبر 2009[1] حيث يقول الرئيس الجزائري "إننا لا نشكو من قلة المبادرات ولكن نحن في حاجة إلى العامل التقني وإلى تجربة وخبرة شركائنا الصينيين لإنجاز المشاريع الكبرى في مجالات بناء السدود ومحطات توليد الكهرباء ...." [2]مشيدا في الوقت ذاته بالشراكة المثالية التي ستؤدي إلى شراكة إستراتيجية بين الجزائر والصين، بما يعزز الثقة ويؤسس لتعاون ناجح بالنسبة للطرفين.في إطار شراكة دائمة ومستمرة وتحقيق الفائدة المرجوة لكل طرف.

2- الموقف الجزائري بمناسبة المنتدى الثاني كوريا الجنوبية-افريقيا المنظم في سيول Seoul في نوفمبر 2009[3] : وفيه عبرت الجزائر عن "تجديد التأكيد على استعداد الجزائر لاستقبال الإستثمارات الكورية وتسهيلها، وبعث مبادرات تعاون ثلاثية لصالح بلدان إفريقية أخرى"[4] منوها في الوقت ذاته بجاذبية الاقتصاد الوطني .

3- النظرة التفاؤلية للجزائر بشأن الشراكة الأفريقية - الفيتنامية من خلا تعبير الوزير المنتدب للشؤون المغاربية والإفريقية عن رغبة الجزائر في تجاوز إطار العلاقات التجارية المحضة وتعزيز العلاقات الجزائرية الفيتنامية.

3- تراجع الوضع الاقتصادي الداخلي وموقف السلطة من ذلك :

تعطي الجزائر صورة للإصلاحات الوطنية في علاقتها بالوضع الإفريقي والدولي بالقول "أن الجزائر عملت من خلال جهودها الذاتية على استرجاع التوازنات الاقتصادية الكبرى والوصول إلى مقاربة أفضل، وأفضت إلى إطلاق مسار تطهير وتحديث المالية العمومية وخلق بيئة تشريعية اقتصادية

---

[1]- **الرئيس بوتفليقة يدعو الى تطوير التعاون الثقافي والانساني بين افريقيا-والصين**، الإثنين 09 نوفمبر 2009.
http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2263125

[2]- المرجع نفسه.

[3]- **الرئيس بوتفليقة يعرب لنظيره الكوري عن ارادة الجزائر في تعزيز التعاون الثنائي**، الأربعاء 25 نوفمبر 2009 .
http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2263125

[4]- **السيد مساهل يجدد التأكيد على استعداد الجزائر لاستقبال الاستثمارات الكورية و تسهيلها**، الثلاثاء 24 نوفمبر 2009.
http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2263125

أكثر استقطابا للاستثمارات الوطنية والدولية"[1] كما نسجل عدم إخفائها للنقائص من خلال القول " إن الوضع جد هش بالنظر إلى القيود والنقائص المحلية من جهة؟، وعدم استقرار الاقتصاد العالمي وانعكاساته السلبية على القارة الأفريقية من جهة أخرى.

إن دلالة هذا الخطاب ذات طابع تشاؤمي من الوضع الاقتصادي العالمي والإقليمي والوطني، المتميز محليا بتصاعد الفساد وتراجع نسب النمو والاحتجاجات الإجتماعية ، وإقليميا بنقص الرغبة في الاندماج والفقر، وعالميا بارتفاع أسعار المواد الأولية والأزمة الغذائية. فكانت بهذا مرحلة عصيبة على الخيارات الجزائرية، وما ميزها هو أن صانع القرار الجزائري ربط أكثر المصير الاقتصادي الوطني بالجهد المبذول على الساحة الإفريقية من خلال تأكيده على ضرورة العمل الجماعي من أجل مواجهة هذه التحديات. وهو ما يبرز في التطرق إلى القطاع الفلاحي الإفريقي وضرورة عصرنته وإيجاد صيغة لتنظيم وتأطير العملية السياسية في إطار أفريقي، وتشجيع إدماج معايير الحوكمة الاقتصادية في آلية التقييم من طرف النظراء التي طالبت الجزائر - كما سبق ذكره -بتحسين آدائها وأطرها.

أعطت إعادة انتخاب رئيس الجمهورية لعهدة ثالثة والعمل على استكمال مسار الإصلاحات الاقتصادية من خلال البرنامج الخماسي 2010-2014 دعما لهذا الخيار الاندماجي في إفريقيا[2]. فالجزائر التي "و من جهتها وفي إطار إستراتيجية التنمية الوطنية.. تراعي ضرورة الانضمام بقوة إلى توجه الاندماج الإقليمي.. فأحدث برنامج خماسي وهو الذي يغطي فترة 2010-2014 يبرز على حد سواء المنحى التصاعدي .. على مستوى الطموحات من حيث الكم والمتطلبات من حيث الجودة" [3]

أما على الصعيد الاجتماعي فإن الجزائر تبدي تحقيقها لأهداف الألفية للتنمية بغض النظر عن الجهود المبذولة في النيباد وما تقوم به في هذا السياق هو العمل على جلب الدعم الخارجي لتحقيقها في باقي الدول الإفريقية من خلال مسؤوليتها في النيباد وكذلك من خلال المساعدات والهبات التي تقدمها.

المطلب الثاني: مواقف وسلوك الجزائر من إدماج النيباد في هياكل الإتحاد الإفريقي وبداية تجسيد العمل الاندماجي الاقتصادي:

تمثلت مخرجات الفترة 2005-2007 في عدم استكمال مسار الإدماج وكذلك بداية تنفيذ آلية التقييم من طرف النظراء إلى جانب تطور النقاشات الإفريقية حول مواضيع عدة تخص شروط التنمية في إفريقيا في الوقت الذي بقي فيه العمل الاندماجي الاقتصادي هامشيا. وفي هذه المرحلة بالذات كانت هناك مخرجات

---

[1]- **الرئيس بوتفليقة : ازدهار إفريقيا يعني ازدهار شركائها**، الثلاثاء 08 جويلية 2008.
http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=05/03/17/5457397

[2]- **مداخلة الرئيس بوتفليقة في القمة ال23 للجنة رؤساء الدول والحكومات المكلفة بتوجيه النيباد**، الجزائر-افريقيا-نيباد-قمة ، الأحد 25 جويلية 2010. http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2967558

[3]- **مداخلة الرئيس بوتفليقة في القمة ال23 للجنة رؤساء الدول والحكومات المكلفة بتوجيه النيباد، الجزائر**-افريقيا-نيباد-قمة، الأحد 25 جويلية 2010، http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2967558

عدة أتت لتؤثر على إفريقيا، وهو ما يظهر من خلال التشكيك في صلاحية النيباد وتأثيرات الأزمة العالمية التي فاقمت من تدهور الأوضاع في إفريقيا، مع أن الجزائر بقيت متمسكة بخيار النيباد وتعمل على ترسيخه من خلال جهود عدة.

1- الدفع إلى استكمال إدماج النيباد في هياكل الإتحاد الأفريقي:

ظهرت الجزائر في أواخر سنة 2007 متشائمة بشأن وتيرة إدماج النيباد طبقا للقرارات المتخذة على مستوى القمة المنعقدة بالجزائر في نفس السنة، إذ صرح المسؤولون الجزائريون بأن "هذا المسار سجل تأخرا بدأت انعكاساته السلبية تتجلى على مستوى تنسيق العمل الجماعي في التعامل مع الشركاء في التنمية"[1]. وفي تصريح للسيد مساهل[2] فإن "هذا التأخر يعزى إلى عمل مواز ضد تيار إدماج النيباد"، مصرحا بضرورة حماية الخصوصية والاستقلالية في القرار الإفريقي، وحمايته من أي استعمال سياسوي وكل محاولة استغلال داخلية أو خارجية بغرض الضغط أو لغرض آخر غير الذي أنشأت من أجله".

ودعمت الجزائر العمل لأجل إيجاد لجنة الإتحاد الإفريقي الخاصة المكلفة بمتابعة مسار إدماج النيباد في مسارات الإتحاد الإفريقي، حيث اقترح الرئيس الجزائري مسارا لهذه اللجنة من خلال تعريف النيباد بـ"السلطة الجديدة التي يخول لها متابعة وتنفيذ البرامج في كافة القطاعات، وكجهة يخول لها الحديث باسم إفريقيا كمتعامل وحيد وموثوق تجاه الدول الإفريقية وشركاء التنمية"[3] ، مع حرصه على تبعيتها لهيئة الرؤساء المؤسسين للنيباد. ويضيف الرئيس الجزائري بأن النيباد يشكل النظرة الجديدة لإفريقيا قصد التكفل بترقية إطار اجتماعي واقتصادي إنمائي مدمج " .

وتصب هذه التعريفات في خانة واحدة هي أن تحويل النيباد إلى سلطة داخل هياكل الإتحاد الإفريقي من شأنه الإضطلاع بمهام ترقية التنمية الإقتصادية والإجتماعية في إفريقيا. وقد تحقق هذا بإنشاء وكالة للتعاون والتخطيط سنة 2010، حيث أعلن رئيس الجمهورية عن :"إنشاء وكالة للتعاون والتخطيط كمرحلة هامة في تنفيذ النيباد، وبالتالي تحقيق الانتقال الفعلي من مرحلة التحسيس إلى مرحلة تجسيد برامج إقليمية وقارية"[4] مع ملاحظة حرص الجانب الجزائري على"ضرورة تحديد مجال تدخلها وتفادي أي تداخل للاختصاصات مع الهياكل الأخرى للإتحاد الإفريقي معربا عن ضرورة استكمال عملية

---

[1]- **الرئيس بوتفليقة يبرز ضرورة استكمال مسار إدماج النيباد في الاتحاد الافريقي**، افريقيا -النيباد - قمة، السبت 02 فيفري، http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2967558

[2]- **مساهل: تجميد جولة الدوحة بمنظمة التجارة العالمية يضر بالقطاع الفلاحي الإفريقي**، افريقيا - تنمية – الجزائر، الثلاثاء 13 نوفمبر 2007. http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2263125

[3]- **الاجتماع على مستوى القمة للجنة الاتحاد الإفريقي يؤكد على توصيات قمة الجزائر**، الاتحاد الافريقي - النيباد - إجتماع ،الأربعاء 16 أفريل 2008. http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2588414

[4]- **انطلاق اشغال القمة ال12 لمنتدى الالية الافريقية للتقييم من قبل النظراء باديس ابابا**، الأحد 31 جانفي 2010. http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2588414

الإدماج"[1] ، وهو ما تم فعلا بمناسبة انعقاد القمة 22 للنيباد من خلال تحويل لجنة رؤساء الدول والحكومات المكلفة بتنفيذ النيباد إلى تسمية اللجنة التوجيهية لرؤساء الدول والحكومات وإعطائها صفة لجنة فرعية للإتحاد الإفريقي.

2- دخول الجزائر في مرحلة متقدمة من التكامل الإفريقي:

تعد هذه المرحلة نهائية إذ انطلقت الجزائر في الحديث عن البرامج الاقتصادية والاندماج القاري مع تدعيمها المطلق لوكالة التعاون والتخطيط من خلال دعوة الجزائر لكافة الدول الإفريقية بضرورة وضع كل المعطيات الوطنية في يد هذه الوكالة بغية القيام بدراسات ومشاريع جادة.

أ- العمل الجزائري من أجل تنظيم وتأطير العمل الإفريقي :

عمدت الجزائر وبعد سنة 2007 إلى طرح العديد من المواضيع على الساحة الإفريقية ذات العلاقة بالتنمية بداية من مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة مرورا بأزمة الغذاء وتدهور المناخ إلى الصناعة والتكنولوجيا والأزمة العالمية، وربطها بجهودها الذاتية لأجل إعطاء دفع للعمل الإفريقي المشترك وتوحيد الرؤى حول الاستراتيجيات ذات الألوية القصوى، وهو ما تم بالموازاة مع الجهود التي تبذلها من أجل إدماج النيباد في الإتحاد الإفريقي.

إن ما يمكن ملاحظته هو أن الطرف الجزائري سعى دائما إلى عمل إفريقي مشترك فعلي من خلال مخاطبة شركاء التنمية والعالم باسم إفريقيا، وليس باعتماد شراكات تجزيئية تخدم الأطراف الأجنبية أكثر مما تخدم إفريقيا، وهو ما تم الإفصاح عنه بمناسبة انعقاد الندوة الإفريقية حول التصنيع[2]، حيث انتقلت الجزائر من المناداة بالخصوصية إلى العمل الميداني من خلال إسماع صوت إفريقيا في المحافل الدولية فطالبت مثلا بمعاملة خاصة للدول التي لم تنضم بعد إلى منظمة التجارة العالمية وإعادة هيكلة المؤسسات الدولية. كما طالبت بإضفاء الطابع المؤسساتي على الحوار بين النيباد ومجموعة الثمانية، وهو ما يمكن إفريقيا من تطوير عملها من خلال الاعتماد على النفس[3]، و" المطالبة بأن تكون طرفا في صنع القرار على الصعيد الدولي سواء في إطار الأمم المتحدة أو على مستوى المؤسسات المالية الدولية"[4].

وقد ساهمت هذه الرؤية في بلورة العمل الإفريقي في إطار مؤسساتي كمنتدى الشراكة مع إفريقيا الذي يُرسّم التمثيل بأعضاء محددين سلفا في اجتماعات قمم مجموعة الثمانية، وتحضير أعمال الحيز

---

[1]- **انطلاق اشغال القمة ال12 لمنتدى الالية الافريقية للتقييم من قبل النظراء باديس ابابا**، الأحد 31 جانفي 2010، http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2588414

[2]- **النص الكامل لمداخلة الرئيس بوتفليقة حول التصنيع في إفريقيا**، إفريقيا - الاتحاد الافريقي - قمة، السبت 02 فيفري 2008

[3]- **الرئيس بوتفليقة يبرز أهمية اجتماع النيباد ويدعو الأفارقة إلى التنسيق فيما بينهم**، الأحد 01 فيفري 2009، http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2588414

[4]- **السيد مساهل: يجب أن تكون إفريقيا "طرفا" في صنع القرار على الصعيد الدولي** ، الثلاثاء 05 ماي 2009. http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2263125

المخصص لإفريقيا في هذا الإطار من خلال مجموعة 5+3، إذ اعتبرها الطرف الجزائري -بمناسبة انعقاد هذه المجموعة تحضيرا لقمة مجموعة الثمانية بلاكويلا-إيطاليا سنة -2010 "المرة الأولى التي شرع فيها في تحضير دقيق للقمة من خلال الخروج بوثيقة وقرار مشتركين"[1]، فهو على حد تعبير الرئيس الجزائري "تطورا مشجعا في طريق مأسسة المناهج الجديدة للتشاور والعمل الخاصة للمنتدى من أجل الشراكة مع إفريقيا ، مع احتفاظ الأخيرة بكامل صلاحياتها ووجاهتها"[2]. وقد سمحت هذه الآلية فعليا بتأطير العمل الإفريقي حيث أدى إلى التحضير لقمة كوبنهاغن حول التغيرات بشكل واحد المناخية وأعمال مجموعة العشرين حيث أشاد الرئيس الجزائري بهذا الوضع قائلا "إن الوعي على مستوى القارة الإفريقية أضحى حقيقة بحيث أنه يتعزز ويتهيكل يوما بعد يوم"[3].

ويجدر التذكير بأنه تم اعتماد المقترح الجزائري المتعلق بتوسيع تمثيل أفريقيا في مجلس إدارة منظمة العمل الدولية حيث دعا وزير العمل إثر انعقاد الدورة السابعة للجنة العمل والشؤون الإجتماعية للإتحاد الإفريقي إلى وجوب مواصلة بحث الآليات الفعالة التي تسمح ببناء اقتصاد إفريقي قوي قادر على تحقيق النمو في إطار الشراكة الجديدة لإفريقيا[4].

ب- نداء الجزائر للاندماج الاقتصادي في إفريقيا:

بعد الفراغ من إشكالية الإدماج التي استهلكت تسعة سنوات من الجهود الجزائرية بالإضافة إلى جهود دول إفريقية أخرى، بدت الجزائر وللمرة الأولى متحمسة للتطرق إلى موضوع الاندماج الاقتصادي الذي يقتضي بدوره أولويات وفواعل جديدة؛ حيث أبدى السيد عبد القادر مساهل تعاطيا غير مسبوقا مع قضية إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في هذه المساعي بالقول[5] "لقد اعتمدت إفريقيا مسعى مدمجا متعدد الأبعاد يقوم على مبادئ التملك والريادة والشراكة..إن النيباد منحت أهمية بالغة لإشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني وشركاء وطنيين آخرين لتجسيد مشاريعها وبرامجها العديدة تكرسه لقاءات واجتماعات المجالس الاقتصادية والاجتماعية والهيئات الممثلة لإفريقيا" ودعا إلى

---

[1]- **البلدان المبادرة بالنيباد تتطرق مع ممثل الرئيس الإيطالي إلى جدول أعمال قمة مجموعة ال8،** ،السبت 21 مارس 2009. http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2263125

[2]- **كلمة الرئيس بوتفليقة حول تعزيز الشراكة بين مجموعة الثمانية وافريقيا أمام لجنة تنفيذ النيباد،** الأربعاء 01 جويلية 2009. http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/1977270

[3]- **كلمة الرئيس بوتفليقة أمام المنتدى الثامن للآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، افريقيا -الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء -منتدى** السبت 02 فيفري 2008. **http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2263125**

[4]- **الإتحاد الإفريقي يصادق على مشروع القرار المقترح من الجزائر بتوسيع التمثيل الإفريقي في مجلس إدارة منظمة العمل الدولية،** الأحد 04 أكتوبر 2009. htt**p://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2588414**

[5]- **مساهل : افريقيا تبذل المزيد من الجهد للخروج من حالة التهميش** ،الخميس 25 فيفري 2010. http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2263125

"ضرورة تفتح أعضاء اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية على فضاءات أخرى، وتوسيع هذا التجمع حتى يصبح أكثر تمثيلا للقارة. "[1]

وتواصل الجزائر في توجيه عملية الإندماج نحو عمل متدرج يخضع للأولويات المحددة بمقتضى خطة العمل الإفريقية للاندماج التي تنقسم إلى أجلين: البعيد يمتد من 2010 إلى 2030، والمدى المتوسط ويمتد من 2010-إلى2015 وهو يرمي إلى تعبئة الموارد بإقامة شراكات وطنية، تهدف منه الجزائر إلى ترقية ودعم الإستثمارات بما "يعزز التقدم الذي حققته إفريقيا منذ انطلاق النيباد في مجال تحديد وتطبيق مقاربات وبرامج ذات بعد إقليمي في مختلف المجالات سيما المنشآت القاعدية وجهود تطوير القطاع الفلاحي"[2].

3- المطالب الجديدة للجزائر في إطار الاندماج الإقليمي:

إن الجزائر وفي هذا السياق الجديد، تحرص على حقها في لعب دورها والاستفادة من الإدماج القاري بحيث يكون في مستوى ما تقوم به لصالح إفريقيا. فبمناسبة الاحتفال بيوم إفريقيا الموافق لـ 27 ماي 2010 والمصادف للذكرى 47 لإنشاء منظمة الوحدة الإفريقية، نوهت الجزائر بتوجهها الأفريقاني الراجع إلى السنوات الأولى لإنشاء هذه المنظمة، كما نوه وزير الخارجية الجزائري السيد مراد مدلسي بالمشاريع التي التزمت الجزائر بتنفيذها تحت إشراف مباشر لرئيس الجمهورية، والمتمثلة في الطريق العابر للصحراء وأنبوب الغاز الرابط بين نيجيريا وأوروبا وخط الألياف البصرية. و أشار بعد أقل من أسبوع إلى أن "مشاكل القارة تظل في قلب انشغالات الجزائر التي حظيت بشرف تنسيق موقف وعمل إفريقيا عدة مرات في المحافل الدولية"[3] . "والدور الجزائري في تكوين الإطارات الأفريقية وتنظيم العديد من المهرجانات "[4] ليختم التقرير بمبادرة" الجزائر بمشاريع هيكلية ذات طابع شبه –إقليمي سيما مع البلدان المحيطة بها ..كدليل على التزام الجزائر بتجسيد أهداف النيباد ووضع أسس قوية لاندماج إقليمي وقاري"[5]. وهي رسائل ديبلوماسية تعبر عن الإرادة السياسية للجزائر المتوجهة نحو إفريقيا والتي تعمل على تعميق هذا الإنتماء من خلال دور تريد أن تلعبه في القارة. ولعل ما يختصر هذا التوجه هي المقاطع

---

[1]- **مساهل : افريقيا تبذل المزيد من الجهد للخروج من حالة التهميش،** الخميس 25 فيفري 2010. http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2263125

[2]- **اجتماع افريقيا-مجموعة ال8 : السيد مساهل يؤكد على دعم الاستثمارات في افريقيا،** الأحد 02 ماي 2010. http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=09/07/11/6103067

[3]- **السيد مساهل يؤكد التزام المشاركين في ندوة الجزائر بتطبيق الاتفاقيات الخاصة بمحاربة الارهاب،** الأحد 21 مارس 2010. http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2263125

[4]- المرجع نفسه.

[5]- **مساهل: الجزائر تمنح مساعدة غذائية بقيمة 10 ملايين دولار لفائدة ستة بلدان افريقية،** الأربعاء 02 جوان 2010. http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2263125

التالية من خطاب لرئيس الجمهورية وفيها يقول[1]: "يشكل الاندماج الجهوي للقارة الإفريقية الشغل الشاغل للإتحاد الإفريقي.. من أجل هذا العمل الجماعي صاغ القادة الأفارقة النيباد من حيث هي إستراتيجية للتنمية المستدامة لإدماج القارة الإفريقية ضمن الاقتصاد العالمي..ومسعى المجموعات الاقتصادية الجهوية يشكل لبنة أولى المراد منها أن تؤدي بعد أمد إلى إدماج القارة بأكملها " من "خلال إدماج مادي وإدماج سياسي"، ويؤكد في السياق ذاته عن الدور الذي يمكن أن تلعبه الجزائر بالنظر لموقعها بالقول : "..وبلادي الراغبة في الإدلاء بدلوها في جهود إدماج القارة الإفريقية، ماضية بكل عزم في تنفيذ استراسيجية تنموية وطنية تشجع ترقية مشاريع المنشآت القاعدية ذات التوجه الإدماجي"..."بما يكفل لها الاضطلاع على الوجه الأوفى بدور همزة وصل، الذي يؤهلها له موقعها الجغرافي المميز كجسر بين إفريقيا وأوروبا."

المطلب الثالث: النيباد آلية افريقية لـتأطير العمل مع الشركاء في تنمية إفريقيا:

شكك الكثيرون في قدرة النيباد وفعاليته ليكون برنامجا إفريقيا للتنمية، وحول هذه الشكوك صرح المسؤولون الجزائريون وعلى رأسهم رئيس الجمهورية في عديد المرات بنقيض ذلك. فمن وجهة نظر مجموعة الثمانية وباعتبارها تعبر عن مصالح متعددة وتتحمل التزامات مالية وسياسية لإنجاح هذه المبادرة باعتبارها شريك رئيسي بمقتضى نتائج قمة كانانسكيس Kananaskis 2002، فإنها لا يهمها إدماج النيباد في الإتحاد الإفريقي بقدر ما يهما تحقيق مصالح الدول في إطار المنافسة الفردية ، وعليه واجهت الدول المؤسسة للنيباد منذ سنة 2007 هذا الأمر، بالإضافة إلى المواصلة في طرح الانشغالات الأفريقية على مستويات دولية ، وهو ما يمكن متابعته من خلال مسار ومواقف السياسة الخارجية بهذا الشأن.

1- موقف الجزائر من تأثير الظروف الدولية الجديدة على جهود التنمية في أفريقيا:

إن الظروف الدولية المستجدة والمتمثلة خاصة في الأزمة الاقتصادية العالمية قد ألقت بظلالها على قمم مجموعة الثمانية منذ سنة 2007 وهو ما جعل الرئيس الجزائري يعلق على هذا الوضع بالنسبة لأفريقيا بأنه "يتميز ببيئة معادية سِمتها تراجع المساعدات العمومية من أجل التنمية واستمرار اختلالات الأسواق المالية الدولية علاوة على ندرة الاستثمارات"[2].

وفي نفس الوقت فإن الانتقادات حول الحوكمة في أفريقيا كانت مركزة وتدعو إلى التشكيك في فعالية النيباد من خلال تطرق ألمانيا لظاهرة الفساد في قمة هايلينجدام سنة 2007. وهو ما ردت عليه الجزائر

[1]- **كلمة الرئيس بوتفليقة حول موضوع الاندماج الإقليمي والقطاع الخاص والعلوم وتكنولوجيات الإعلام والاتصال**، الثلاثاء 30 نوفمبر 2010. http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2263125

[2]- **إفتتاح أشغال الدورة السابعة لقمة منتدى رؤساء دول وحكومات الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء بآكرا، افريقيا-ألية التقييم-قمة** ، الإثنين 02 جويلية 2007. http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=05/03/17/5457397

ضمنيا من خلال التأكيد على أن "آلية التقييم من طرف النظراء كفيلة بمعالجة قضايا الحوكمة في أفريقيا مع مراعاة المرحلة التي توجد فيها أفريقيا، إذ أنها تندرج في إطار مسار بناء مرحلة ما بعد النزاعات " [1]، ولا يمكن الحكم عليها في فترة قصيرة مع التعبير على "رفض النماذج المستوردة لآليات الحكم". وفي الوقت نفسه دعت الجزائر إلى ضرورة أخذ الأفارقة بزمام المبادرة والتنديد "بما تعتبره الجزائر انسدادا لجولة الدوحة من أجل تحرير التجارة الدولية في إطار منظمة التجارة العالمية واعتباره مضرا بالقطاع الفلاحي الأفريقي بسبب سياسة الدعم في البلدان المتقدمة[2].

وعبرت الجزائر بمناسبة انعقاد قمة اليابان –أفريقيا وقمة مجموعة الثمانية بهوكايدو-اليابان سنة 2008 عن هذه الانشغالات والدفاع عن النيباد باعتباره يصطدم بوضع إفريقي هش [3]، ينبغي بذل المزيد من الجهد من الدول الكبرى لمواجهته، وهو وضع يتميز بتصاعد ظاهرة الإرهاب والقرصنة في إفريقيا وتأثيرات الأزمة العالمية ، وأن النيباد يعبر عن الجهود الأفريقية الرامية إلى "ترافق التنمية مع تعزيز المؤسسات الإفريقية في مجال حفظ السلام"[4].

2- دعوة الجزائر إلى ضرورة تأطير العمل الإفريقي تجاه شركاء التنمية:

تجدر الملاحظة إلى أنه في وقت تعمل فيه الجزائر ودول أفريقية أخرى على إدماج النيباد في الإتحاد الأفريقي ومواجهة القضايا الأفريقية من خلال صوت موحد، بقيت الجزائر تندد باختفاء الطابع المؤسساتي على الحوار بين النيباد ومجموعة الثمانية[5] وتشدد على ضرورة التفكير في تدعيم هذا الحوار بآلية ثابتة ومدمجة.

تميزت المرحلة بين2007-2009 بتوتر في أداء شراكة إفريقيا –مجموعة الثمانية، وفي هذا طالبت الجزائر - وكما فعلت منذ 2005 - بضرورة اعتماد مبدأ الشراكات وليس الشراكة، من خلال التوجه نحو إطار العلاقات جنوب-جنوب، بشكل منفرد كما هو الحال مع الشراكة الصينية-الأفريقية والشراكة الكورية الجنوبية- الأفريقية والشراكة الهندية-الإفريقية وبشكل جماعي من خلال حركة عدم الإنحياز[6]

---

[1]- **رسالة الرئيس بوتفليقة للمنتدى السابع حول الحكم في إفريقيا،** السبت 27 أكتوبر 2007. http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2263125

[2]- **مساهل: تجميد جولة الدوحة بمنظمة التجارة العالمية يضر بالقطاع الفلاحي الإفريقي، افريقيا - تنمية - الجزائر** ، الثلاثاء 13 نوفمبر 2007. http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2263125

[3]- **الرئيس بوتفليقة : ازدهار إفريقيا يعني ازدهار شركائها،** الثلاثاء 08 جويلية 2008، http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=05/03/17/5457397

[4]- **السيد مساهل : بلدان مجموعة ال8 تبدي استعدادها لمرافقة افريقيا في تنميتها، إفريقيا - تنمية،** الأربعاء 14 نوفمبر 2007. http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2263125

[5]- **خبراء الدول المؤسسة للنيباد يبداون اجتماعهم بالجزائر،** النيباد ،الأربعاء 18 مارس 2009 . http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2967558

[6]- **السيد مساهل: يجب أن تكون إفريقيا "طرفا" في صنع القرار على الصعيد الدولي،**الجزائر -إفريقيا ،الثلاثاء 05 ماي 2009 . http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2263125

وفي هذا السياق فإن جهود توحيد ومأسسة الشراكة مع مجموعة الثمانية استمرت من قبل الجزائر من خلال التصريح بأن "إفريقيا تنظم نفسها و مع شركائها لمواجهة هذه الظواهر" [1] وهذا بمناسبة تنظيم إفريقيا لحضورها على مستوى مجموعة الثمانية في إطار مجموعة 5+3* ، إذ أعطى دفعا للسياسة الخارجية الجزائرية من خلال تذكير مجموعة الثمانية بأنها ينبغي عليها دعم ومرافقة القارة في جهودها التنموية في إطار شراكة رابح- رابح ".

إن هذا التأطير للعمل الإفريقي اعتبرته الجزائر نجاحا بحد ذاته، إذ يعتبر بأنه "يعزز الجهود الثنائية المبذولة بين الطرفين والتي تسير بتدرج نحو الأمام"[2] مبديا في الوقت ذاته المطالب المتعلقة بضرورة الأخذ بعين الاعتبار الوضع الإفريقي المتراجع على كل المستويات بسبب الأزمة العالمية وعلى ضرورة تطبيق نتائج قمة العشرين المنعقدة بلندن.

3- المنابر الدولية والجهود الأفريقية من أجل التنمية:

يتزامن هذا التواصل المتجدد مع مجموعة الثمانية مع العمل على مستويات أخرى حيث اغتنمت الجزائر فرصة انعقاد مؤتمر القاهرة بمناسبة الاجتماع غير الرسمي لوزراء تجارة الدول الإفريقية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية لتطالب بـ "ضرورة أن تتكلم هذه الدول الإفريقية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بصوت واحد لإفريقيا وأن يكون قويا يمثل المصالح الإفريقية ككل"[3] وكذلك على مستوى مجموعة العشرين حيث هي ممثلة بجنوب إفريقيا بصفته بلدا ناشئا pays émergeant وليس كبلد إفريقي[4] .

4- تطور الخطاب والعمل الجزائري دوليا بشأن قضايا التنمية في أفريقيا:

بدأ التوجه الإفريقي نحو تحقيق أهداف النيباد بصورة مركزة وتفصيلية على إثر انعقاد قمة مجموعة الثمانية بكندا سنة 2010 ، إذ عبرت الجزائر عن تمنياتها بأن تولي مجموعة الثمانية أهمية أكبر لأولويات إفريقيا في مجال السلم والأمن والمنشآت القاعدية والتربية ومكافحة الأمراض والمطالبة بتقييم متبادل للالتزامات[5]. وبهذا الشأن يظهر أن الجزائر أرادت أن تشكل فارقا مع الممثلين الآخرين لإفريقيا إذ بادرت

---

[1]- **كلمة الرئيس بوتفليقة خلال الحيز المخصص لإفريقيا من قبل قمة مجموعة الثمانية،** خطب السبت 11 جويلية 2009. http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/1977270

[2]- **كلمة الرئيس بوتفليقة خلال الحيز المخصص لإفريقيا من قبل قمة مجموعة الثمانية** ، مرجع سابق ذكره.

* مجموعة ال5 زائد3 تتكون من رؤساء الدول الإفريقية المبادرين بالنيباد من بينهم رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة و البلدان التي تولت رئاسة الاتحاد الإفريقي و لجنة تنفيذ النيباد و كذا مفوضية الاتحاد الإفريقي.

[3]- **جعبوب: مؤتمر القاهرة فرصة للاعتراض الصارم على النزعة الداعية لمراجعة بنود اتفاقية الدوحة،** الثلاثاء 03 نوفمبر 2009. http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=06/04/15/9934934

[4]- **مساهل : افريقيا تبذل المزيد من الجهد للخروج من حالة التهميش،** الخميس 25 فيفري 2010. http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2263125

[5]- **مساهل: تقييم الشراكة إفريقيا-مجموعة ال8 حدث مميز لقمة،** الأحد 27 جوان 2010. http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2004004

بـ"تقديم تقرير يتعلق بوثيقة من ثماني صفحات يلخص بشكل جيد ما قامت به في هذا الاتجاه ، وكذا أفكارها بخصوص تحسين الشراكة بين مجموعة الثمانية وإفريقيا، ومكانة إفريقيا في الحكامة العالمية"، وسجلت مطلبا بضرورة حضور إفريقيا ضمن هذه الحكامة ، وأن تكون ممثلة بشكل أفضل ضمن مسارات التفاوض واتخاذ القرارات وتنفيذها.

لقد كانت هذه المرحلة تتويجا للتوجه والخيار الجزائري نحو النيباد من خلال تحقيق الهدف الإدماجي الذي سطرته، كما ظهر إلحاق المستوى الوطني فعليا بالمستوى الإقليمي القاري ودون الإقليمي من خلال الانطلاق في بلورة توجه اندماجي اقتصادي جديد. ويتضح أن مرحلة مابين 2008 وبداية 2011 كانت مرحلة اختبار عسيرة للسياسة الخارجية في مجال معالجة التنمية بكل أبعادها الوطنية والإقليمية والدولية نظرا للمستجدات التي طغت على هذه المستويات.

خلاصة الفصل الثاني:

تمت معالجة المراحل الثلاثة السابقة وتتبع سلوك السياسة الخارجية الجزائرية باعتماد المقاربة النسقية لمعالجة المدخلات والمخرجات بحيث تعتبر كل مرحلة مؤدية بنتائجها إلى مرحلة أخرى تتميز عنها . كما تم اعتماد تحليل مركب من خلال التحليل الأفقي الذي يأخذ بعين الاعتبار مستويات التحليل المحلي والإقليمي والدولي إلى جانب التحليل العمودي لمعالجة النيباد في السياسة الخارجية الجزائرية من عدة جوانب تنظيمية اقتصادية وسياسية.

عملت السياسة الخارجية الجزائرية من خلال النيباد على إيجاد الظروف الدولية و الاقليمية المناسبة من أجل تحقيق انطلاقة صحيحة و أكيدة للتنمية الوطنية و كذلك في إفريقيا دون أن يتحقق ذلك بالضرورة، نظرا لـ :

- أولوية الأمن و الاستقرار التي طغت على المستوى المحلى الوطني.
- نقص الإرادة السياسة و الإجماع حول كيفية معالجة القضايا الإفريقية المشتركة على مستوى الاتحاد الإفريقي .
- اختلاف شركاء التنمية لإفريقيا في تفسير وثيقة النيباد مع تفسير الدول الإفريقية لهذه الأخيرة، حيث أن دول الشمال تسعى لتوجيه هذه الشراكة وفقا لمصالحها و نظرتها للتنمية، بينما تطالب بعض الدول الإفريقية المؤسسة للنيباد على غرار الجزائر إلى جعلها شراكة متوازنة تخدم الأولويات الإفريقية و وهو ما عرقل سيرورة النيباد .

ففي حين يظهر أن النيباد جاء لتحقيق التنمية في إفر يقيا إلا أن الواقع يبين أن الجزائر وظفت النيباد بما يخدم تصورها للقضايا الوطنية و الإفريقية المتمثلة في أولوية الأمن و الاستقرار قبل تجسيد التكامل الاقتصادي الإفريقي وفقا للبرامج المتضمنة في وثيقة النيباد .

إن هذه القراءة سمحت بتصنيف المعلومات وبالتعمق أكثر في فهم سلوك السياسة الخارجية الجزائرية واستنتاج قراءات ذات دلالة تفسيرية لهذا السلوك ونتائجه ستؤدي إلى التحليل والنقد العلمي للسياسة الخارجية الجزائرية في موضوع التنمية وهو ما سيتم التطرق إليه في الفصل الثالث

الفصل الثالث:

تفسير توجهات السياسة الخارجية الجزائرية من خلال النيباد.

يستدعي تفسير توجهات السياسة الخارجية من خلال النيباد الأخذ بعين الاعتبار مستويات التحليل المتمثلة الإقليمي والوطني والدولي، مع العمل على إسقاط مفاهيم مرتبطة بمقاربات ونظريات قادرة على تفسير المواقف والسلوك والأداء الجزائري ، حيث سيتم تحليل ذلك على المستوى القاري من خلال مقاربة التكامل والاندماج وعلى المستوى الدولي من خلال مقولات التبعية والمذهب الليبرالي، وعلى المستوى المحلي فإنه تم اعتماد بعض مقولات النظرية الواقعية.

المبحث الأول: تفسير نظريات الاندماج لعلاقة السياسة الخارجية الجزائرية بالنيباد :

إن أول ما يتبادر إلى الذهن عند الحديث عن النيباد هو العمل الإفريقي المشترك في مجال التنمية والذي ترى الجزائر أنه بالنسبة إليها خيار اندماجي.

المطلب الأول: التكامل بين الإقليمية والعالمية:

تظهر المدخلات والعوامل المصاحبة لميلاد النيباد أن الضغوط الخارجية الدولية والعالمية كانت قوية، بالقدر الذي فرضت فيه خيارات وتوجهات معينة على صانعي القرار الإفريقي، حيث جعلت هدفه الأساسي يتجه نحو الخروج من التهميش واللحاق بالعولمة(بالمفهوم اللبرالي للمصطلح) مع طغيان استعجال شركاء التنمية في إفريقيا لتحقيق أهداف الألفية للتنمية، والتسريع ببرامج الخوصصة وتقزيم دور الدولة من خلال إعطاء الأولوية للتجمعات الجهوية الاقتصادية المخطط لها سلفا بمقتضى اتفاقية ابوجا 1991. غير أنه في المقابل هناك ضعف في التفاهم على المستوى الإفريقي حول العمل المشترك، لأسباب داخلية للدول كالنزاعات والفقر واللااستقرار المؤسساتي...وغيرها.

وما يدعم هذا التحليل هو أن الأوراق الإفريقية المقدمة كمشاريع للتنمية في إفريقيا تختلف كثيرا من حيث الموضوع ومن حيث الهدف، إذ أن الورقة التي قدمتها جنوب إفريقيا والجزائر ونيجيريا والمعروفة بالمبادرة الجديدة لإفريقيا تتميز بطابع تحويلي للوضع الإفريقي، وترمي إلى إعادة النظر في العمل المشترك و ضرورة ملاءمته للظروف المستجدة على الساحة ، مغلبة بذلك العمل الإقليمي على الذوبان في العولمة، وذلك من أجل جعل إفريقيا قطبا متميزا على الساحة الدولية.

أما خطة العمل الثانية فتتعلق بـ "خطة أوميغا" التي قدمها الرئيس السنغالي عبد الله واد والتي تتميز كما تم ذكره في الفصل الأول بأنها ذات بعد اقتصادي بحت، ترمي إلى حشد الدعم الدولي والعالمي من أجل جعل إفريقيا قطبا اقتصاديا منفتحا على العالم بأسره، واستقطاب الاستثمارات ورؤوس الأموال وتشجيع الإستثمار الخاص، وتوفير الشروط الملائمة لذلك من طرف المجموعات الاقتصادية الفرعية المنضوية تحت المجموعة الإقتصادية الإقليمية.

أما على المستوى الداخلي للجزائر، فإن الوضع الداخلي لم يكن يتمتع بإمكانيات مادية ولا ظروف سياسية مواتية من أجل التأثير وبقوة بما يعبر عن المصالح الوطنية على الساحة الإفريقية، فهذه الهشاشة جعلت الجزائر في مفترق طرق لاختيار أي فضاء سيحتل الأولوية وله القدرة على تحقيق المصلحة الوطنية. ويبدو أن مساعي الدخول في الشراكة الأورومتوسطية هي التي استهلكت القدر الأكبر من جهود السياسة الخارجية الجزائرية من أجل إيجاد مخرج بأقل الأضرار، وبدرجة أقل كان هناك الخيار إفريقي الذي توج باستضافة الدورة 35 لمنظمة الوحدة الإفريقية سنة 1999- بعد جهود دبلوماسية منذ سنة 1996لتنظيم لقاء إفريقي ذا مستوى عالي، وهو ما أعطى دفعا جديدا للسياسة الخارجية الجزائرية في العمل لأجل بلورة فكرة الإتحاد الإفريقي بالموازاة مع فكرة النيباد حيث دعمت الجزائر المبادرة الجنوب إفريقية.

إن تتويج هذا العمل الإفريقي بمبادرة النيباد في شكلها النهائي والتي حظيت بقبول الدول الكبرى ،و دمج الخطتين الإفريقيتين ، بالإضافة إلى اعتماد برنامج الألفية للتنمية في ثناياه يبعث على القول بأنها مبادرة فضفاضة مترامية المعالم ومتناقضة في بعض الأحيان ومثالية في الحلول التي تقترحها ، لأن تطبيقها بالشكل الذي جاءت به يستلزم معجزة سياسية واقتصادية واجتماعية.

إن دخول النيباد حيز النفاذ شكل خيارا في السياسة الخارجية الجزائرية نظرا:

- لظهور فرصة وفضاء فعليين لممارسة السياسة الخارجية ،
- ظهور التزامات ينبغي على الجزائر تحمّلها وتطويعها بما يخدم المصلحة الوطنية و النظرة الجزائرية المتعلقة بالخصوصية الإفريقية، أي تفضيل الإقليمية على العالمية بالعمل من أجل التكامل والتنمية في إفريقيا وهو ما يعد خطا موجها للسياسة الخارجية من خلال النيباد.

فبالنظر للظروف الإقليمية والدولية الحرجة فإن الاتجاه الإقليمي الإفريقي للجزائر ينطلق مما قدمه ليون لندنبرج Leon Lindenberg كتعريف للتكامل بأنه " الحالة التي تجد الدول نفسها غير قادرة على أو عاجزة عن إدارة شؤونها الخارجية أو الداخلية الرئيسية باستقلال عن بعضها البعض، وتسعى بدلا من ذلك لاتخاذ قرارات مشتركة في هذه الشؤون أو تفوض أمرها لمؤسسة جديدة، وهو أيضا العملية التي من خلالها تقنع مجموعة من الفاعلين السياسيين في بلدان مختلفة بتغيير توقعاتهم أو أنشطتهم السياسية إلى مركز جديد"[1]

فالاعتماد المتبادل والذي يميز العولمة في إطار تجمعات إقليمية قوية، مقابل تشتت العمل الإفريقي وضعف القدرات الداخلية يجعل القادة السياسيين للدول المؤسسة للنيباد يعبرون عن هذا التوجه التكاملي،

[1]-عمر ابراهيم العفاس، **نظريات التكامل الدولي الإقليمي** (ليبيا، بنغازي: منشورات جامعة قار يونس، ط.1، 2008)، ص.ص. 36-37.

وعيًا بالظروف النسقية غير الملائمة للدول الإفريقية كل على حِدا . كما يمكن القول بأن النيباد لم يأت عن قناعة ذاتية للقادة الأفارقة بضرورة توحيد توقعاتهم وأنشطتهم السياسية، وهو ما يبرره الوقت الذي استلزمه النيباد من أجل أن يحظى بالقبول كآلية إفريقية.

أما بخصوص تفسير الانفتاح الجزائري على العالم بشأن التنمية من خلال النيباد، فإن بوكالا D.J.Puchala يقدم تعريفا للتكامل بهذا الشأن مفاده أن "التكامل هو مسار ينتج ويساند نظام التوافقية على المستوى الدولي"[1] ويعتبر النظام الدولي بالنسبة لبوكالا "هو ذلك النظام الذي يجد فيه الفاعلون سهولة في تناغم مصالحهم وتسوية خلافاتهم وتحديد مكافآت متبادلة لتفاعلاتهم."[2]

إن الجزائر تعبر في كل مرة عن النظام والتعاون الدولي بل وتطالب به، فالنيباد شكّل ويشكل أداة للتعبير عن ذات الموقف على كل المستويات، في المنظمات الدولية أو على مستوى التحالفات والتكتلات الدولية وهي مواقف تم تسجيلها في الفصل الثاني من الدراسة منذ بداية العمل بالنيباد .

أما بخصوص مأسسة النيباد الذي عملت الجزائر على تفعيله فإنه يكون ملائما وضعه في تعريف جون دي فيري باعتباره: " عملية لصياغة وتطوير المؤسسات التي يتم من خلالها توزيع مجموعة قيم محددة بشكل سلطوي على مجموعة من الفاعلين أو الوحدات السياسية "[3]. فالمأسسة وإن كانت ذات بعد أكبر من أجل تنظيم عمل الدول الإفريقية في إطار وحدات سياسية مستقلة داخل الإتحاد الإفريقي، فالجزائر تقترب إلى هذا المفهوم من خلال تعريفها للنيباد كما تم الإشارة إليه في المرحلة الثالثة بأنه "سلطة للتخطيط والتنسيق في المجال الاقتصادي والاجتماعي الإفريقي".

المطلب الثاني: خيار السياسة الخارجية الجزائرية في طريقة تنظيم العمل الإفريقي المشترك:

إن عملية المرور من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الإتحاد الإفريقي كان له أثر على سلوك السياسة الخارجية الجزائرية من خلال النيباد ، إذ أن الاختلاف حول طريقة تدعيم العمل الإفريقي المشترك كان بارزا بين من يدعو إلى الإبقاء على منظمة الوحدة الإفريقية كما هي ذات طابع إداري تشاوري لا أكثر، ومن يدعو إلى إعطاء دفع من خلال اعتماد طريقة عمل براغماتية ، أي إعطاء الأولوية لقطاعات معينة وعلى رأسها الأمن والسلم وبدرجة أقل العامل السياسي من خلال آليات غير ملزمة لتوحيد معايير الحكم في إفريقيا، والعامل الاقتصادي والاجتماعي من خلال النيباد وهذه تعبر عن وجهات نظر مختلفة كل منها مستقاة من تجربة تكاملية معينة تأخذ إما المسار الفدرالي أو الوظيفي.

---

[1]- عمر ابراهيم العفاس، **مرجع سابق** ، ص.37.

[2]- **المرجع نفسه**، ص. 38.

[3]-**المرجع نفسه**، ص.38.

ودون الولوج إلى النقاشات النظرية، فإن السياسة الخارجية الجزائرية فضلت العمل من خلال الوظيفية بدعمها لخيار الإتحاد الإفريقي، وهو ما يظهره تمسكها من جهة بمبدأ السيادة الوطنية ومن جهة أخرى بالعمل التدريجي ذي البعد الاندماجي اقتصاديا و بعد تعاوني ثم تعاضدي أمنيا .

إن هذا التوجه لقي قبولا مبدئيا لدى الدول الإفريقية من خلال استحداث الإتحاد الأفريقي في جويلية 2002 ، لكن لم تَلق مختلف الهيئات الوظيفية نفس الترحيب؛ فإذا كانت مفوضية السلم والأمن الإفريقية والتي تسير بخطى ثابتة لها ما يبررها، نظرا للدعم الدولي الذي تلقاه لأنه متعلق مباشرة بالأمن والاستقرار الدولي مع ارتباطه بمصالح الدول الكبرى ، فإن آلية التقييم من طرف النظراء لم تلق كامل القبول وكذلك النيباد الذي لم يتم إدماجه في هياكل الإتحاد الإفريقي إلا بين سنتي 2010 و2011 .

إن تمسك الجزائر بالخيار الإفريقي كفضاء لاندماجها وتمسكها بالمنظور الوظيفي، جعل جهود السياسة الخارجية مركزة بصفة قصوى على العمل من أجل إدماج النيباد في هياكل الإتحاد الإفريقي؛ كخطوة ضرورية لاستكمال البناء الإفريقي وخاصة منذ سنة 2005 كما تم توضيحه في الفصل الثاني من الدراسة.

المطلب الثالث : الجزائر وأولويات التكامل الإقليمي الإفريقي:

إن الحديث عن التكامل الوظيفي في مجال التنمية في إفريقيا يحيل إلى ضرورة فهم الوضع الذي يوجد فيه النيباد كمسار process تكاملي يأخذ مدى زمنيا، ويستلزم شروطا مبدئية يجب تحقيقها قبل المرور إلى تحديد الخيارات المتعلقة بنوع التكامل . ويرى بريجينسكي أن أهم متطلبات الأساسية والضرورية لتنفيذ مشاريع التكامل الدولي تتمثل في:[1]

1-التماثل الإجتماعي : ويقصد به ضرورة توافر توجهات فوق قومية مشتركة لدى أطراف هذه العملية. وقد يكون هناك خلاف حول الحد الأدنى من التماثل الاجتماعي الذي يلزم كشرط مسبق للتكامل و لا يمكن التنازل عنها .

2- القيم المشتركة: وبخاصة بين النخب ، وقد يتحقق هذا العامل من خلال اعتناق مبدأ الديمقراطية أو بالاعتقاد بوجود بعض التهديدات الخارجية أو بالانسجام الفكري.

3- المنافع المتبادلة: وهي التي تساعد الدول ضمن سيادتها القومية على تحصيل المنافع على أساس متبادل ، فإن الدول تتردد في الارتباط بعمليات تكاملية مقيدة لسلطاتها في المجالات التي تهم مصالحها .

[1]- ليا عادل، **الدولة الحديثة لمواجهة العولمة الليبرالية** (لبنان، طرابلس: المؤسسة الحديثة للكتاب، 2008) ، ص.ص. 127-129.

4- المؤثرات الخارجية: وهي دوافع الأطراف التي تتأثر بها للدخول في عملية التكامل، وقد يتمثل التأثير الخارجي في التهديدات العدوانية ضد هذه الأطراف، أو في الشعور بالتهديد الاقتصادي الخارجي .

وبالعودة إلى التطور الزمني للسياسة الخارجية الجزائرية باتجاه النيباد والذي شمل ثلاثة مراحل - تم التطرق إليها في الفصل الثاني من الدراسة - فإن هذه الشروط المبدئية للتكامل متوفرة في السلوك والمواقف الجزائرية تجاه النيباد، وإن بدرجات متفاوتة كما يلي:

- إن الطابع التنظيمي الذي كان طاغيا على عمل منظمة الوحدة الإفريقية وبالإضافة إلى التشتت الذي ميزها طيلة سنوات التسعينيات من القرن الماضي ، جعل الأولوية القصوى للدول الإفريقية وعلى الأقل لدى الجزائر - كما تمت الإشارة إليه في المرحلة الأولى- والمتعلقة بحفظ السيادة الوطنية من التدخل الخارجي، يؤدي إلى القول بأن الإحساس بالتهديد الاقتصادي الذي تشكله المؤسسات المالية الدولية ، ونوادي باريس ولندن كان من أسباب تفكير الجزائر في الذهاب إلى النيباد، والدخول في الوقت نفسه في الشراكة الأورومتوسطية، وحتى التفكير في الانضمام إلى المنظمة الدولية للفرنكوفونية؛ كخيارات يمكن أن تحد نسبيا من هذه التهديدات، فالمؤثرات الخارجية كانت هي السبب الأول الدافع إلى الدخول في النيباد.
- إن ثاني خاصية تميز النيباد هو وجود توجه وتشارك في القيم خاصة بين النخب الحاكمة ؛ وهذا التشارك - وكما تمت الإشارة إليه- لم يكن اعتقادا ذاتيا بضرورة الذهاب إلى تكامل، ولكن هو الاعتقاد المشترك بوجود بعض التهديدات الخارجية ؛ ثم يأتي عامل الانسجام الفكري بينهم في تصور العمل الإفريقي المشترك.

ففي المرحلة الأولى كانت هناك عدة خيارات للجزائر للذهاب في عمليات تكاملية؛ لكن في المرحلة الثانية تَبيّن أن الخيار الأقوى الذي أصبح مطروحا وسخرت له السياسة الخارجية حيزا أكبر من اهتمامها هو النيباد؛ لأنه يحقق منافع متبادلة أكبر تساعد الدولة في صيانة سيادتها القومية. فالوضع الداخلي وطبيعة النظام القائم في الجزائر ينسجم أكثر مع الوضع الإفريقي ويحقق المصالح نسبيا، ويخدم رؤيتها بالمقارنة مع الشراكة الأورومتوسطية، التي تتميز بالمشروطية السياسية ، أو التكامل المغاربي المتعثر الذي لا يتوفر على إرادة سياسية مشتركة.

- أما التماثل الاجتماعي الذي طرحه بريجينسكي فيظهر من خلال توافق النخب الحاكمة حول التهديدات الخارجية التي يتعرضون إليها ، والنظرة المتقاربة بشأن تحسين العمل الإفريقي المشترك من منظور وظيفي تخصّصي دون أن يتجاوز ذلك الطابع السلطوي لاتخاذ القرار وتوجيه عمليات التكامل ، و دون اعتبار لدور الفاعلين الآخرين على المستوى القومي والفوق-

قومي . فبالنسبة للجزائر قد بدأت في الحديث عن ضرورة تفعيل المجتمع المدني والقطاع الاقتصادي الخاص منذ سنة 2008 .

المطلب الرابع: الخيارات التكاملية للجزائر من خلال النيباد:

يأخذ مفهوم التنمية أبعادا ثلاثة متكاملة وهي البعد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فعملية التكامل الإقليمي تستلزم الأخذ بعين الاعتبار هذه الأبعاد على مستوى المواضيع المطروحة والفواعل التي تضطلع بذلك .

1- موقف الجزائر من التكامل الاقتصادي في إطار النيباد:

"يعتبر التكامل الاقتصادي الإقليمي مفهوما مركبا يستدعي الاقتصاد الانتقالي لدى الدول الإقليمية، والذي يتضمن اعتبارين اثنين هما الرفاهية والاعتماد المتبادل، فدرجة الحماية قد تخلق اقتصادا انتقاليا بين مجموعة الدول في معنى زيادة اعتمادهم المتبادل على بعضهم في التجارة أو في تدفق عناصر الإنتاج. فالحماية هنا ضرورية ومبدئية لتجنيب دول الإقليم الذوبان في دائرة الاقتصاد العالمي أو في فضاء اقتصادي انتقالي جزئي آخر". [1]

اما الرفاهية فإن نموذج باليسا Balessa الذي يعتمد على معايير كمية محددة من خلال التركيز على عنصر الأسعار لتحديد درجة التكامل الاقتصادي فهو مستبعد إدراجه في تحليل الأداء الجزائري بهذا الشأن، بسبب المستوى الضعيف الذي يتميز به التبادل التجاري والاقتصادي مع الدول الإفريقية .

و بالنسبة للأداء الجزائري في مجال التكامل الاقتصادي الإفريقي فإنه يمكن استنتاج ما يلي:

- قبول الجزائر مبدئيا لفكرة الاندماج، وذلك ما يظهر من اضطلاعها واهتمامها بالتكامل في إفريقيا من خلال النيباد.

- تتفادى الجزائر ومن خلال الإطلاع على كافة الخطابات والنشاطات والتقارير المتعلقة بالنيباد التطرق إلى الإندماجات الفرعية الإقليمية إلا بالقدر الذي تعبّر فيه على قبولها مبدئيا بالفكرة في إطار التكامل المغاربي. وهي تعبر باستمرار عن تمسكها وعملها على تحقيقه لكن نلمس من خلال تحليل الخطابات المتعلقة بالاندماج الاقتصادي في إفريقيا أن الجزائر تتفادى الحديث عن هذا الموضوع .

في الواقع وحسب ما تم الإطلاع عليه في وزارة الشؤون الخارجية *، فإن فكرة الاندماجات الفرعية تخضع لاعتبارات الواقع. فبالرغم من وجود مكتب خاص مكلف بذلك في مديرية الشؤون الإفريقية ، إلا أنه يبقى هدفا بعيد المنال ولا يمكن تحقيقه في المدى المنظور. حيث أنه تم على المستوى الإفريقي

[1]- عمر ابراهيم العفاس، **مرجع سابق**، ص. 40.

التوصل إلى تقليص عدد الإندماجات الفرعية إلى ثمانية وفي انتظار تقليصها إلى خمس مجموعات لتفادي التداخل بصفة تامة، فإن الاندماج الفرعي الخاص بأفريقيا الشمالية (اتحاد المغرب العربي) يوجد في ذيل الترتيب من حيث النتائج المتوصل إليها .

وفيما يتعلق بالبنى التحتية والمنشآت القاعدية البينية فإن الجزائر تعمل من أجل ذلك من خلال المشاريع الثلاثة المذكورة في الفصل الثاني من الدراسة، وتعتبرها كما تم ذكره ذات أولوية بالنسبة للجزائر في إطار تنفيذ برامج النيباد ، حيث أنه ومنذ سنة 2009 وبعد تحقق أهداف مأسسة النيباد، أصبحت الجزائر تتحدث عن الاندماج والتكامل الاقتصادي، وتدفع باتجاه إعطاء الأولوية للمنشآت القاعدية البينية كأولوية في إفريقيا. فمن جهة يفهم هذا على أن الجزائر تدفع باتجاه خلق الشروط الأولية ذات الطابع الإنتاجي لتحقيق التكامل الاقتصادي ؛ أي الظروف المؤهلة لتحقيق تدفق عناصر الإنتاج، ومن جهة أخرى يفهم أن هذا التركيز على المنشآت القاعدية باتجاه دول جنوب الصحراء يرمي إلى عدم استبعاد الجزائر من عملية التكامل الاقتصادي الإفريقي، في انتظار إيجاد الظروف السياسية الملائمة لتكامل اقتصادي مغاربي.

2- التكامل السياسي :

"يعرَّف التكامل السياسي من قبل جاكوب Jacob وتوني Teune بأنه عملية تتضمن علاقة الجماعة أو شعور الهوية والإدراك الذاتي[1]. أما جوزيف ناي Nye فقد أوضح في متناول تعريفه للتكامل السياسي أن هناك عدة مظاهر متضمنة في المفهوم الذي طرحه عن الدولة الإنتقالية "أي الإنتقال من حالات جزئية إلى حالات تكاملية ؛وتكمن تلك المظاهر[2] في :

1- ضرورة وجود بناء مؤسساتي على الأقل في شكل ابتدائي ،
2- وجود اعتماد متبادل في عملية تشكيل وخلق السياسة ،
3- وجود حس متبادل بلانتماء والهوية الذاتية .

إنه ومن خلال مدخلات المرحلة الأولى نجد أن كل هذه الظروف متوافرة، فالبناء المؤسساتي البدائي موجود، متمثلا في منظمة الوحدة الإفريقية وبعدها الاتحاد الإفريقي أو حتى هيئة مكلفة بمتابعة النيباد، وهو ما يسمح بظهور المظهر الثاني المتمثل في تنسيق العمل الجماعي داخل هيئة النيباد، والتي تتخذ فيه القرارات إما لتوجيه النيباد نحو بلورةٍ أحسن للأفكار التي يحملها، أو نحو إدماجه في هيئة الإتحاد الإفريقي أو نحو شركاء التنمية من خلال إثراء وبلورة المجموعة التي لها الحق في المشاركة في تمثيل

*- بمناسبة التربص الميداني الذي قام به صاحب هذه الدراسة على مستوى وزارة الخارجية الجزائرية.

[1]- عمر ابراهيم العفاس، **مرجع سابق** ، ص.48.

[2]- المكان نفسه.

إفريقيا. وكل هذه الاتجاهات يظهر فيها إحساس متميز أو إدراك ذاتي وحس متبادل للانتماء لمجموعة واحدة كفيلة بأن تنقل وتهتم بالانشغالات الإفريقية.

لعبت الجزائر دورا مهما في الوصول لتنظيم هذا المستوى وتحقيق هذه المظاهر كلها، إذ تم التطرق إلى عملها من أجل مأسسة النيباد وبلورة أفكاره وتطوير كيفية العمل في نسق جماعي منظم. كما تمت ملاحظة دفاعها على ضرورة ترسيم العمل مع مجموعة الثمانية من خلال إيجاد مجموعة 5+3 وكذلك إيجاد فكرة ما تطلق عليه الجزائر بالشراكات الإستراتيجية مع أقطاب التنمية في العالم.

وقد طرح جوزيف ناي أربعة نماذج للتكامل السياسي [1] سنحلل من خلالها الأداء الجزائري وهي:

1- **التكامل المؤسساتي :** والسؤال الذي يطرحه هذا النوع من التكامل هو ذلك الذي يتجه نحو أهمية المنظمات الدولية في حد ذاتها، بمعنى أنه كيف يمكن خلق مؤسسات قوية تؤثر على التفاعلات الكبرى للتكامل الإقتصادي ؟

ومن خلال تتبع الأداء الجزائري عبر المراحل الثلاثة نجد أن الجزائر تعمل من أجل بلورة معظم هذه التكاملات بما يدعم رؤيتها الاندماجية، حيث رأينا أنه رغم ضعف الإرادة لدى الكثير من الدول الإفريقية في العمل المشترك يبقى صانع القرار الجزائري يستمد هذا الاندفاع نحو العمل الإفريقي من ثوابت وتاريخ السياسة الخارجية الجزائرية، ويعمل على تحيينه من خلال تطوير المطالب وآليات العمل بما يتوافق مع الظروف النسقية. فالأداء الجزائري بهذا الشأن يوافق مقولة الوظيفيين الجدد بأن "المؤسسات السياسية قادرة على ترجمة الإيديولوجيات إلى قوانين"[2]

2- **التكامل في السياسات :** يتجه الاهتمام هنا إلى معرفة المدى الذي يوضح أن الأفعال التي تقوم بها مجموعة من الدول يبرز كأفعال تقوم بها مجموعة واحدة، وذلك فيما يتعلق بصنع القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية والسياسة الداخلية المحلية والتي أطلق عليها ليون لندنبرج التقسيم السياسي للعمل[3]

.

إن هذا النوع من التكامل لم يَرْقَ إليه الأداء الجزائري، باعتبار أن كل الجهود طيلة هذه الفترة كانت مركزة على إدماج النيباد وبلورة برامجه. وكل ما يمكن الإشارة إليه بهذا الخصوص أن الجزائر حرصت على تحضير المواضيع المرتبطة بالتنمية والمتعلقة على سبيل المثال بالبيئة والصناعة والتكنولوجيا والموارد البشرية، حرصا منها على إيجاد توافق بشأن هذه القضايا.

كما يمكن الإشارة إلى الجهود المبذولة في تطوير آلية التقييم من طرف النظراء التي تجسد أكثر هذا النوع من التكامل، بل تدعو الجزائر إلى تطوير وتحيين آلياتها بما ينسجم مع المستجدات. وفي هذه

---

[1]- عمر ابراهيم العفاس، **مرجع سابق** ، ص.48-63.

[2]- **المرجع نفسه**، ص.49.

[3]- **المرجع نفسه** ، ص.53.

النقطة بالذات فإن المسؤولين الجزائريين يُذكرون دائما بأنه وللمرة الأولى تقبل الجزائر طوعا برقابة خارجية على أدائها السياسي.

3- **التكامل في المواقف** : فمفهوم التكامل السياسي هو المدى الذي لا يتفاعل فيه فقط مجموعة من الأفراد ويشاركون في المؤسسات التي يقيمونها، ولكن يتعلق أيضا بالمدى الذي من خلاله يتمكنون من تطوير حس الهوية المشتركة والالتزام المشترك . وهو ما يبدو أكثر وضوحا من خلال ما تم القيام به في إطار النيباد. وقد رأينا في كل المراحل الثلاثة تمسك الجزائر بهذا النوع من التكامل من خلال الدعوة إلى ضرورة التعبير على مصالح إفريقيا بشكل موحد باتجاه مختلف فواعل النسق الدولي.

4- **مفهوم الجماعة الآمنة** والتي مؤداها هو معرفة اتجاه العلاقة بين وحدات هذه الجماعة؛ هل هو اتجاه تعاوني أم نزاعي؟

فالاتجاه الجزائري بشأن النيباد يبينه تمسكها على مدى المراحل الثلاثة بربط النيباد بضرورة توفير جو آمن يخدم وضع أسس لتنمية دائمة ومستدامة، فإن كان العمل الإفريقي متميزا بالتخصص الوظيفي إلا أن الجزائر لا تنفك تقوم بعلاقة بين النزاعات ثم الإرهاب ثم تفرعات الإرهاب (الجريمة المنظمة العابرة للدول)من جهة، وبين النيباد التي تهدف على المدى البعيد إلى إلغاء هذه المظاهر وجعل إفريقيا فضاءا للازدهار والتنمية وليس أرضية للنزاعات والأزمات.

المطلب الخامس : نقد الإتجاه التكاملي في السياسة الخارجية الجزائرية:

إن ما يمكن أن تنقد به السياسة الخارجية الجزائرية بهذا الشأن هو نفسه الذي يُنقد به النيباد بشكل عام، وذلك من خلال المقاربة الاتصالية للتكامل أو ما يسميه كارل دويتش وإرنست هاس بالجماعة السياسية.

يعرف كارل دويتش Karl Deutsch الجماعة السياسية بأنها "الحالة التي تتحقق فيها درجة مناسبة من الاعتماد المتبادل بين المجتمعات سواءا كان ذلك الاعتماد مدركا أم غير مدرك من قبل الحكومات و الأفراد"[1]. كما يعرفها ارنست هاس Hass بأنها: "الحالة التي توجه فيها مجموعات من الأفراد ولاء لمؤسساتهم السياسية أكثر من سلطة سياسية أخرى، وذلك في فترة محددة زمنيا وفي مساحة محددة جغرافيا ، وتتوفر فيها مقومات تربط بين العمل القومي والعمل الفوق قومي، سواءا التنظيم أو الإيمان بفكرة أو قاعدة إيديولوجية مشتركة أو القبول بقواعد قانونية تقرها المجموعة الفوق- قومية"[2].

إن ما يطرحه على العموم هؤلاء المفكرون هو قضية العلاقة بين السلطات الرسمية لكل وحدة على حدى مع مجتمعها عند بلورة أي مشروع تكاملي إقليمي، ثم العلاقة بين البنى الرسمية الفوق- قومية مع البنى

---

[1]- عمر ابراهيم العفاس، **مرجع سابق**، ص.61.

[2]- **المكان نفسه**.

الاجتماعية فوق- قومية ،التي يجب أن تؤدي دورا مهما في العملية التكاملية بما يخدم تجذرها وديمومتها ونجاحها.

فالملاحظ أن النيباد هو مشروع نخبوي وسلطوي بامتياز، بل أكثر من ذلك هو مشروع لرؤساء الدول الخمس المؤسسة له ولم يكن بالنسبة للجزائر وعلى طول هذه المدة محل دراسة أو مشاورات مع البنى الاجتماعية الداخلية. بالإضافة إلى ذلك فإن نسبة الوعي الاجتماعي بالنيباد تكاد تكون منعدمة وهو ما يرهن كل العمل المبذول لحد الآن؛ لأنه مرتبط بمجموعة ضيقة في السلطة وحتى ببقاء الشخص الذي ساهم في تأسيسه (رئيس الجمهورية) وهو ما يطرح مفارقة كبيرة ومأزقا قد تكون تداعياته كبيرة على المصلحة الوطنية وعلى العملية التكاملية ككل .

ويلاحظ أن صانعي القرار في السياسة الخارجية الجزائرية أدركوا دور وشرط الجماعة السياسية في العملية التكاملية، من خلال الدعوات- التي لا تكاد تكون مسموعة- من أجل إدماج فعاليات المجتمع المدني والقطاع الخاص في تنفيذ برامج النيباد، لكن ذلك يبقى محدودا جدا لأنه لا يتماشى مع الوضع القاري الداخلي لمعظم الدول الإفريقية من خلال علاقة السلطة – المجتمع، وسيأخذ وقتا كبيرا من أجل إقناع المجتمع بجدوى هذه العملية التكاملية ومن ثمة المساهمة فيها .

فالتفسير عبر ثلاثة مراحل المعتمد في الدراسة ، يبين أن مدخلات المرحلة الثانية المتمثلة في وجود استقرار نسبي على المستوى الداخلي سياسيا واقتصاديا وحتى اجتماعيا من خلال التفاف المجتمع حول برنامج رئيس الجمهورية في العهدة الثانية هو ما كان سيسمح (كعملية تغذية استرجاعية) بأخذ عصرنة المجتمع بكل فعالياته وإدماجه في صناعة القرار الوطني والمشاركة في الحياة العامة، وبالتالي ما كان سيقوي خيار النيباد -المفضل على الخيارات التكاملية الأخرى- ويجعل المجتمع يتدرب ويأخذ الوقت الكافي لتعلم المشاركة في عملية تكاملية ذات أبعاد استراتيجية ، وهو ما كان سيضمن الولاء الوطني بشكل أفضل ويحسن من الشعور بالمصير المشترك والإدراك الذاتي بجدوى الإنتماء الإفريقي.

إن التطرق إلى تحليل أداء السياسة الخارجية على المستوى الإفريقي من خلال النيباد من منظور تكاملي يحيلنا إلى استنتاج وفهم الظروف الإقليمية التي كانت تعمل فيها، والاتجاهات التي أخذتها متمثلة في التوجه الأفريقي التكاملي للجزائر والذي يتمثل في تفضيل الإقليمية الوظيفية، والأولويات التي عملت عليها السياسة الخارجية بهذا الشأن والمتمثلة في البعد السياسي للتكامل ثم بدرجة أقل التكامل الإقتصادي، رغم أن الجزائر لم تأخذ بمتطلبات الجماعة السياسية كضرورة من أجل إيجاد عملية تكاملية متجذرة في المجتمع.

المبحث الثاني: تقييم تفاعل السياسة الخارجية مع المستوى الدولي من خلال أدائها في النيباد:

يظهر من خلال تحليل المراحل الثلاثة المعتمدة في البحث، بأن الجزائر تعاملت مع الوضع والنسق الدولي من زوايا مختلفة ، سواء أتعلق الأمر بالجانب الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي. فإذا

ما اعتبرنا السياسة الخارجية فعل ورد فعل للدولة باتجاه العالم الخارجي، فإن تحليل الأداء سيكون ذا شقين غير منفصلين في الواقع ولكن ضرورة البحث تقتضي ذلك. فالشق الأول هو منظور تبعية القرار الجزائري للنظام العالمي، ويتمثل الشق الثاني في المنظور الليبرالي باعتبار تعامل الجزائر مع هذا النظام.

المطلب الأول: مكامن التبعية في أداء السياسة الخارجية الجزائرية ضمن النيباد:

طرحت مقاربات التبعية مع الماركسيين الجدد لتحليل الامبريالية من المحيط وليس من المركز فقط وذلك لتفسير أسس العلاقات الدولية. فأسباب التخلف في دول العالم الثالث لا تكمن في بنياتها الداخلية وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية، وإنما في وجودها داخل منظومة عالمية يحكمها استغلال المراكز للمحيط. فالمركز هو النواة الأساسية في النظام الرأسمالي حيث تتحدد مصالح الدول الصناعية المتطورة والشركات عبر قومية، أما الأطراف فهي تتشكل من الدول والشعوب المستغَلة في العالم الثالث.[1]

إن ما يميز العلاقات الدولية الاقتصادية هو التمايز الموجود بين الشمال الغني والجنوب الفقير والتابع. وتعبّر النيباد عن هذا المفهوم بل وتعمقه لما تتطرق إلى حالة التهميش التي تعانيها إفريقيا، ومن خلال وثيقتها التي اعتمدت حلولا ذات طابع ليبرالي تبرهن على تبعيتها للنموذج الغربي للتنمية، فما موقع الجزائر من هذه الحالة ؟

1- الجزائر والمقولات العامة للتبعية:

تستنكر الجزائر هذه التبعية خاصة بعد سنة 2006 بعد أن حاولت أن تكون في مركز المحيط باتجاه الدول الصناعية الكبرى ؛ فرفض المقاربة التنموية لبلدان الشمال المعتمدة على المنافع الاقتصادية المباشرة والخوصصة واشترط احترام حقوق الإنسان وتحقيق الحكم الراشد في إفريقيا بالمعايير الغربية، شكل سببا كافيا للجزائر بعدم قبول هذا الدور في مركز المحيط.

"فتحليل التراكم على الصعيد العالمي يكشف أن هذا التراكم يجري دائما لصالح المركز. فليست البلدان المتطورة هي التي تقدم رؤوس الأموال إلى البلدان المتخلفة بل العكس صحيح .إن هذا يفسر احتجاز البلدان الأخيرة، ويفسر نمو التخلف وينجم عن ذلك أن النمو ليس ممكنا إلا شرط أن تتمكن هذه الأطراف من الخروج من السوق العالمية "[2]

ولهذا كان توجه الجزائر نحو الدول الصاعدة من أجل البحث عن شراكة عادلة مدعما في الحقيقة باستعادة الجزائر لقدراتها المالية، وتقييمها له كحافز كاف للعودة إلى ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية المتمثلة في مناهضة أشكال الاستعمار الجديد من خلال سعيها لتجديد حركة عدم الإنحياز. ومن هنا تفهم مطالبة

[1]- ليا عادل، **مرجع سابق** ، ص.172.

[2]- **المرجع نفسه**، ص.172.

الجزائر ودول أخرى بتشجيع أسباب وشروط تنمية فعلية في أفريقيا قبل المرور إلى عمليات الاندماج الإقتصادي التي يمكن تداركها مع الزمن، فالغرض الأساسي للنيباد في مرحلة أولى هو إدماجه في الإتحاد الأفريقي ليكون مجلسا اقتصاديا واجتماعيا لإفريقيا، وإنضاج أفكاره بما يخدم هذا المسعى، وبما يكفل الخصوصية الإفريقية ومسعاها للخروج في النهاية من التهميش إلى الفعالية التكاملية الإفريقية.

ويقول سمير أمين " أن التكيف مع مقتضيات الاقتصاد العالمي ليس ممكنا للجميع، ولعله ممكن لبعض أحوال نصف المحيط، ولكن بثمن غال وهو إفقار وتفاقم آلام الكثيرين. وبالتالي لا بد من إحداث قطيعة من كل بلاد على حدا، وكل البلدان المضطهدة مجتمعة مع النظام الرأسمالي العالمي"[1].

وهذا ما يمكن تسميته في الدبلوماسية بالنضال من أجل القضايا العادلة، فكان يمكن للجزائر أن تحصل على دعم الإتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة الأمريكية مقابل أن تلعب دورا محوريا في المنطقة أو في القارة أو عل الصعيد العربي، وتتراجع عن فكرة دعم النيباد في أفريقيا (بالإضافة إلى قضايا إقليمية أخرى)؛ إلا أن الجزائر التي لا تزال تستلهم من فكرها وتاريخها النضالي فضلت أن تعمق دورها في إطار العمل الإفريقي المشترك، وبمقاربة تنموية فيها الكثير من المجازفة لعدم وجود أدنى شروط التكامل الأفريقي الذي يستلزم جهودا كبيرة..

2- موقع الجزائر من المركز، مركز المحيط ومحيط المحيط:

يفسر جون غالتونغ Galtung الأمبريالية المعاصرة بالاستعمار الجديد، معتبرا أن الهيمنة الجديدة التي تحل مكان التدخل العسكري المباشر أصبحت تتم من خلال "رأس الجسر" او الكومبرادورية البورجوازية التي يتم خلقها في المحيط، وهو يوافق سمير أمين حول وجود مركز ومحيط في نظام دولي واحد، ولكن يعتبر أن كل مجموعة مكونة هي نفسها من مركز ومحيط، وأن هناك علاقة تجانس وترابط مصلحيين بين مركز المركز ومركز المحيط، وعدم تجانس وتناقض مصالح أطراف المركز ومحيط المركز[2].

إن تحول الجزائر من النموذج الليبرالي المفروض بفعل ظروف داخلية وخارجية سبق ذكرها في الفصل الأول إلى نموذج البناء الذاتي أو على الأقل فك الارتباط النسبي مع النظام العالمي الرأسمالي، وتحولها إلى البحث عن نموذج تنموي جنوبي، لا يعبر بالضرورة عن الاقتناع بالتبعية ومقولاتها، ولكن يعبر عن تغير في الإستراتيجية متمثلا في البحث عن شراكة دولية مبنية على الأخذ والعطاء والتفاوض.

---

[1]- ليا عادل **مرجع سابق** ،ص ص.184-185.

[2]- **المرجع نفسه** ، ص.175.

إن ما يبرر هذا القول هو أن الجزائر رغم قبولها بالشروط الغربية والرأسمالية العالمية فيما يتعلق بالتنمية، إلا أنها بقيت متمسكة بالدفاع عن ثوابت سياستها الخارجية والمتمثلة في رفض كل أشكال التدخل في الشؤون الداخلية بما في ذلك مجال التنمية . فهي وإن عملت على استمالة عدة قوى فإنها أبقت على إستراتيجيتها المتمثلة في ضرورة أن يكون هناك اتفاق وتعاون سياسيين قبل التطرق إلى قضايا التعاون الاقتصادي، والتي تتم هي بدورها من خلال مجالس الأعمال واللجان المشتركة التي أسستها مع عديد الدول. كما أن توجهها نحو الدول الصاعدة حدث بسبب التقارب معها في مفهوم الشراكة والتعاون.

وعليه فالحديث عن تحول الجزائر كدولة تمثل مركزا للمحيط في إفريقيا وفي إطار النيباد ينبغي أن يراعي المفهوم الجزائري لمصطلح الشراكة الثلاثية من خلال علاقة تعاونية ثنائية بين دول معينة والجزائر، إذ تتكفل الأخيرة بحشد الدعم لدى المحيط (دول افريقية) لصالحها ولصالح تمكين الشريك من إقامة علاقات تعاونية معها من خلال النيباد.

كما أن القول بفك الارتباط النسبي، يعني أن الجزائر لا تقاطع تماما الشراكة مع الدول والتكتلات الاقتصادية الغربية، لكنها تأخذ بالتوفيق بين مبادئها السياسية ومصالحها الإستراتيجية التي تمليها الظروف، فلا يمكن تصور قطع الجزائر للعلاقات التجارية مع دول تمثل الطرف المهيمن على آليات وأسواق الاقتصاد والتجارة العالمية كفرنسا وإيطاليا وإسبانيا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية، أضف إلى ذلك أن هذه العلاقات مركبة وتتعدى العامل الاقتصادي إلى الجانب الأمني والسياسي والثقافي والتاريخي.

3 ـ نقد الأداء الجزائري:

أن فكرة الشراكات الإستراتيجية رغم القبول بصحتها مبدئيا، إلا أن تجسيدها يقتضي أن تحسم فيه الجزائر نهائيا فيما يتعلق بشركاء التنمية ، حتى لا تبقى التنمية الوطنية رهينة موازنات لن تنتهي نظرا لسرعة تغير المعطيات الدولية وسلوكات الدول، في ظل عدم إمكانية التنبؤ بتوجهاتها وخياراتها الإستراتيجية. ولعل هذا ما تجنيه الجزائر الآن من تقدم بطيء في تموقعها على الساحة الاقتصادية الإقليمية والدولية رغم الإمكانيات والموقع الجغرافي الإستراتيجي الذي تتمتع به.

والواقع أن توجه الجزائر إلى العلاقات شمال -جنوب وجنوب-جنوب بعد سنة 2005 من خلال النيباد، وإن كان في جزء منه يجسد معنى وهدف فك الارتباط، إلا أن ما نلاحظه عند تحليل مخرجات المرحلة الأولى ومدخلات المرحلة الثانية، وكذلك فيما تعلق بالمرحلة الثانية أن الدولة فعلا مضت داخليا في تقوية سلطاتها والعمل على بناء نموذج تنموي مبني على الاستقرارودعم أسباب التنمية، إلا أن ذلك لم يُوطَّد.

ويرى سمير أمين بشأن بديل التبعية للمركز أنها تتمثل في "التنمية المتمحورة حول الذات، أي سيطرة المجتمع على مصيره أو بعبارة أوضح السيطرة على التراكم لمقتضيات وطنية"[1]. فالبديل هذا الذي انتهجته الجزائر خارجيا من خلال الشراكات الإستراتيجية أو تعدد الشراكات لم يتوطد بنظرة شاملة ومعمقة للتنمية الوطنية، التي تستدعي بالإضافة إلى العمل على إصلاح هياكل الدولة والمؤسسات الرسمية ضرورة وجود فاعلين داخليين جدد يجسدون هذه الرؤية الرسمية، بل وقادرين على تدعيمها. فلم تتم ملاحظة أي دور فاعل لمراكز البحوث ولا لفعاليات المجتمع المدني ولا الصناعي في مناقشة وتحديد مصير وصيرورة التنمية الوطنية، بل إن الأمر اقتصر على أحزاب سياسية شكلت ائتلافا حكوميا وأغلبية في البرلمان هيمنت على الساحة الوطنية، ولجان مساندة مفروغة المحتوى فيما يشبه فطريات تتغذى على الريع دون أن تُساند فعلا حيث لا تتجاوز مهامها المساندة الفلكلورية لبرنامج رئيس الجمهورية.

إن زيادة تركيز السلطة في الجزائر منذ سنة 2005 وحصرها في فعاليات ضيقة الأفق ساهمت في تولي الإدارة لكل شؤون التسيير الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مع غياب هيئات رقابية فعلية وفعالة مما أدى إلى انتشار التسيب والفساد، وحتى تغليط رئيس الجمهورية بشأن تنفيذ البرامج والمشاريع. وهو ما يعبر عن خلل داخلي، فعند وضع الجزائر في سياق كلي:محلي وجهوي وإقليمي ودولي في طور التبلور، فالأمر يعبر عن غياب فكرة الإدارة العامة الفعالة(Management public)،إذ ما هو موجود داخليا هو الإدارة التقليدية (administration publique) ، إضافة إلى انسحاب النخب المتعلمة والواعية عن مشهد صناعة النموذج الوطني للتنمية.

المطلب الثاني: السلوك الجزائري في النيباد و المنظور الليبرالي:

إن اعتناق المفاهيم الليبرالية المتعلقة بطريقة إدراك العلاقات الدولية أضحى أمرا مفروغا منه، ولا يمكن لدولة أن تتفاعل في النظام الدولي بمقتضى إدراكها الذاتي وحسب، بل ولأن العلاقات الدولية ذات طبيعة ديناميكية فإن السياسة الليبرالية للدول الكبرى كان لها قدرا كبيرا في توجيه سلوكات الدول وحتى تعديل إدراك السياسة الخارجية للدول الأخرى.

ولقد تم -في الفصل الأول- توضيح كيفية إملاء القوى المهيمنة في زمن العولمة شروطها، ووجهت النيباد لتبني صيغ معينة من مفاهيم وبرامج متعلقة بالتنمية. وعليه فصانع القرار الجزائري -وكتحصيل حاصل- يتعامل مع هذه الصيغ ومع "شركاء التنمية" الذين أوجدوها، فكيف يمكن تفسير أداء وسلوك السياسة الخارجية من هذا المنظار؟

[1]- ليا عادل ، مرجع سابق ذكره، ص.175.

1- المذهب الليبرالي الجديد وتأثيره على السياسة الخارجية الجزائرية :

يطرح هذا المذهب في تسعينيات القرن المنصرم عبارة " أطروحة السلام الديمقراطي" وبما أن الدول الليبرالية مسالمة بالنسبة للدول الليبرالية الأخرى، فإن "أطروحة السلام المنفصل"[1] التي طرحها دويل Michel Doyle هي التي تنطبق على وضع العلاقة بين الدول الليبرالية والدول التي لا تعتنق أفكارها وسياساتها ومناهجها " .فدويل يدرك بأن الديمقراطيات الليبرالية لا تقل عدوانية عن أي نوع آخر من الدول في علاقاتها مع الأنظمة الفاشية أو الشعوب التي ليست لها دول" .[2]

وأتاحت مقولة فوكوياما المتعلقة بنهاية التاريخ " الصبغة الشرعية لأولئك الذين كانوا يسعون إلى تصدير الليبرالية، فلم تعد المسألة مسألة ليبرالية في بلد ما ،بل هي ليبرالية لجميع البلدان.[3] وكانت الأدوات غير العسكرية (السياسية والاقتصادية) مهمة في تحقيق هذا الهدف ."فعلى الصعيد السياسي، تستطيع الدول القوية ضمن النظام الدولي استعمال المذهب المؤسساتي كوسيلة لضم الدول غير الليبرالية سابقا إلى النظام العالمي الليبرالي. أما الهدف الذي ترمي إليه الدول الغربية في استخدام الضغط المؤسسي فهو التلاقي الاقتصادي الكلي السريع بين الدول الراغبة في الانضمام إلى اقتصاديات الدول الأعضاء القائمة"[4]. وبالنسبة للعلاقات مع العالم الثالث حيث تقل احتمالات ضغط مؤسسي إقليمي فإن أنجع الوسائل هي الإشتراطية، أو المشروطية. ، أي أن السياسات التي يتعين على البلدان النامية اتباعها مقابل المزايا الاقتصادية (مثل القروض والإستثمارات) ثم توسعت الإشتراطية من شرط تحرير وخصخصة القطاع الاقتصادي لتشمل أهدافا تتعلق بالحكم الصالح والإلتزام بمعايير حقوق الإنسان"[5]

إن هذه المفاهيم هي من صميم المذهب الليبرالي الجديد ويمكن إسقاطها تماما على المحددات الدولية المؤثرة في المرحلة الأولى بالنسبة للسياسة الخارجية الجزائرية من خلال النيباد. إذ لم يكن ممكنا للجزائر تجاوزها في تلك الفترة، وبخاصة في المرحلة الأولى، بل وتضع الدول القوية الغربية الدول الإفريقية المنضوية تحت النيباد في كفة واحدة بأنها دول غير ممكن مراقبتها من خلال قوة إقليمية، وبذلك أعطت الدول الإفريقية فرصة لهذه الدول الكبرى أن تنشر قيمها ومنطقها وسياساتها من خلال مجموعة الثمانية وهيئة الأمم المتحدة وفق شروط اقتصادية وسياسية وأيديولوجية ليبرالية فيما سمي شراكة دولية من أجل التنمية في إفريقيا.

---

[1]- ستيف سميث وجون بيليس، **عولمة السياسة العالمية** (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، ط.1، 2004) ص. 329

[2]- **المكان نفسه.**

[3]- **المرجع نفسه**، ص. 330

[4]- **المرجع نفسه**، ، ص. 331

[5]- **المرجع نفسه**، ص.332.

لقد تعاملت الجزائر مع هذا المعطى من خلال النيباد ومن خلال توجهاتها الداخلية والدولية من منطق اذعان كامل تفاديا لضغوط أكبر كانت قد تصل إلى تصنيفها بأنها دولة مارقة أو دولة فاشلة. ومايبرر هذا الإدراك في المرحلة الأولى هو اعتراف رئيس الجمهورية "أنه وضع مفروض من الخارج تفاديا لعواقب وخيمة" بمناسبة تبريره لتعديل قانون المحروقات سنة 2005 وكذلك للخيارات الليبرالية المتعلقة بقانون الإستثمار سنة 2000 وغير ذلك . فالجزائر إذن لم تشذ عن القاعدة المتمثلة في طغيان الظروف الدولية على الظروف الإفريقية والداخلية.

2- الجزائر والمثالية الجديدة من خلال النيباد:

إن المثالية الجديدة تذهب من نفس منطلق المذهب الليبرالي الجديد من حيث أن الترابط يؤدي إلى السلام، لكن المثاليون الجدد يعتقدون بأن السلام والعدالة ليسا حالتين طبيعيتين بل هما نتاج تصميم مقصود. وعلاوة على ذلك فإن العولمة قد زادت من ضخامة هذه المهمة، وإن تشجيع أو إكراه الدول غير الديمقراطية على أن تصبح كذلك ليس سوى جزء مما تدعو إليه الحاجة لإيجاد نظام عالمي ليبرالي حقيقي. فالمطالبة بإدخال الحركات الاجتماعية في صناعة القرار الداخلي للدول، ينبغي أن يتم على الصعيد الدولي كذلك حيث لا تزال المؤسسات الدولية بحاجة لأن تصبح أكثر ديمقراطية[1] .

وبخصوص التصدي للعجز الديمقراطي العالمي فإن المثاليين الجدد أكثر ميلا للإشارة إلى الجانب المظلم من العولمة من أصحاب المذهب الدولي الليبرالي الذي يقلل إلى أدنى حد من دور القطاع العام في تأمين الرفاه، ويرفع من شأن السوق بوصفها الآلية المناسبة لتخصيص موارد الاستثمار وفرص العمل، فالمثاليون الجدد يصفون العولمة بأنها "توتر بين الأوامر الأخلاقية للجوار العالمي وديناميكيات العولمة الاقتصادية"[2].

إن استرجاع الجزائر لاستقرارها بعد انفراج الوضع الأمني وتحقيق فائض في الميزان التجاري بفضل عائدات المحروقات، والدفع المسبق لديونها الخارجية، وتقوي السلطة المركزية للدولة، جعلها تأخذ استقلالية في مواقفها على الصعيد الدولي والعالمي وهذا ما يبينه تمسكها بخيار النيباد على المستوى الإقليمي. فالمواقف الجزائرية من خلال النيباد وعلى المستوى الدولي في المرحلة الثانية والثالثة كانت مثالية من حيث تصورها للعلاقات الدولية الاقتصادية والسياسية.، حيث أصبحت تنادي بإصلاح هيئة الأمم المتحدة والهيئات المالية التابعة لها، بما يُمكن الدول المتخلفة وخصوصا الإفريقية من الحصول على التمويل والمساعدات الدولية بشكل عادل لا يتناقض مع خصوصياتها وظروفها، بعيدا عن تأثيرات القوى

1- ستيف سميث وجون بيليس، **مرجع سابق**، ص.335

2- **المكان نفسه**.

العالمية المتنافسة وفق قواعد اقتصاد السوق، وبما يعين على تحقيق استقرار من خلال القضاء على الفقر والأوبئة، وتهيئة الظروف السياسية الملائمة لخلق الترابط الذي سيؤدي إلى السلام ويجعل أفريقيا في النهاية منطقة ازدهار وليس منطقة نزاعات.

والملاحظ أنه في المرحلتين الثانية والثالثة قللت الجزائر من قيمة نموذج الحكم الغربي واعتبرته لا يراعي الخصوصية الإفريقية والجزائرية، ووضعت حدا للمشروطية السياسية تجاه الداخل، من خلال رفض نماذج حماية حقوق الإنسان الغربية، مقابل دعم آلية التقييم من طرف النظراء كوسيلة كفيلة بتصحيح الأوضاع السياسية في أفريقيا. وقد تصرفت من خلال:

- العمل على تشجيع شراكة إفريقية داخلية بما يقوي العمل الإفريقي المشترك من خلال النيباد، وإيجاد نموذج سياسي إفريقي صالح للتعاطي مع الواقع الدولي من خلال العالمية وليس العولمة السلبية.
- العمل على تنويع أعمال النيباد باتجاه الخارج، وتجاوز دائرة الدول الغربية التي تستأثر بالاقتصاد الدولي وتقايض المساعدات والاستثمارات بالمشروطية السياسية. فهي فضلت الشراكة مع عدة أقطاب، خاصة مع دول الجنوب الصاعدة التي لا تجعل المشروطية السياسية شرطا للتعاون الاقتصادي ولا تتدخل في الشؤون الداخلية للدول.
- الدعوة إلى إعادة إحياء حركة عدم الانحياز لتشكيل قطب قادر على إسماع صوت دول العالم الثالث بشرط تكيف مطالب هذا الأخير مع الظروف المستجدة على الساحة الدولية.

- نقد الأداء الجزائري :

يمكن القول أن كل هذه المواقف ليست قابلة للتحقق على المدى المنظور، وتبقى رؤية وتصورا جزائريا للعلاقات الاقتصادية الدولية خاصة بعد انبعاث نشاطها من خلال النيباد. فعلى الجزائر أن تكون فعالة وأن تعمل فعليا على اللحاق بركب الدول الناجحة والصاعدة والتي يلاحظ أنها النواة التي ستستخلف حركة عدم الإنحياز وتنجح حيث فشلت هذه الأخيرة من خلال تكتل مايسمى ب BRICS.

3-تفسير الأداء الجزائري من خلال النيباد وفق المذهب الليبرالي المؤسسي الجديد:

يركز المذهب الليبرالي المؤسسي الجديد على أربعة مبادئ هي[1] :

الطرف الفاعل: باعتبار الدولة ممثل شرعي للمجتمع.

[1]- ستيف سميث وجون بيليس، **مرجع سابق**، ص.337-340.

البنية: يسلم الليبراليون بالوضع البنيوي الفوضوي في النظام الدولي، ولكن الأمر الحاسم هو أن الفوضى لا تعذر التعاون بين الدول، وإنه يمكن للأنظمة والمؤسسات الدولية أن تلطف الفوضى من خلال خفض تكاليف التحقيق، وتعزيز المعاملة بالمثل وتسهيل معاقبة الابتعاد عن المعايير.

العملية: تزايد التكامل على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

الحافز: تدخل الدول في علاقات تعاونية حتى لو كانت دولة أخرى ستكسب أكثر من التفاعل، فالمكاسب المطلقة أكثر أهمية من المكاسب النسبية .

فالسياسة الخارجية الجزائرية تتعامل في النيباد وعلى غرار المواضيع الأخرى المتعلقة بالعلاقات الدولية من منطلق أن الدولة هي التي يجب أن تمثل المجتمع على الصعيد الخارجي، فمناداتها بضرورة إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص لابد أن يتم ولكن مع ولائه لصانع القرار.فَوجْه القياس هنا هو أن الدولة الجزائرية أصبحت -مثلا- تكلف المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي بتمثيلها على مستوى القارة في انعقاد دورات المجالس الاقتصادية والاجتماعية والهيئات المماثلة في أفريقيا، كما تطالب الجزائر على لسان الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية بضرورة أن تلعب هذه المجالس دورا أكبر وأن توسع المشاركة لفواعل تحت وطنية فيها، ولكن تصر على دعم جهود السلطات الرسمية في إطار النيباد والبرامج الوطنية. فاستقلالية عمل فواعل المجتمع نسبية ومربوطة بالقرار الذي يصنع على مستوى مركزي رسمي.

أما بالنسبة للبنية ، فيبدو أن هناك إيمان في السياسة الخارجية الجزائرية بضرورة تفعيل التعاون بين الدول بما يخدم المصالح المتبادلة في إطار - ما يسميه صانع القرار الجزائري- بـ"الشراكة الفعالة" أو "علاقة رابح-رابح"، ويعتقد أنه في ظل استمرار الفوضى على المستوى الدولي يبقى العمل من أجل التعاون بين الدول ضروريا بما يعزز قيام مجتمع دولي قائم على التعاون. فالملاحظ أن مشاركة الطرف الجزائري في قمم مجموعة الثمانية تحت لواء النيباد قد عرفت في مجملها خطابات أو تصريحات طغت عليها ثلاثة عناصر تؤكد إيمانها بالتعاون الدولي وتتمثل في:

- وصف الوضع الدولي من منظور جزائري.

- تقييم أداء الشراكة والذي غالبا ما يتميز بنقد الشركاء على عدم وفائهم الكامل بالتزاماتهم، ودعوتهم إلى مزيد من الثقة في جهود الدول الإفريقية.

- تقديم تصور جزائري لما يمكن أن يحسن هذه العلاقة.

والجدير بالذكر أن الجزائر في المرحلة الثالثة أضحت مقتنعة بأن العمل الدولي التعاوني لا يمر بالضرورة عبر قنوات المنظمات الدولية العامة، بل يتعداها إلى التكتلات الجديدة التي أصبحت توجه "الحكامة العالمية" في المجالين الاجتماعي والاقتصادي. وبهذا الشأن فإنه بعدما كانت المشاركة الإفريقية في قمم مجموعة الثمانية تخضع لأجندة الدول المنظمة لهذه التظاهرة، أصبح تواجد الجزائر وإفريقيا في قمم مجموعة الثمانية مُنَظما ومُنتظَما، خاصة بعد عدم دعوة الجزائر للقمة المنعقدة بروسيا سنة 2006 ، حيث عملت منذ ذلك على تكثيف التنسيق الأفريقي من أجل إيجاد آلية افريقية دائمة تضمن هذا التواجد، وهو ما توج بمجموعة 5+3 . كما أصبحت الجزائرتطالب بحق إفريقيا في العضوية والمشاركة في "آليات الحكامة العالمية" كمجموعة الثمانية ومجموعة العشرين، بغض النظر عن مطالب دمقرطة هيئة الأمم المتحدة والهيئات التابعة لها.

العملية والحافز:

إن دخول الجزائر في علاقة تعاونية تكاملية مع دول أفريقية أخرى يمكن تفسيره بالمكاسب النسبية والمكاسب المطلقة وهو ما سيتم التطرق إليه في موقع آخر من الدراسة.

والخلاصة أن الامتثال لمقتضيات الليبرالية الجديدة هو رد فعل ضروري للتعامل مع ظرف التشتت الذي عانته الدولة الجزائرية، وإن كان العمل بالمبادئ المثالية من خلال المواقف هو تعبير عن المأمول من النيباد ، فإن المنطلقات المؤسسية الليبرالية هو الواقع المعاش والمنظور الذي تتعامل به السياسة الخارجية الجزائرية من خلال النيباد.

المبحث الثالث: المنظور الواقعي في أداء السياسة الخارجية الجزائرية من خلال النيباد:

تعمل السياسة الخارجية لأية دولة من أجل تعظيم المصلحة الوطنية، وهي قد تكون محايدة و لا تتدخل إلا بالقدر الذي تحمي به الدولة نفسها، أو تفاعلية تلعب دورا ما في العلاقات الدولية .ومهما يكن من خيار فإن مجرد الحديث عن السياسة الخارجية لدولة ما يفرض المنظور الواقعي بشكل أو بآخر.

فمشاركة الجزائر في تأسيس النيباد ومتابعتها لا تعني مجرد الرغبة في التوجه نحو التكامل والاندماج على مستوى القارة الإفريقية، أو فرصة للتعاطي مع المعطيات الدولية وإبداء الرأي في القضايا المطروحة، بل تعكس أولا وقبل كل شيء نظرة صانع القرار للمصلحة الوطنية وقراءة ذاتية لموقع الدولة في خريطة العلاقات الدولية. فكيف يمكن قراءة المنظور الواقعي في مسار السياسة الخارجية الجزائرية في إطار النيباد؟

ترتكز النظرية الواقعية عموما على ثلاثة نقاط رئيسية هي:[1]

- **الدولانية:** وهي صلب النظرية الواقعية وهذا ينطوي على افتراضين، مفاد الأول أن الدولة هي الفاعل الأبرز وأن الفواعل الأخرى أقل أهمية،و يتلخص الثاني في أن سيادة الدولة تشير إلى وجود مجتمع سياسي مستقل يتمتع بالسلطة القانونية فوق أراضيه.
- **البقاء :** فالهدف الأول للدول جميعا هو البقاء وهذه هي المصلحة الوطنية العليا التي يجب على الزعماء السياسيين كلهم أن يلتزموا بالحفاظ عليها، مع أن باقي الأهداف الأخرى كالازدهار الاقتصادي هي أهداف ثانوية.
- **العون الذاتي:** لا يمكن التعويل على دول أخرى لضمان البقاء، إذ تخلو بنية النظام في السياسة الدولية من قيم الصداقة والثقة والشرف، إذ تعج بالقلاقل الناجمة عن غياب حكومة عالمية. أما التعايش فيتحقق من خلال الحفاظ على توازن القوى، و التعاون في إطار المبادلات حيث تحقق الدولة الواقعية مكاسب أكثر من الدول الأخرى.

ومن خلال هذه الافتراضات و على ضوء ما تم استعراضه في الفصل الثاني من الدراسة سنحاول تفسير أداء السياسية الخارجية

المطلب الأول : مظاهر الدولاتية في السياسة الخارجية الجزائرية من خلال النيباد:

إن الجزائر من خلال مواقفها وسلوكها في النيباد متمسكة بالدور المركزي للدولة كسلطة في اتخاذ القرارات ونسج العلاقات الاقتصادية والتجارية وفي تقرير السياسات. فالنيباد تتميز بتعبيرها عن سياسة ورؤية "نخبوية" لقادة الدول، وأن السلطات المركزية للدولة وعلى رأسها رئيس الجمهورية هو من يتخذ القرارات بشأن توجيه وتفعيل وتمثيل الجزائر في النيباد وعلى كل المستويات.

فالجزائر وحتى بشأن علاقة النيباد بالشركاء الدوليين للتنمية في أفريقيا تفضل التواصل مع الحكومات ورؤساء الدول الكبرى والمنظمات الدولية ذات الطابع الحكومي. فلم يسبق في إطار النيباد أن تواصلت الجزائر مع فواعل أخرى غير حكومية. وما يدعم هذا التفسير للتوجه الجزائري هو المشاركة المحتشمة في منتدى الولايات المتحدة الأمريكية-أفريقيا حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية شاركت بوفد متنوع الأطراف وعلى رأسها منظمة غير حكومية، مقابل حضور جزائري قوي مدعوم بتغطية اعلامية كبيرة لمنتدى الصين- إفريقيا لسبب تم ذكره على لسان رئيس الجمهورية هو أن الصين والجزائر تتماثلان في اعتماد الدول لتمثيل شركاتها. كما أن قراءة المعطيات والخطابات تبين أن الجزائر تفضل في تعاملها مع

[1]- ستيف سميث وجون بيليس، **مرجع سابق**، ص.239-251

الشركاء الاقتصاديين من خلال تمثيل رسمي عن طريق مجالس الأعمال وبروتوكولات اتفاقيات التعاون بين البلدين.

أما بالنسبة لنتائج النيباد نحو الداخل فينطبق عليها نفس المفهوم سواء أتعلق الأمر بتنظيم شؤون الأمن الداخلي أو ما يتفرع عن مفهوم الاحتكار المشروع للعنف طبقا لتعريف ماكس فيبر للدولة، أو تنظيم شؤون المجتمع التي تكتسي مرتبة ثانوية بالمقارنة مع أولوية تنظيم السلطة[1]. إذ أن الجزائر في آلية التقييم من طرف النظراء أو في مواقفها بشأن أولويات التنمية في أفريقيا تتمسك بأولوية السياسي على الاقتصادي، وبأولوية تنظيم السلطات وإصلاح الدولة واستعادة أمنها على إيجاد مجتمع مدني والسماح له بالوجود بصفة مستقلة عن الدولة. فلا يمكن للمجتمع بقوماته المعروفة أن يقوم إلا بعد أن تُنظمَّ السلطة ، وقد نعرف مدى دلالة هذا القول إذا علمنا أن الجزائر لم تبدأ الحديث عن المجتمع المدني والفواعل الأخرى ودورها في النيباد إلا في سنة 2008 .

ويشترط الواقعيون لممارسة الدولة للسلطة داخليا أن تتعايش في نطاق علاقاتها الخارجية مع الدول الأخرى في نظام فوضوي سمته غياب سلطة مشتركة. ففي حال الفوضى هذه تتنافس الدول مع غيرها من أجل الحصول على الأسواق والنفوذ ، وتكون حصيلة هذا التنافس صفرية، وهذا يعني بعبارة أخرى أن حصول دولة ما على حصة زائدة يقتضي حصول دولة أخرى على حصة أقل[2]. أما تفسير سلوك السياسة الخارجية من خلال هذه المقولة؛ فينطلق من نظرة الجزائر لنفسها كدولة ريادية في أفريقيا، وهي تدافع عن هذا الوضع في النيباد من خلال :

- إصرارها على بقاء السلطة السياسية الموجِّهة للنيباد والمكوَّنة من الدول الخمس المؤسسة له ، بما يدعم ويؤكد وجودها على مستوى الإتحاد الإفريقي من خلال مراكز اتخاذ القرار ومراقبة العمل الإفريقي المشترك في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. بالإضافة إلى وجودها على مستوى مفوضية الأمن والسلم الإفريقية، وكذلك دورها في تمويل ميزانية تسيير الإتحاد الإفريقي بنسبة 15 %.وهو يبدو أنه تنافس على الأدوار في أفريقيا حيث يشكل النيباد بهذا مجالا جديدا للتنافس في ظل غياب سلطة مركزية افريقية.
- عمل الجزائر من خلال مفهوم الشراكات الثلاثية على استقطاب الدول الكبرى من أجل مساندتها ودعم قوتها لتكون دولة ريادية في أفريقيا دون أن تتجاوز مبدأ عدم التدخل الذي هو أيضا مبدأ في صميم الواقعية. إن دليل هذا القول يتبين من خلال أن الجزائر وفي إطار النيباد عملت في المرحلة الأولى على استقطاب الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تعميق التعاون ودعمها في الجهود الداخلية

[1]- ستيف سميث وجون بيليس، **مرجع سابق**، ص.339

[2]- ستيف سميث وجون بيليس، ، **مرجع سابق** ، ص.239-240.

المتعلقة بالاستثمارات التجارية والاقتصادية، ليصطدم على ما يبدو برفض الجزائر التدخل في شؤونها الداخلية في المجال السياسي ووضعية حقوق الإنسان وحرمة سيادتها الوطنية، وكذا الاختلاف حول مقاربة مكافحة الإرهاب.

بالإضافة إلى أن العلاقة مع الصين وكوريا الجنوبية كرست عمل الجزائر تعميق مجال الشراكة دون الاصطدام هذه المرة بعائق التدخل أو إملاء الشروط وهو ما صرحت به الجزائر مرارا.

وتبقى الإشارة بهذا الصدد إلى بحث الجزائر عن المكانة والقوه في أفريقيا ليس ذو طبيعة هجومية أو قهرية، لكن المواقف والسلوكات الجزائرية تدل على الطابع الأخلاقي للقوة التي تصبو إليها، أي تكريس مبادئها المتعلقة بروح الثورة الجزائرية المتمثلة في العمل على تحرير الشعوب من الاستعمار والإمبريالية؛ وهو ما يظهر بجلاء في كيفية دفاع الجزائر عن المواقف المتعلقة بإفريقيا على مستوى مجموعة الثمانية من خلال النيباد.

إن أقرب تفسير لسلوك السياسة الخارجية المتعلق بالقوة هو: "حجم السكان والمساحة وتوافر الموارد والطاقة الاقتصاديةوالّقوة العسكرية والاستقرار السياسي والكفاءة "[1] حيث لا يركز على القوة بحد ذاتها ولكن يركز على القدرات.

نقد الأداء الجزائري:

إنه وحتى إذا سلمنا فرضا بصحة هذا التحليل ووجاهة خيار الدولاتية عند صانع القرار الجزائري فإن هذه القوة والإمكانيات يجب أن تساير التوجهات السياسية(السياسة العليا)، مع تحسين أداء هذه الإمكانيات (السياسة الدنيا) من خلال تطوير آدائها وجعلها ممكنة التوظيف على المستوى الخارجي، بداية بتحسين آداء السياسة الخارجية من خلال دبلوماسية فعالة في المجال الاقتصادي والاتصالي من اجل زيادة حشد الدعم للمواقف والتوجهات في السياسة الخارجية ومن خلال أداء فواعل اقتصادية وطنية قادرة على تحمل مسؤولية نتائجها.

لقد تمت الإشارة إلى أن إدماج النيباد قد تمّ إلى حد بعيد بالصورة والكيفية التي رغبت فيها الجزائر وتم الانتقال إلى الحديث عن الاندماج الاقتصادي وكيفياته، وقد تطرقنا إلى مواقف الجزائر وتوجهاتها نحو منطقة الساحل وإفريقيا جنوب الصحراء، ونلاحظ التمسك الجزائري بضرورة إشراك الجزائر في المشاريع الكبرى الإفريقية وتعمل في نفس الوقت على منح مساعدات مالية لهذه الدول من أجل خلق منطقة ازدهار، ولكن نقول أن هذا الجهد وإن كان ضروريا فإنه لا يكفي؛ فعلى صانع القرار في السياسة الخارجية أن يدعم هذه الرغبة في التغلغل على مستوى هذه المنطقة من خلال إشراك المؤسسات الوطنية والرأي الوطني والجامعات الجزائرية في هذا التوجه بما يدعم التواجد الجزائري والإمكانيات الوطنية

[1]- ستيف سميث وجون بيليس، ، **مرجع سابق** ، ص.241.

ويحسن آداء الاندماج الاقتصادي للجزائر في هذه المنطقة، فالمساعدات من أجل التنمية في هذه الدول ضرورية لكن ينبغي متابعتها من خلال إشراك الطاقات الوطنية عند استثمار هذه المساعدات.

المطلب الثاني :تفسير الأداء الجزائري من منظور مبدأ البقاء:

فحوى مبدأ البقاء في الأداء الجزائري من خلال النيباد:

إن هذا المنطلق يفسر وبجلاء التوجه الجزائري إلى النيباد في المرحلة الأولى، حيث أنه كان وسيلة وأداة جماعية للدول الإفريقية من أجل الإحتماء من الليبرالية الجديدة التي غزت العالم، والمصلحة الوطنية في ذلك كانت متجسدة في خطابات ومواقف صانع القرار الجزائري وتوجهاته على الساحة الدولية، وتجدر الإشارة في هذا السياق أن الدافع بالنسبة للدول المؤسسة للنيباد لم يكن البقاء وحده، فدولة مثل جنوب إفريقيا أو السنيغال كانت مصلحتيهما الوطنيتين أبعد من ذلك، لكن بالنسبة للطرف الجزائري ، فان المصلحة الوطنية كانت في المرحلة الأولى هو البقاء كدولة بكل مقوماتها الأساسية على الساحة الدولية.

إن البقاء* هو واجب أخلاقي وسياسي لصانعي القرار ويقول هنري كيسنجر أن:" بقاء الدولة هو مسؤوليتها الأولى والقصوى ولا يمكن المساومة عليها أو تعريضها للخطر"[1] ويبدو أن الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة قد قاد هذا الهدف باقتدار وبطريقة غير منافية للمبادئ الأخلاقية حيث حقق غرض البقاء من خلال النيباد وغيره، دون مساس بالمصالح الوطنية الحيوية ودون تآمر على الدول الأخرى أو تنازل عن مبادئ الدولة الجزائرية.

نلاحظ في المرحلة الثانية والثالثة من الأداء الجزائري في النيباد أن الجزائر أدركت تحقق شرط بقاء الدولة كمصلحة وطنية عليا وأضحت تعمل على تحقيق مصالح وطنية أخرى تمثلت أساسا في دعم السياسة العليا للدولة من خلال النيباد، بما ينطبق وتصور صانع القرار لهذه المصلحة الوطنية وكما يقول كينث والتز "بعد دافع البقاء ، قد تكون أهداف الدول متنوعة بأشكال لا نهاية لها".[2]

إن الإقرار دستوريا بحق صانع القرار في قيادة السياسة الخارجية يعطيه الحق الشرعي بتصور وقيادة وتأدية هذه السياسة بما يراه يخدم المصلحة الوطنية وهو ما كرسه الرئيس الجزائري في المرحلة الثانية والثالثة.

*- الذي أصله مكيافيلي كفَنّ يقتضي في حالة الضرورة استعمال الطرق غير الأخلاقية لتحقيقه.

[1]- ستيف سميث وجون بيليس، ، **مرجع سابق** ، ص.244.

[2]- ستيف سميث وجون بيليس، ، **مرجع سابق** ، ص.243.

نقد الأداء الجزائري:

تنبغي الإشارة هنا أن الدعم الوطني الذي لقيه رئيس الجمهورية وتتويجه رئيسا لعهدة ثانية هو تعبير على الاعتراف بدوره في تحقيق البقاء والأمن والاستقلال عن الخارج ، وهذا ما كان قابلا بأن يتدعّم أكثر من خلال جعل المرحلة الثانية في النيباد فرصة لتعميق هذه المبادرة شعبيا وفي أوساط النخب، مع احتفاظه بسلطته في توجيه النيباد واتخاذ القرارات بشأنه؛ وما حدث هو تركيز للقرار والعمل الاستشاري داخل العمل الرسمي دون إعطاء فرصة لنخب المجتمع وخاصة النخب الجامعية في إيجاد تصورات وأفكار جديدة تخدم المصلحة الوطنية والمنفعة الوطنية وتُفعّل الأداء الجزائري في النيباد.

المطلب الثالث: تفسير الأداء الجزائري من منظور العون الذاتي:

إن ممارسة العون الذاتي على المستوى الوطني في إطار النيباد يتضح من خلال أداء وعمل الدولة الجزائرية على تنفيذ وتحقيق أهداف الألفية للتنمية دون الاعتماد على مساعدات ذات أهمية من الهيئات الدولية، وما حصلت عليه من الدعم يندرج في إطار المساعدة الفنية والإستشارية للهيئات الدولية المتخصصة، أما ما عد ذلك فإن الجزائر طبقت ما تم تقريره من سياسات داخلية في النيباد اعتمادا على مواردها الوطنية.

أما على المستوى الإفريقي والدولي فإن الجزائر يظهر أنها لا تؤمن بالعون الذاتي بمقدار ما تؤمن بعكسه، وهو الإيمان بوجود تعاون بين الدول الإفريقية من أجل إيجاد تكامل في إطار النيباد والإتحاد الإفريقي، بل ويتضح أن هذا مطلب جزائري راسخ تجاه شركاء التنمية ولا تنفك تطالب بالتعاون والشراكة الإيجابية وعلى ضرورة ذلك كمبدأ من مبادئ تحقيق الأمن والسلم في القارة وفي العالم أجمع.

إن الجزائر في إطار النيباد تؤمن بأن تؤدي دور ناطق باسم الدول الأخرى كلما كانت هناك فرصة لذلك ، وهو ما يظهر من خلال قبولها وأدائها لأدوار على مستوى التمثيل الدولي لإفريقيا في عدة هيئات دولية وتدافع ضمنها على حق الأفارقة في التنمية وفي تحقيق شروط التنمية.

يجدر التذكير أن الجزائر على هذا الأساس تطالب الدول الإفريقية بعدم لعب أمثولة "صيد الغزال أو صيد الأرنب" التي رواها جون جاك روسو"[1] ، وقد رأينا كيف أن الجزائر تطالب بالمعاملة بالمثل من خلال دعوة الدول الإفريقية إلى عدم استغلال الحضور في قمة مجموعة الثمانية بما يرهن المصير والقرار والعمل الجماعي الإفريقي لمصالح سياسية ضيقة ، وكذا مطالبتها بضرورة أن تدافع الدول الإفريقية العضوة في منظمة التجارة العالمية وبصوت موحد عن إفريقيا وعن مصالح الدول الإفريقية غير العضوة؛ وتجدر الإشارة في هذا الشأن أن الجزائر مثلا تطالب بضرورة تمثيل إفريقيا في قمة مجموعة

[1]- ستيف سميث وجون بيليس، ، **مرجع سابق** ، ص.247.

العشرين بغض النظر عن عضوية جنوب إفريقيا فيها لأنها ممثلة كدولة ناشئة وليس كدولة إفريقية وهوما صرح به الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية، فهل يعني ذلك أن الجزائر تريد تقوية الصوت الإفريقي في هذه المجموعة أم أن ما حدث فعلا هو أن جنوب إفريقيا اصطادت الأرنب وتخلت عن الخطة الجماعية لاصطياد الغزال؟.

كإجابة مبدئية على هذا التساؤل يمكن القول أنه ينبغي على السياسة الخارجية الجزائرية أن تأخذ بالموازاة مع العمل الجماعي والتضامن الإفريقي بتقوية اعتمادها عل الذات كخيار إستراتيجي الذي، وإن كان هناك ما يبرره من خلال فكرة الشراكات الثلاثية ، فإن عليها ان تستعيض بتاريخ الدبلوماسية الجزائرية؛ فالتاريخ النضالي للجزائر لصالح القضايا الإفريقية لا تَسَعه هذه الصفحات، فماذا كان نصيب الجزائر من الدول الإفريقية لما كانت تعاني أزمة داخلية خطيرة في تسعينيات القرن المنصرم؟ وماذا فعلت منظمة الوحدة الإفريقية حيال العزلة الدولية شبه الرسمية التي فرضت على الجزائر؟

إن دراسة هذا التاريخ والمواقف المسجلة لصالح وضد الجزائر يفرض علينا القول بضرورة أن ترتبط الجزائر بعلاقات اقتصادية وتكاملية مع الدول لا على أساس تضامني فقط ولكن على أساس براغماتي متمحور حول الذات يراعي تقلبات الساحة الدولية.

خاتمة المبحث:

يظهر أن الأداء الجزائري في النيباد فيه جوانب عدة من سمات النظرية الواقعية وحتى نقد الأداء الجزائري من خلال مقولات هذه النظرية ذاتها أتعلق الأمر بالدولاتية أو بالبقاء ويثير تساؤلا بشأن مقولة الإعتماد على الذات في العلاقات الإقتصادية الدولية.

خلاصة الفصل الثالث

لقد تم العمل في هذا الفصل على إعطاء قراءات علمية أولية للسلوك والأداء الجزائري في إطار النيباد على ضوء المعطيات المصنفة ضمن الفصل الأول والثاني، مع احترام مستويات التحليل المتمثلة في المستوى الوطني والإقليمي والدوليين باعتماد مفاهيم لنظريات ومقاربات التحليل السياسي. كما تم نقد هذا الأداء من خلال ملاحظات في نقاط الضعف المتعلقة بكل فكرة ونتائج التحليل على العموم ستشمل في خاتمة الدراسة من خلال استنتاجات.

يتبين من خلال التحليل المقدم أن السلوك الجزائري من خلال النيباد تجاوب مع كافة المحددات الدولية و الإقليمية و المحلية، لكن بمقاربات مختلفة تتجاوب كل منها مع مستوى معين :

- فعلى المستوى الدولي فإن الجزائر تجاوبت وفق تقسيم علاقاتها الاقتصادية الدولية إلى علاقات مع الشمال (دولاً و نظاماً) وفق منظور يقر بالتبعية و يعمل لأن تصبح شراكة متوازنة، و إلى علاقات مع دول الجنوب ترمي إلى إيجاد نظرة تنموية خاصة بالجنوب و تتطلع لترقيتها إلى شراكات ثلاثية إستراتيجية .
- أما على المستوى الإقليمي القاري فإن الجزائر تسعى من خلال النيباد إلى إيجاد مقاربة تنموية مهيكلة داخل الاتحاد الإفريقي، فهي تؤمن بضرورة مأسسة جهود التنمية في إفريقيا و تؤمن بأولوية الاستقرار الأمني و السياسي على التكامل الاقتصادي، مع ما في ذلك من مخاطر على دوام الوضع و تحسنه نظرا لتفاوت الشعور و الإيمان بالوحدة الإفريقية بالنسبة للدول الإفريقية الأخرى و الضرورة الملحة بالنسبة للجزائر في الاستقرار على خيار اندماجي واحد يخدم كل مصالحها بدل تشتت الجهود على إفريقيا وعلى فضاءات أخرى: (المغرب العربي ، المتوسطي و العربي و الإسلامي) ، بالإضافة إلى التأثير الكبير للنسق الدولي و الدول الكبرى على وضع التنمية في إفريقيا و هو ما يجعل تحقيق أهداف السياسية الخارجية الجزائرية من النيباد نسبياً .
- أما بخصوص المستوى المحلي ، فإنه يظهر ان السياسية الخارجية الجزائرية لم تتأثر بالمحددات الداخلية ، إلا بالقدر الذي يدخل في المصلحة الوطنية من منظور الدولة القومية ، أي أن النيباد وُظّ ف كأداة لخدمة السياسة العليا المتمثلة في السيادة و البقاء و الترويج للنظام السياسي القائم ، دون أن يعتمد فعلاً كبرنامج لتعميق و تقوية التنمية الداخلية أو لغرض دمج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي و الإفريقي إلا في المرحلة الأخيرة أين بدأت يتبلور هذا التوجه.

الخاتمة

خاتمة الدراسة:

من خلال الدراسة أعلاه وإجابة على الإشكالية المطروحة تقدم النتائج التالية:

- جاءت النيباد في سياق محلي جزائري يعج بالضغوط الأجنبية مما دفع النظام السياسي الجزائري إلى اتخاذها فرصة للتنفيس. غير أنه سرعان ما تغيرت التحديات التي رفعتها الجزائر من خلال النيباد بعد التوجه إلى شركاء آخرين لتنمية أفريقيا كالصين وكوريا الجنوبية ودول الجنوب بصفة عامة، ومأسسة النيباد وإدماجها في الإتحاد الأفريقي والعمل على ترسيخ آلية التقييم من طرف النظراء، بالإضافة إلى إثرائها من خلال طرح المواضيع المرتبطة بالتنمية والعمل على إيجاد أرضية تفاهم حولها. ناهيك عن المطالبة بمكانة لأفريقيا في الحوكمة العالمية، وطرح قضايا التنمية الاقتصادية والاندماج الإقليمي.

- تجسدت محددات النظام السياسي الجزائري للاستمرار في الاهتمام بالنيباد في:

الظروف الدولية التي دفعت الدولة الجزائرية إلى العمل على ضمان بقائها، سواء فيما تعلق ببقاء الدولة أو ببقاء النظام السياسي الحاكم الذي وظف النيباد من أجل ذلك.

الظروف الداخلية المتميزة بالضعف الاقتصادي وضعف مستوى التنمية واللااستقرار، مما جعل الجزائر تبحث – عبر النيباد - عن شركاء ومؤيدين خارجيين من أجل تنمية الداخل، حيث كانت المبادرة وسيلة لتلقي الدعم الخارجي ثم تحولت إلى خيار سياسي واقتصادي في خدمة "السياسة العليا" التي تتوق إلى لعب دور فعال إقليميا ودوليا. وبعد ترسيخ النيباد على مستوى الإتحاد الإفريقي، بدأ النظام السياسي يتعاطى مع برامجها الاقتصادية المتعلقة بالإندماج القاري وربطها بالأهداف الإستراتيجية للتنمية الداخلية ، في انتظار ما يمكن القيام به بشأن دفع أكبر للعملية الاندماجية وتحقيق الديمقراطية وإشراك الشرائح الحية للمجتمع في التنمية داخليا وقاريا.

أما الظروف الإقليمية والقارية فقد جاءت في المرتبة الأخيرة حيث أن الدافع التكاملي لم يكن واردا بصفة مطلقة عند صانع القرار الجزائري، لإدراكه الضعف الذي يميز العمل الإفريقي المشترك وصعوبة تحقيق التنمية بالشكل المنصوص عليه في النيباد، ودليل ذلك أن الأخيرة كبرنامج من أجل التكامل والاندماج الإفريقي تزامنت وبرامج أخرى كالشراكة الأورومتوسطية، وسعي الجزائر لأن تكون عضوا في المنظمة العالمية للفرنكفونية، أو- وإن أقل حدة- سعي الجزائر لتحسين شراكتها مع الولايات المتحدة الأمريكية.

فحتى ما تعلق بالتهديدات الإفريقية – فإن الجزائر كان من الممكن أن تتعامل معها وفق قدراتها الداخلية أو من خلال مفوضية الأمن الإفريقي دون أن يكون للنيباد دورا حاسما في ذلك، وهو ما يبقى صحيحا لحد الآن لكون النيباد لا تزال في المهد حيث لم يتحقق منها أي مشروع فعلي، سوى إدماجها

في هياكل الإتحاد الإفريقي، بينما لم تعمم آلية التقييم من طرف النظراء على كل الدول الإفريقية، والتي تبقى بدورها آلية شكلية تخضع للمزاج السياسي للدول لا إلى رقابة قانونية فعلية تفرض تطبيقها.

- لم تحقق أهداف النيباد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهو ما ينزع عنها صفة البرنامج ويبقي على صفة "الرؤية الإستراتيجية" و"فلسفة للتنمية"، رغم أن صانع القرار الجزائري يصر في الاجتماعات الإفريقية والدولية على أن النيباد تسير في الاتجاه الصحيح، إذ ركزت تعاريف السياسة الخارجية الجزائرية للنيباد على أنها إستراتيجية طويلة المدى تقتضي أن تسير وفق فلسفة معينة للعمل الإفريقي المشترك.

فإذا سلمنا فَرَضًا بصحة ووجاهة هذه النظرة فماذا حقق النيباد من منظور المصلحة الوطنية؟

تسير السياسة الخارجية الجزائرية وفق منطق الدولة الوطنية القومية التي تحتكر القوة والإقرار فيما يتعلق بكل الشؤون الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومن ثم فتحقيق المصلحة الوطنية في النيباد وفق هذا المنظور قد ساهم في تحقيق هدف البقاء بالمفهوم الأمني الضيق، والاحتماء من التأثير الذي تمارسه الدول الكبرى ذات النزعة التدخلية والمؤسسات المالية الدولية، كما كان منفذا للعودة إلى الساحة الإقليمية والعالمية، بحيث صارت الجزائر تمثل نفسها والدول الإفريقية في القمم الدولية بعد أن تكرّس دورها في الإتحاد الإفريقي.
كما تمكنت الجزائر وبفضل النيباد كرس من تقرير وتوجيه السياسات الاقتصادية والاجتماعية، بعدما كانت المشروطية سلاحا يستعمل ضد الجزائر والدول الإفريقية بصفة عامة.

غير أن النظر إلى المصلحة الوطنية من منظور الدولة الحديثة، التي تأخذ بديمقراطية الحكم وبحق الفعاليات الأخرى الداخلية المشاركة في توجيه المصير الوطني وبناء الدولة وتطوير أداء السياسة الخارجية ليتجاوب مع تطلعات كل الفعاليات الوطنية بما يخدم فعالية الدولة وازدهارها؛ فإن النيباد بهذا الشكل يبقى رؤية تكاملية إستراتيجية ينبغي العمل من أجل تحقيقها، لأن النيباد وحسب وثيقتها الأولية، تقتضي التكيف ومفاهيم الدولة الحديثة من أجل تحقيق أهدافها

الملاحق

الملحق رقم 1:

شكل يبين الاندماجات الفرعية في إفريقيا و الانتماء المتعدد للدولة الإفريقية الواحدة الى هذه الاندماجات

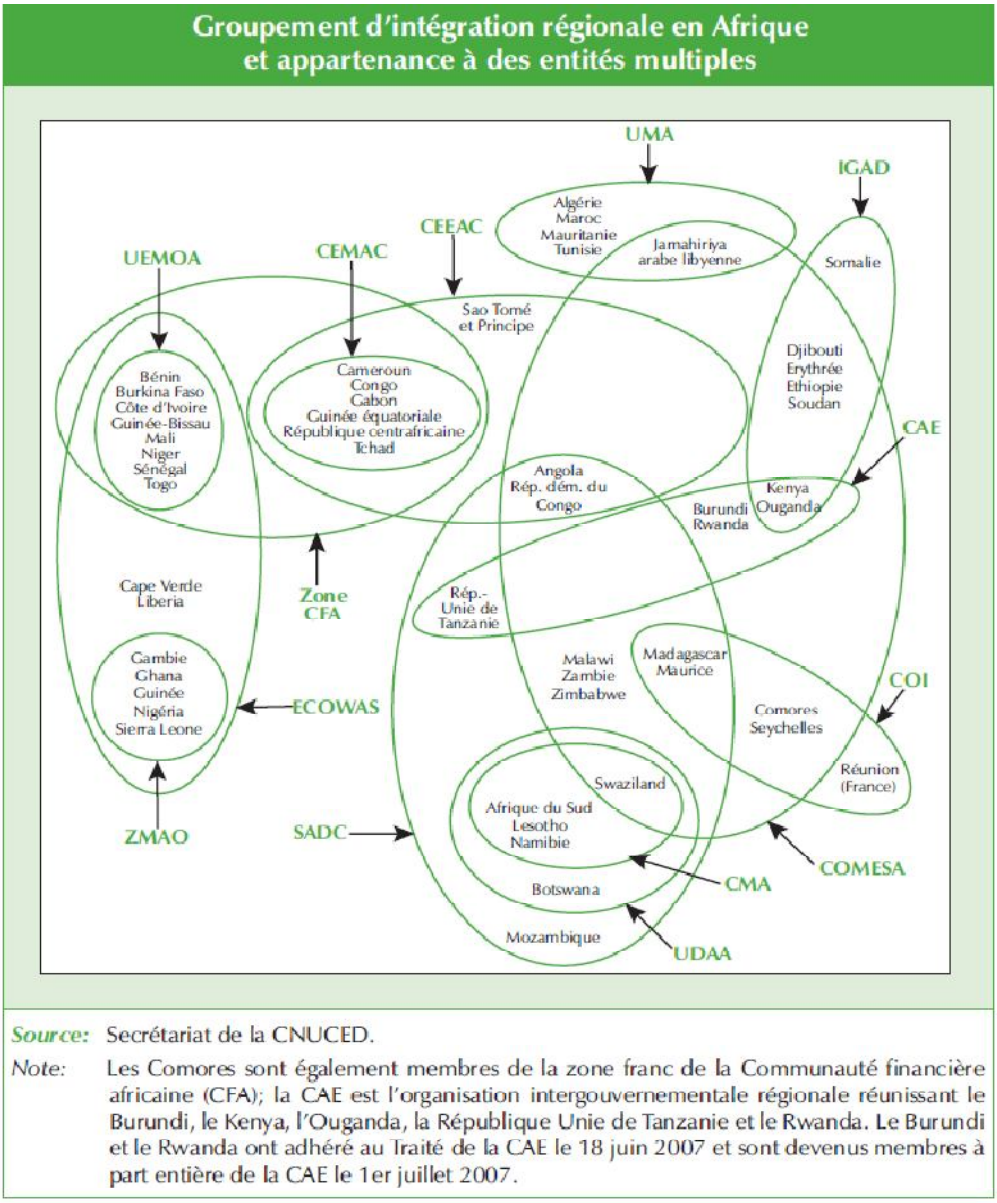

Source: Secrétariat de la CNUCED.

Note: Les Comores sont également membres de la zone franc de la Communauté financière africaine (CFA); la CAE est l'organisation intergouvernementale régionale réunissant le Burundi, le Kenya, l'Ouganda, la République Unie de Tanzanie et le Rwanda. Le Burundi et le Rwanda ont adhéré au Traité de la CAE le 18 juin 2007 et sont devenus membres à part entière de la CAE le 1er juillet 2007.

شكل يبين الاندماجات الفرعية في إفريقيا و الانتماء المتعدد للدولة الإفريقية الواحدة الى هذه الاندماجات.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب:

أ- الكتب باللغة العربية:

1- أبو عامود محمد سعد ، **العلاقات الدولية المعاصرة** (مصر ،الإسكندرية: دائرة الفكر الجامعي، ط.1، 2007).

2- العيسوي إبراهيم ، **التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية و مؤشؤاته** (مصر: دار الشروق، ط.1، ،2001).

3- بوعشة محمد، **التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة : دراسة المفاهيم والنظريات** (مصر، الجيزة : سما للنشر والتوزيع والطباعة ،ط2، 2009).

4- زمام نور الدين ،**القوى السياسية و التنمية –دراسة في علم الإجتماع السياسي** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008).

5- عبد الله مصباح ،زايد. **الدبلوماسية** (لبنان، بيروت: دار الجيل بيروت. ط1 ، 1999)

6- عبد المطلب عبد الحميد، **السوق الإفريقية المشتركة والإتحاد الإفريقي .**(مصر :مجموعة النيل العربية، ط1، 2004.)

7- سليمان الرياشي وآخرون،**الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية،** (مركز دراسات الوحدة العربية، ط.2، 1999).

8- سيد سليم، محمد، **تحليل السياسة الخارجية** (مصر، القاهرة : مكتبة النهضة المصرية، ط.2، 1998).

9- محمد عارف نصر ، **التنمية من منظور متجدد: التحيز-العولمة-ما بعد الحداثة** (القاهرة: لبهيئة المصرية العامة للكتاب، 2007).

ب -الكتب باللغات الأجنبية:

10- Abegunrin Olayiwola, **Africa in Global Politics in the Twenty first Century** : **A Pan–African Perspective** (USA : palgrave macmillan,1st ed. 2009).

11- Diouf makhtar, **l'Afrique dans la Mondialisation** (Paris : l'Harmattan 2002).

12- Leo Panitch and Martijn Konings, **American Empire and the Political Economy of Global Finance** , (Palgrave Macmillan, September 2009).

13- Morel Chloé, **Géopolitique des Impérialismes** : **Constat et Enjeux** (Paris : Studyrama Perspectives ,2010).

14- Sakanyi Henri Mova, **Comprendre la Fin de la Guerre Froide et la Mondialisation**, **Tome 2** : **le Système Internatiopnal de 1945 à 1990** (Paris : l'Harmattan édition, 2009).

15- Aghrout Ahmed and Bougherira M. Redha, **Algeria in Transition** : **Reforms and Development Prospects** (London : RoutledgeCurzon, First published 2004).

ثانيا- المقالات :

أ- المقالات باللغة العربية:

16- الحسناوي محسن ، "**التنافس الدولي في إفريقيا: الأهداف و الوسائل**"، المجلة العربية للعلوم السياسية ، ع. 29، (شتاء 2011).

17- العبيدي سمير عبد الرسول ، **قراءة في كتاب : العولمة الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم** ، بحوث اقتصادية عربية، ع. 151، (صيف 2010).

18- أحمد محمود الإمام، "**أهم التطورات العالمية والإقليمية والقطرية خلال العقود الثلاثة الماضية**" المجلة العربية للعلوم السياسية ، (_____)،(_____).

19- برقوق امحند ،"**مقاربة الحسبة الديموقراطية**"، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد الأول ، (جانفي 2009).

20- بوحفص حاكمي، "**الإصلاحات و النمو الاقتصادي في شمال إفريقيا، دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب، تونس**" ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، (السداسي الثاني 2009) .

21- خالفي علي و روميدي عبد الوهاب ،"**رابطة دول جنوب أسيا (الاسيان) نموذج الدول النامية الإقليمية المنفتحة**". مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس ، (السداسي الأول 2009).

22- زايري بلقاسم، "**السياسات المرافقة انجاح منطقة التبادل الحر ما بين الإتحاد الأوروبي والجزائر**"، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، ع. 3.

23- ليمام محمد حليم ،"**ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر:الأسباب الأثار والإصلاح**"، المستقبل العربي ، العدد 391،(سبتمبر 2011).

24- محيو أحمد ،" **اتحاد المغرب العربي: دول تبحث عن التعاون**،" ترجمة صبيحة بخوش، إدارة – مجلة المدرسة الوطنية للإدارة، المجلد 9،العدد 1 ،1999.

25- مساوي عادل و حامي الدين عبد العلي ، "**المغرب العربي: التفاعلات المحلية والإقليمية والإسلامية** . " albayan.co.uk/Files/articleimages/takrir/4-3-8.pdf

ب- المقالات باللغات الأجنبية:

26- Addi Lahouari, **Néo-patrimonialisme et économie en Algérie**, In M. Camau, *Changements politiques au Maghreb*, éd. CNRS, 1991

27- Austin Gareth, « **Original African Economic Development And Colonial Legacies** », Traduction de Emmanuel Chevet, Revue Internationale de la Politique de Developpement , Graduate Institute Geneva, (2010/1).

28- Baghzouz Aomar, **La compétition transatlantique face à l'enjeu maghrébin.** http://anneemaghreb.revues.org/signaler171

29- Chouala Yves Alexendre, « **L'Afrique dans le Nouveau Partenariat International** : **Enjeux de Civilisation et de Puissance** ,» Etudes Internationales, Vol. 34, N°. 02, 2003. http://:id.erudit.org/00693105.

30- Diouf Abdou, « **Afrique** : **L'intégration Régionale Face à La Mondialisation**,» Politique étrangère, Hiver 2006/4.

31- Iratni B., « **La Nouvelle Problematique de la Politique Etrangere de L'Algerie** , » Idara, Revue De L'ENA , Vol. 4, N°. 2, 1994.

32- Petiteville Franck, "**L'Union Européenne**, **Acteur International ? Un Agenda de Recherche**," Revue Internationale et Stratégique, N° 4, (2002/3).

33- Hugon Philippe, « **Nouveaux Défis Economiques et Financiers en Afrique Subsaharienne**, » Revue internationale et stratégique, N° 46 (2002/2).

34- Véron Jean-Bernard, « **L'Afrique du Sud et le Nigeria** : **du Maintien de la Paix à la Recherche d'un Positionnement Stratégique sur le Continent Africain**, » Afrique contemporaine, N° 219 (2006/3).

35- (_____) (_____), **« Le rêve de l'Union africaine est en cours de réalisation mais se heurte à un certain scepticisme » ,** http://www.un.org/french/ecosocdev/geninfo/afrec/vol16no1/161unfr.htm

ثالثا- المذكرات العلمية:

36- بن عمار هند، **المسؤولية الدولية عن تخلف التنمية الاقتصادية في الدول النامية** (الجزائر: جامعة الجزائر، كلية بن عكنون، رسالة دكتوراه دولة في القانون العام، 2004).

37- العايب سليم، **الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي** (الجزائر: جامعة الحاج لحضر، باتنة، مذكرة ماجستير العلوم السياسية، 2011).

38- دندان عبد القادر ،**الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا بين الإستمرار والتغير 1991 -2006** (الجزائر: جامعة الحاج لخضر-باتنة مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، 2008).

39- عمارة بشير ،**الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا: واقع وآفاق** (الجزائر: جامعة الجزائر-3-، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2007).

رابعا- الدراسات:

40- Bouras Djoudi , **les Contraintes d'Intégration de L'Economie Algérienne à la Mondialisation**, In Tayeb Chentouf Edt. (L'Algérie Face à la Mondialisation).

www.codesria.org/IMG/pdf/chap1-bouras.pdf

41- Chentouf Tayeb**, les Etats Face à la Mondialisation :le Cas de l'Algérie,** www.codesria.org/IMG/pdf/chenntouf.pdf

42- De Bana Kapet,**de l'O.U.A à l'U.A**: **du Plan de Lagos – 1988 au Nepad 2002**, Conseil Mondial de la Diaspora Panafricaine .: http://africa.smol.org .

43- Kanbur Ravi,**The New Partnership for Africa's Development (NEPAD): An Initial Commentary**,Working Paper January 2002,Cornell University, Ithaca, New York,2002.

44- Kerraz Nadia, Du rêve de l'UMA à l'urgence d'une union , *www.elmoudjahid.com/fr/editorial/506 - Algérie.*

45- Kheladi Mokhtar **, L'Accord d'Association Algérie-UE : un Bilan Critique,** www.gate.cnrs.fr/uneca07/.../Kheladi-Rabat-07.pdf

46- Olivier T. Kenhago, « **Analyse Critique du Projet de Coopération entre l'OCDE et le NEPAD**, www.kau.edu.sa/Files/0053933/.../scan0004.pdf

47- Martin Septime, **Les Communautés Economiques Régionales au Sein du Nepad** : **Quelles Perspectives pour un Développement Economique et Social Durable en Afrique**, www.afdb.org/fileadmin/.../Conference_2007_19-part-IV-3.pdf

48- Rennstich Joachim Karl, **The Complexity of History**: **Systems that Make a World**, Department of Political Science, Fordham University ,March 26 2008, http://www.rennstich.com

49- Sermier Christian, **Le NEPAD et l'Afrique** : **Analyse Critique du Nouveau Partenariat pour le Développement de l'Afrique**, Rapport de stage, Université de Genève, Septembre 2004.

50- (_____), **Le Commerce Mondial au 21ème siècle**, Institut français des relations internationales,2002 . www.ifri.org/files/Economie/ifrit.pdf

51- afrique rennaissance*****

52- (_____), **Sommet pour un Autre Monde**, Synthèse des Débats, 2 juin 2003, disponible sur le site Internet www.g8-autremonde.org.

خامسا- التقارير:

53- Memorandum d'Entente Relatif au Mecanisme Africain d'Evaluation par les Pairs, 6eme Sommet du Comite des Chefs d'Etat et de Gouvernement Charge de la Mise en Oeuvre du Nepad, Abuja, Nigeria,9 Mars 2003.

54- Rapport Onu-Cnuced: **Le Développement Economique En Afrique** :**Renforcer L'intégration Economique Régionale Pour Le Développement De L'afrique**, Rapport 2009. www.unctad.org/fr/docs/aldcafrica2009_fr.pdf

55- Commissionde l'Union Africane, **le Plan Strategique de la Commission de l'Union Africaine** , **Volume 1** :**Vision D'avenir Et Missions De L'union Africaine**, Mai 2004.

56- Amoako K. Y., **Transforming Africa** : **An Agenda for Action**, Economic Commission for Africa Edition , sept 2005 .

www.uneca.org/publications/...africa.../part5.pdf

57- Sommet de l'UA, « **Déclaration relative à la mise en oeuvre du Nouveau partenariat pour le développement de l'Afrique** (**NEPAD**) », Maputo, 10-12 juillet 2003.

سادسا- المراجع المتحصل عليها من الموقع الإلكتروني لوزارة الشؤون الخارجية الجزائرية:

58- **الجزائر تجدد التأكيد على أهمية مكافحة الإرهاب على الصعيد العالمي الجزائر - الولايات المتحدة**، الإثنين 21 نوفمبر 2005.

http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/3100747

59- **السيد بجاوي يصرح ان المصالحة الوطنية في الجزائر ترتكز على مبادئ الحكم الراشد** جزائر - مجموعة هلسنكي، السبت 10 سبتمبر 2005.

http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2363255

60- **الدورة ال 48 للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الافريقي ،الرئيس بوتفليقة يدعو الى مضاعفة الاسهام في استراتيجية التقويم وطنيا ودوليا واقليميا**، السبت 27 ماي 2006،

http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2263125

61- **-كلمة الرئيس بوتفليقة بمناسبة مأدبة غداء على شرف رئيس المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية الموريتاني ، الجزائر – موريتانيا**، الإثنين 08 ماي 2006 .

http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/197727

62- **الدورة ال 48 للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الافريقي** ، السبت 27 ماي 2006،

http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2263125

63- **كلمة الرئيس بوتفليقة في مأدبة الغداء التي أقامها على شرف الرئيس الكوري، الجزائر - كوريا** الأحد 12 مارس 2006، http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/1977270

64- **السيد مساهل يقدم مداخلة بموسكو حول مبادرة (النيباد) ودورها في تنمية الجانب البشري بافريقيا الجزائر - روسيا**، الثلاثاء 18 أفريل 2006. http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2363255

65- **الرئيس بوتفليقة يدعو الى مضاعفة الاسهام في استراتيجية التقويم وطنيا ودوليا واقليميا، الدورة ال 48 للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الافريقي** ، السبت 27 ماي 2006،

http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2263125

66- **السيد بجاوي يبرز أهمية موضوع القمة الفرنسية الإفريقية ال23، ئر - القمة الفرنسية الإفريقية ال23** ،السبت 03 ديسمبر 2005. http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2263125

67- **رسالة الرئيس بوتفليقة للمنتدى السابع حول الحكم في إفريقيا، لرؤساء الدول و الحكومات حول الحكم في إفريقيا الذي جرت أشغاله بالعاصمة البوركينابية واغادوغو** من 24 الى 26 أكتوبر 2007.
http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2263125

68- **السيد بجاوي يخص وكالة الأنباء الجزائرية (وأج) باستجواب، الجزائر -دبلوماسية** ، الإثنين 20 مارس 2006. http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2086789

69- **الرئيس بوتفليقة يدعو شباب العالم للتشبع بقيم التضامن والسلم والمصالحة الوطنية، المهرجان العالمي للشباب** ، الأحد 14 أوت 2005. http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2122598

70- **الرئيس بوتفليقة يأمل في ان تتوطد اواصر الصداقة والتعاون القائمة بين الجزائر وكوت ديفوار لفائدة الشعبين الجزائر -كوت ديفوار** ، الأحد 07 أوت 2005.
http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2122598

71- **تدخل رئيس الحكومة السيد أحمد أويحيى يوم الأحد 06/01/22 أمام الدورة ال14 للجنة رؤساء الدول و الحكومات لتنفيذ مبادرة النيباد المنعقدة بالخرطوم ، الجزائر -نيباد** ، الإثنين 23 جانفي 2006.
http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2588414

72- **الرئيس بوتفليقة يدعو إلى تحديد أسباب التأخر في تطبيق مبادئ إعلان الألفية، الجزائر - إفريقيا** ، الأحد 27 نوفمبر 2005. http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2263125

73- **المجلس التنفيذي للاتحاد الإفريقي: إجماع حول إستراتيجية إفريقية خاصة بالهجرة، الجزائر - الاتحاد إفريقي،** السبت 01 جويلية 2006. http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2588414

74- إدماج أمانة النيباد ضمن مفوضية الاتحاد الإفريقي محور اجتماع القمة الاستثنائية، **نيباد - قمة** النيبـاد ، الأحد 18 مارس 2007. http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2967558

75- **إقتراح مشروع إنشاء وكالة تنمية مكلفة بالنيباد، الجزائر - إفريقيا** ، الأربعاء 21 مارس 2007.
http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2967558

76- **كلمة الرئيس بوتفليقة في افتتاح القمة المخصصة للتفكير حول الشراكة الجديدة من أجل تنمية افريقيا، الجزائر -إفريقيا** ، السبت 24 مارس 2007. http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2967558

77- **السيد بجاوي يخص وكالة الأنباء الجزائرية (وأج) باستجواب، الجزائر -دبلوماسية** ، الإثنين 20 مارس 2006.
http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/208678

78- **كلمة الرئيس بوتفليقة في إفتتاح الندوة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الجزائر - الأمم المتحدة** ، الأحد 02 أفريل 2006. http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2543270

79- **السيد مساهل يبرز ضرورة "إيجاد نظرة مشتركة في إطار شراكة فعلية"، الجزائر - حوار 5+5** ، الخميس 10 نوفمبر 2005.http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/3128815

80- **المجلس التنفيذي للاتحاد الإفريقي: إجماع حول إستراتيجية إفريقية خاصة بالهجرة، الجزائر - الاتحاد إفريقي ،** السبت 01 جويلية 2006. http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2588414

81- **خطاب رئيس الجمهورية أمام الندوة العالمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بمناسبة اليوم العالمي للبيئة، اليوم العالمي للبيئة** ، الثلاثاء 06 جوان 2006.
http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/1977270

82- **السيد مساهل يقدم مداخلة بموسكو حول مبادرة (النيباد) ودورها في تنمية الجانب البشري بافريقيا، الجزائر - روسيا** ، الثلاثاء 18 أفريل 2006. http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2363255

83- **البيان الختامي المؤتمر الإفريقي الإقليمي رفيع المستوى حول مساهمة الطاقة النووية في السلم والتنمية المستدامة**، بتاريخ 9 و10 يناير 2007، الجزائر العاصمة، **البيان الختامي** ، الإثنين 15 جانفي 2007 .
http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=07/01/15/5242817

84- [1]- **افتتاح اشغال المنتدى السادس للالية الافريقية للتقييم من قبل النظراء باديس ابابا**،افريقيا - قمة ، الأحد 28 جانفي 2007.http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2263125

85- **النص الكامل لكلمة الرئيس بوتفليقة خلال مأدبة غذاء أقامها على شرف رئيس الحكومة الاسبانية، الجزائر - اسبانيا** ،لأربعاء 13 ديسمبر2006.

http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/1977270

86- **كلمة الرئيس بوتفليقة خلال النقاش العام حول "إفريقيا والمواد الأولية**، قمة فرنسا - إفريقيا ، السبت 17 فيفري 2007. http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/1977270

87- **السيد مساهل يرأس الوفد الجزائري في الدورة الخامسة للمنتدى من أجل الشراكة مع إفريقيا، المنتدى من أجل الشراكة مع إفريقيا** ، الأربعاء 05 أكتوبر 2005.
http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2967558

88- **السيد بجاوي يصرح ان المصالحة الوطنية في الجزائر ترتكز على مبادئ الحكم الراشد، جزائر - مجموعة هلسنكي** ، السبت 10 سبتمبر 2005. http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2363255

89- **السيد مساهل يبرز ضرورة "إيجاد نظرة مشتركة في إطار شراكة فعلية"، الجزائر - حوار 5+5** ، الخميس 10 نوفمبر 2005 .http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/3128815

90- **الجزائر -ملف حول زيارة الرئيس البرازيلي للجزائر** السبت 11 فيفري 2006 .
http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2391039

91- **كلمة الرئيس بوتفليقة في مأدبة الغداء التي أقامها على شرف الرئيس الكوري، الجزائر - كوريا** ،الأحد 12 مارس 2006 . http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/1977270

92- **الرئيس بوتفليقة : منتدى التعاون الصيني الإفريقي فضاء لقاء صيني إفريقي لم يسبق له مثيل، الصين - إفريقيا - قمة**، الأحد 05 نوفمبر 2006 .
http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2415778

93- **السيد مساهل في ابوجا لتمثيل الرئيس بوتفليقة في أشغال قمة ليون ح. سوليفان، الجزائر - إفريقيا - الولايات المتحدة** ،الثلاثاء 18 جويلية 2006. http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2263125

94- **الرئيس بوتفليقة : "يتحتم" على بلدان عدم الانحياز تعزيز التعاون فيما بينها، قمة حركة عدم الانحياز** ،الأحد 17 سبتمبر 2006 . http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=06/09/16/3573241

95- **كلمة الرئيس بوتفليقة خلال النقاش العام حول "إفريقيا والمواد الأولية،** قمة فرنسا - إفريقيا، السبت 17 فيفري 2007، http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/1977270

96- **كلمة الرئيس بوتفليقة في افتتاح القمة المخصصة للتفكير حول الشراكة الجديدة من أجل تنمية افريقيا، الجزائر –إفريقيا،**

السبت 24 مارس 2007 . http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2967558

97- **رسالة الرئيس بوتفليقة للمنتدى السابع حول الحكم في إفريقيا،** السبت 27 أكتوبر 2007.

http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2263125

98- **كلمة الرئيس بوتفليقة أمام المنتدى الثامن للآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، افريقيا -الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء –منتدى،** السبت 02 فيفري 2008،

http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2263125

99- **انتخاب الجزائر نائب رئيس الدورة ال12 لندوة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،** الجزائر -ندوة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية-دورة ، الثلاثاء22 أفريل 2008.

http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2543270

100- **مدلسي: تحويل مفوضية الاتحاد الافريقي الى سلطة في ظل احترام سيادة كل بلد،** الإثنين 06 جويلية 2009.

http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2588414

101- **مساهل: قمة ال8 : البلدان الإفريقية تدعو ألى احترام التزامات بلدان الشمال،** الثلاثاء 07 جويلية 2009.

http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2263125

102- **جعبوب: مؤتمر القاهرة فرصة للاعتراض الصارم على النزعة الداعية لمراجعة بنود اتفاقية الدوحة،** الثلاثاء 03 نوفمبر 2009. http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=06/04/15/9934934

103- **السيد كريم جودي يدعو ببروكسل إلى تعاون بين الإتحاد الأوروبي وإفريقيا في إطار النيباد،** الأحد 11 أفريل 2010. http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=06/04/15/9934934

104- **الرئيس بوتفليقة يدعو الى تطوير التعاون الثقافي والانساني بين افريقيا-والصين،** الجزائر -إفريقيا الإثنين 09 نوفمبر 2009

105- **الرئيس بوتفليقة يعرب لنظيره الكوري عن ارادة الجزائر في تعزيز التعاون الثنائي،** الأربعاء 25 نوفمبر 2009 . http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2263125

106- **السيد مساهل يجدد التأكيد على استعداد الجزائر لاستقبال الاستثمارات الكورية و تسهيلها،** الثلاثاء 24 نوفمبر 2009. http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2263125

107- **الرئيس بوتفليقة : ازدهار إفريقيا يعني ازدهار شركائها،** الثلاثاء 08 جويلية 2008.

http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=05/03/17/5457397

108- **مداخلة الرئيس بوتفليقة في القمة ال23 للجنة رؤساء الدول والحكومات المكلفة بتوجيه النيباد،** الجزائر-افريقيا ، الأحد 25 جويلية 2010. http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2967558

109- **مداخلة الرئيس بوتفليقة في القمة ال23 للجنة رؤساء الدول والحكومات المكلفة بتوجيه النيباد، الجزائر-افريقيا-نيباد-قمة،** الأحد 25 جويلية 2010، http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2967558

110- **الرئيس بوتفليقة يبرز ضرورة استكمال مسار إدماج النيباد في الاتحاد الافريقي، افريقيا -النيباد - قمة،** السبت 02 فيفري2007، http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2967558

111- **مساهل: تجميد جولة الدوحة بمنظمة التجارة العالمية يضر بالقطاع الفلاحي الإفريقي، افريقيا - تنمية – الجزائر،** الثلاثاء 13 نوفمبر 2007. http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2263125

112- **الاجتماع على مستوى القمة للجنة الاتحاد الإفريقي يؤكد على توصيات قمة الجزائر، الاتحاد الافريقي - النيباد - إجتماع ،**الأربعاء 16 أفريل 2008. http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2588414

113- **انطلاق اشغال القمة ال12 لمنتدى الالية الافريقية للتقييم من قبل النظراء باديس ابابا،** الأحد 31 جانفي 2010. http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2588414

114- **النص الكامل لمداخلة الرئيس بوتفليقة حول التصنيع في إفريقيا، إفريقيا - الاتحاد الافريقي - قمة،** السبت 02 فيفري 2008

115- **الرئيس بوتفليقة يبرز أهمية اجتماع النيباد ويدعو الأفارقة إلى التنسيق فيما بينهم،** الأحد 01 فيفري 2009، http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2588414

116- **السيد مساهل: يجب أن تكون إفريقيا "طرفا" في صنع القرار على الصعيد الدولي ،** الثلاثاء 05 ماي 2009. http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2263125

117- **البلدان المبادرة بالنيباد تتطرق مع ممثل الرئيس الإيطالي إلى جدول أعمال قمة مجموعة ال8، ،**السبت 21 مارس 2009. http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2263125

118- **كلمة الرئيس بوتفليقة حول تعزيز الشراكة بين مجموعة الثمانية وافريقيا أمام لجنة تنفيذ النيباد،**الأربعاء 01 جويلية 2009. http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/1977270

119- **كلمة الرئيس بوتفليقة أمام المنتدى الثامن للآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، افريقيا -الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء -منتدى** السبت 02 فيفري 2008. http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2263125

120- **الإتحاد الإفريقي يصادق على مشروع القرار المقترح من الجزائر بتوسيع التمثيل الإفريقي في مجلس إدارة منظمة العمل الدولية،** الأحد 04 أكتوبر 2009. http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2588414

121- **مساهل : افريقيا تبذل المزيد من الجهد للخروج من حالة التهميش ،**الخميس 25 فيفري 2010. http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2263125

122- اجتماع افريقيا-مجموعة ال8 : السيد مساهل يؤكد على دعم الاستثمارات في افريقيا، الأحد 02 ماي 2010.
http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=09/07/11/6103067

123- **السيد مساهل يؤكد التزام المشاركين في ندوة الجزائر بتطبيق الاتفاقيات الخاصة بمحاربة الارهاب**، الأحد 21 مارس 2010. http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2263125

124- **مساهل: الجزائر تمنح مساعدة غذائية بقيمة 10 ملايين دولار لفائدة ستة بلدان افريقية**، الأربعاء 02 جوان 2010. http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2263125

125- **كلمة الرئيس بوتفليقة حول موضوع الاندماج الإقليمي والقطاع الخاص والعلوم وتكنولوجيات الإعلام والاتصال**، الثلاثاء 30 نوفمبر 2010. http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2263125

126- **إفتتاح أشغال الدورة السابعة لقمة منتدى رؤساء دول وحكومات الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء بآكرا، افريقيا-ألية التقييم-قمة** ، الإثنين 02 جويلية 2007.
http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=05/03/17/545739

127- **رسالة الرئيس بوتفليقة للمنتدى السابع حول الحكم في إفريقيا**، السبت 27 أكتوبر 2007.
http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2263125

128- **مساهل: تجميد جولة الدوحة بمنظمة التجارة العالمية يضر بالقطاع الفلاحي الإفريقي، افريقيا ـ تنمية ـ الجزائر** ، الثلاثاء 13 نوفمبر 2007. http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2263125

129- **الرئيس بوتفليقة : ازدهار إفريقيا يعني ازدهار شركائها**، الثلاثاء 08 جويلية 2008،
http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=05/03/17/5457397

130- **السيد مساهل : بلدان مجموعة ال8 تبدي استعدادها لمرافقة افريقيا في تنميتها، إفريقيا ـ تنمية**، الأربعاء 14 نوفمبر 2007. http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2263125

131- **خبراء الدول المؤسسة للنيباد يبداون اجتماعهم بالجزائر**، الأربعاء 18 مارس 2009 .
http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2967558

132- **السيد مساهل: يجب أن تكون إفريقيا "طرفا" في صنع القرار على الصعيد الدولي**،الجزائر -إفريقيا ،الثلاثاء 05 ماي 2009 . http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2263125

133- **كلمة الرئيس بوتفليقة خلال الحيز المخصص لإفريقيا من قبل قمة مجموعة الثمانية**، خطب السبت 11 جويلية 2009. http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/1977270

134- **جعبوب: مؤتمر القاهرة فرصة للاعتراض الصارم على النزعة الداعية لمراجعة بنود اتفاقية الدوحة**، الثلاثاء 03 نوفمبر 2009. http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=06/04/15/9934934

135- **مساهل : افريقيا تبذل المزيد من الجهد للخروج من حالة التهميش**،الخميس 25 فيفري 2010.
http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2263125

136- **مساهل: تقييم الشراكة إفريقيا-مجموعة ال8 حدث مميز لقمة**، الأحد 27 جوان 2010.
http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?topic=04/12/29/2004004

137- **Toast du Président BOUTEFLIKA à l'occasion du Dîner offert en son honneur par le Président SAMPAIO,** 30 mai 2005. http://www.mae.dz/ma_fr/stories.php?topic=03/05/15/2188080

138- **Allocution du Président BOUTEFLIKA devant les ambassadeurs arabes et africains accrédités au Portugal,** 31 mai 2005,
http://www.mae.dz/ma_fr/stories.php?topic=03/05/15/2188080

139- **Conference de Presse du du Président de la République, Abdelaziz Bouteflika (16 juillet 2002)** , http://www.mae.dz/ma_fr/stories.php?topic=03/05/15/3010365

140- Texte **intégral du discours du Président BOUTEFLIKA à l'ouverture du sommet d'Alger de la 17ème Session de la conférence au Sommet des souverains et Chefs d'Etat de la Ligue des Etats Arabes**, 22 mars 2005.
http://www.mae.dz/ma_fr/stories.php?topic=05/03/18/1791694

141- **La Commission pour l'Afrique, Réunion Régionale d'Afrique du Nord,**
Le Président BOUTEFLIKA reçoit M. Michel CAMDESSUS
Alger, 28 et 29 mai 2005, http://www.mae.dz/ma_fr/stories.php?topic=05/02/07/7942921

142- **Interventions de SEM LE Président de la République lors de la 13ème Session du Comité des Chefs d'Etat et de Gouvernement pour la Mise en Œuvre du NEPAD A CHARM EL-CHEIKH (Egypte)**, Algerie - NEPAD
, mercredi 20 avril 2005. http://www.mae.dz/ma_fr/stories.php?topic=05/02/07/7942921

143- ALGERIE - MALI, Allocution **du Président de la République, Abdelaziz Bouteflika**, jeudi 24 avril 2003, http://www.mae.dz/ma_fr/stories.php?topic=03/05/15/2188080

144- **Allocution du president de la republique, Abdelaziz Bouteflika** ,ALGERIE - NIGERIA (TOAST), vendredi 08 octobre 2004,
http://www.mae.dz/ma_fr/stories.php?topic=03/05/15/2188080

145- **Texte integral du toast du president de la republique ABDELAZIZ BOUTEFLIKA prononcé l'honneur du president francais, JACQUES CHIRAC**, lundi 03 mars 2003.
http://www.mae.dz/ma_fr/stories.php?topic=03/05/15/2188080

146- **Réunion intergouvernementale de haut niveau des Etats membres de l'U.A (du 11 au 14 Septembre 2002)**, PREVENTION DE LUTTE CONTRE LE TERRORISME ,Alger, mercredi 11 septembre 2002, http://www.mae.dz/ma_fr/stories.php?topic=03/05/15/3210151

147- **CONFERENCE DE PRESSE (PARIS 26 Juillet 2002)**, vendredi 26 juillet 2002, http://www.mae.dz/ma_fr/stories.php?topic=03/05/15/3010365

سابعا- المعاجم والقواميس:

1- مارتن غريفيش و تيري أوكالاهان ، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، (الإمارات العربية المتحدة، دبي: ط. 1 ، مركز الخليج للأبحاث، ، 2008).

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

الاهداء:
التشكرات
ملخص الدراسة: IV
باللغة العربية.....IV
باللغة الفرنسية V
قائمة المحتويات: VI
II-المشكلة البحثية : X
1-التساؤل الرئيسي.: X
2-الأسئلة الفرعية:.XI
III- فرضيات الدراسة : XI
IV-الاطار النظري والمنهجي للدراسة : XI
1-المقاربات النظرية : XI
2-المقاربات المنهجية : XII
V -أهداف الدراسة: XII
VI- تحديد المفاهيم: XIII
الفصل الأول: الجزائر ومحددات التنمية قبل اعتماد النيباد:.....14
المبحث الأول: المحددات الدولية لموضوع التنمية: 15
المطلب الأول: "النظام الدولي الجديد" وتجلياته في النيباد: 15
1-البعد الجيوسياسي للتنمية في العالم وتجلياته في النيباد:.... 15
2-آثار التغيرات الجيواقتصادية على افريقيا والجزائر:.....18
المطلب الثاني: مضامين الأجندة الدولية الجديدة وتأثيرها في صياغة النيباد:.....21
1-العامل الاقتصادي في مفهوم التنمية وتجلياته في النيباد:.....21
2-العولمة السياسية والاجتماعية والثقافية وتجلياتها في النيباد:.... 23
3-المظاهر الجديدة لحقبة ما بعد الحرب الباردة وتجلياتها في النيباد:... 25
المبحث الثاني: المحددات الاقليمية والجهوية المؤثرة في السياسة الخارجية الجزائرية: 26
المطلب الأول: تأثيرالمحددات القارية للتنمية على السياسة الخارجية الجزائرية:.....26
1-إصلاح منظمة الوحدة الإفريقية وتحولها إلى الاتحاد الإفريقي:.. 26
2-وضع التنمية في أفريقيا:.29

المطلب الثاني: انعكاسات الفضاءين المغاربي والمتوسطي على السياسة الخارجية الجزائرية:...31
1-الفضاء المغاربي: 31
2- الفضاء المتوسطي.....33
المبحث الثالث: انعكاسات المحددات الوطنية للتنمية على أداء وتوجهات السياسة الخارجية: 33
المطلب الأول: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر: 34
المطلب الثاني :الأزمة السياسية وعملية التنمية: 35
خلاصة الفصل الأول:.....37
الفصل الثاني: الأداء الجزائري ضمن النيباد: 38
المبحث الأول: النيباد وأولوية الاستقرار الداخلي للجزائر.....39
المطلب الأول: علاقة خيار النيباد بالوضع الداخلي الجزائري.....39
المطلب الثاني: النيباد وانتعاش السياسة الخارجية الجزائرية:.....41
المطلب الثالث: النيباد في السياسة الخارجية والمؤثرات الخارجية:.....44
المبحث الثاني: البحث عن دور متميز في إطار النيباد:.....46
المطلب الأول: دور النيباد في انبعاث السياسة الخارجية الجزائرية:.....46
1-الربط بين الأمن والتنمية على المستوى الوطني والإفريقي:.. 47
2-الخيارات الإقتصادية الوطنية في إطار النيباد:.....49
3- النظرة الجزائرية إلى الإصلاح التنموي في إفريقيا: 50
المطلب الثاني: مساهمة النيباد في استعادة نشاط السياسة الخارجية الجزائرية على المستوى الإقليمي: 51
1- تأكيد مكانة الجزائر في النيباد و إفريقيا:.. 52
2- الموقف الجزائري بشأن مأسسة النيباد:.... 52
3- موقف الجزائر من الإندماج الإقتصادي الإفريقي في إطار النيباد.:.....54
4- مركزية النيباد في علاقة الجزائر بالفضاءات الأخرى:.....56
المطلب الثالث: الجزائر-النيباد وشركاء التنمية في إفريقيا: 57
1- موقف الجزائر من التمويل الدولي للتنمية في أفريقيا.:.....57
2- خلفيات وبداية التوجه الفعلي للجزائر نحو دول الجنوب: 58
3- المطالب الجزائرية من شركاء التنمية في إفريقيا: 60
المبحث الثالث : عمل الجزائر على توطيد النيباد وإدماجه كآلية إفريقية: 62
المطلب الأول: وضع الساحة الوطنية وتأثيراته على الأداء الجزائري بشأن النيباد:.....62
1- ترسيخ الخيار الأفريقي وطنيا:.....62

2-التطرق إلى اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد الأفريقي:.....63..
3-تراجع الوضع الاقتصادي الداخلي وموقف السلطة من ذلك :.....64
المطلب الثاني: مواقف وسلوك الجزائر من إدماج النيباد في هياكل الإتحاد الإفريقي وبداية تجسيد العمل الاندماجي الاقتصادي: 65
1-الدفع إلى استكمال إدماج النيباد في هياكل الإتحاد الأفريقي:.. 66
2-دخول الجزائر في مرحلة متقدمة من التكامل الإفريقي:. 67
3-المطالب الجديدة للجزائر في إطار الاندماج الإقليمي:.....69
المطلب الثالث: النيباد آلية افريقية لـتأطير العمل مع الشركاء في تنمية إفريقيا:.....70
1-موقف الجزائر من تأثير الظروف الدولية الجديدة على جهود التنمية في أفريقيا:... 70
2-دعوة الجزائر إلى ضرورة تأطير العمل الإفريقي تجاه شركاء التنمية:. 71
3-المنابر الدولية والجهود الأفريقية من أجل التنمية:... 72
4-تطور الخطاب والعمل الجزائري دوليا بشأن قضايا التنمية في أفريقيا:.. 72
الفصل الثالث:تفسير توجهات السياسة الخارجية الجزائرية من خلال النيباد: 75
المبحث الأول: تفسير نظريات الاندماج لعلاقة السياسة الخارجية الجزائرية بالنيباد **: 76**
المطلب الأول: التكامل بين الإقليمية والعالمية**:** 76
المطلب الثاني: خيار السياسة الخارجية الجزائرية في طريقة تنظيم العمل الإفريقي المشترك**:** ..78
المطلب الثالث : الجزائر وأولويات التكامل الإقليمي الإفريقي:.....79
المطلب الرابع: الخيارات التكاملية للجزائر من خلال النيباد**:**.....81
1-موقف الجزائر من التكامل الاقتصادي في إطار النيباد:.....81
2- التكامل السياسي : 82
المطلب الخامس : نقد الإتجاه التكاملي في السياسة الخارجية الجزائرية: 84
المبحث الثاني: تقييم تفاعل السياسة الخارجية مع المستوى الدولي من خلال أدائها في النيباد**:.....85**
المطلب الأول: مكامن التبعية في أداء السيسة الخارجية الجزائرية ضمن النيباد**:** 86
1-الجزائر والمقولات العامة للتبعية**:. 86**
2- موقع الجزائر من المركز، مركز المحيط ومحيط المحيط:.....87
3 - نقد الأداء الجزائري:.....88
المطلب الثاني: السلوك الجزائري في النيباد و المنظور الليبرالي**:** 89
-1المذهب الليبرالي الجديد وتأثيره على السياسة الخارجية الجزائرية **:..... ..... 90**
2-الجزائر والمثالية الجديدة من خلال النيباد..: 91
- نقد الأداء الجزائري :.....92

3-تفسير الأداء الجزائري من خلال النيباد وفق المذهب الليبرالي المؤسسي الجديد: **.....92**

المبحث الثالث: المنظور الواقعي في أداء السياسة الخارجية الجزائرية من خلال النيباد: **.....94**

المطلب الأول : مظاهر الدولاتية في السياسة الخارجية الجزائرية من خلال النيباد: 95

نقد الأداء الجزائري **.....97**

المطلب الثاني :تفسير الأداء الجزائري من منظور مبدأ البقاء: 98

فحوى مبدأ البقاء في الأداء الجزائري من خلال النيباد: 98

نقد الأداء الجزائري: **.....99**

المطلب الثالث : تفسير الأداء الجزائري من منظور العون الذاتي: 99

خاتمة الدراسة: 102

الملاحق 105

قائمة المراجع 107

فهرس المحتويات.....123